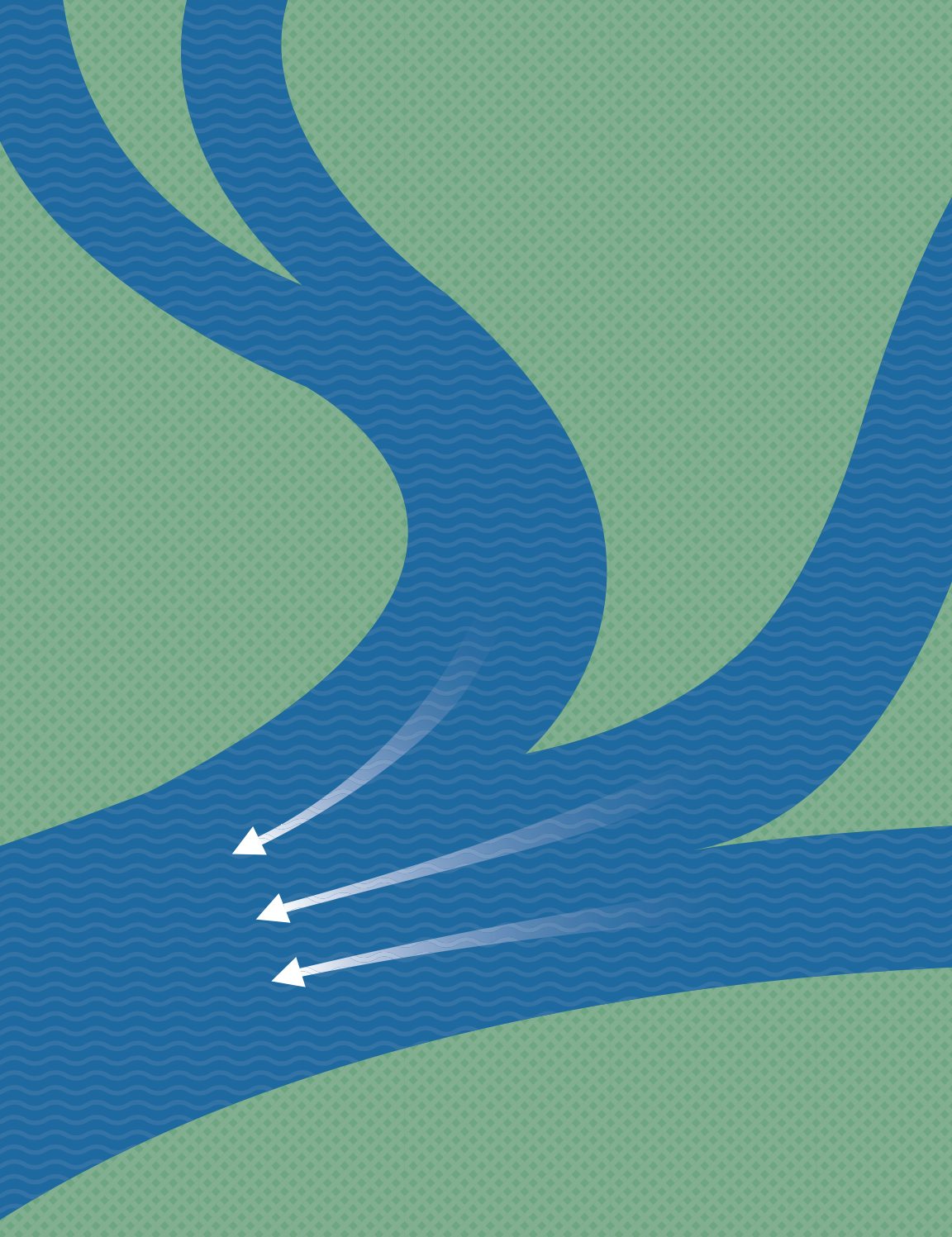

التقرير السنوي للبنك الدولي 2015

البنك الدولي

المحتويات

2 موجز نتائج عمل مجموعة البنك الدولي 2015

2 رسالة من رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

8 رسالة من مجلس المديرين التنفيذيين

11 العمل من أجل إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك

12 إدارة العمليات والمخاطر والموارد لتحقيق الأهداف

15 التصدي لأعتى تحديات التنمية

16 تشجيع النمو وفرص العمل والقطاع الخاص

18 الاستثمار في البنية التحتية الحيوية

20 التصدي للتغيرات المناخية والحفاظ على الموارد الطبيعية

22 دفع عجلة التنمية الشاملة وتوفير الفرص للجميع

24 بناء القدرة على التحمل والتعافي وإدارة المخاطر

29 المناطق

54 أدوار البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ومواردهما

60 الالتزام بتحقيق النتائج

الإطارات الرئيسية

10 البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية: جهاز موظفينا

26 تنوع التنمية: الأنشطة العالمية للبنك الدولي

27 مزاولة الأعمال على نحو قابل للاستمرار

28 كفالة المساءلة وتحسين العمليات في البنك الدولي

الجداول الرئيسية

57 البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية: حقائق وأرقام عن السنة المالية 2015

58 موجز العمليات: السنوات المالية 2011 - 2015

59 إقراض البنك الدولي حسب محاور التركيز والقطاعات: السنوات المالية 2011 - 2015

أعد هذا التقرير السنوي، الذي يغطي الفترة من 1 يوليو/تموز 2014 إلى 30 يونيو/حزيران 2015، المديرون التنفيذيون للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) —اللذين يُعرفان معاً باسم البنك الدولي— وفقاً للنظام الداخلي لكل من المؤسستين. وقد قدم الدكتور جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين، هذا التقرير مرفقاً به الموازنات الإدارية والقوائم المالية المدققة، إلى مجلس المحافظين.

وتُنشر على نحو منفصل التقارير السنوية لمؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).

تجدر الإشارة إلى أن جميع المبالغ الدولارية المُستخدمة في هذا التقرير السنوي هي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي ما لم يُذكر غير ذلك. ونتيجة لعملية التقريب إلى أقرب رقم صحيح، فإن الأرقام الواردة في الجداول قد لا تطابق المجاميع والنسب في الأشكال تطابقا كاملا.

والمصطلحات المُستخدمة في هذا التقرير دقيقة جدا؛ إذ يشير مصطلحا البنك الدولي و البنك (اختصارا) فحسب إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، في حين يشير مصطلح مجموعة البنك الدولي و مجموعة البنك (اختصارا) إلى: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA).

تمويل التنمية

135 مليار دولار

ما يقدمه مجتمع التنمية العالمي من مساعدات كل عام

400 مليار دولار

تحويلات المهاجرين والمغتربين في عام 2013

778 مليار دولار

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2013

المساعدات الإنمائية الرسمية

مصدر مهم لتقديم التمويل لأشد بلدان العالم فقرا

المساعدات الإنمائية الرسمية يجب أن تساعد على تحفيز وتعبئة موارد إنمائية جديدة.

الموارد المحلية

أكبر مصدر متاح لتمويل خطط التنمية لدى البلدان

لإطلاق العنان لهذه الموارد، يجب على البلدان بناء أنظمة ضريبية ومؤسسات حكومية فاعلة، وتحسين الإنفاق العام.

الموارد الخاصة

أكبر مصدر محتمل للتمويل

لإطلاق العنان لهذه الموارد، لا بد أن تعمل البلدان على تحسين مناخ الأعمال لديها، وتطوير أسواق رأس المال المحلية، والتخفيف من مخاطر الاستثمار.

تمويل أجندة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015

من المُتوقع على وجه العموم أن يكون عام 2015 عاما محوريا في تحقيق طموحات التنمية العالمية. ومع انتهاء العمل بالأهداف الإنمائية للألفية بنهاية العام الحالي، يعكف المجتمع الدولي على إعداد أجندة جديدة للتنمية لما بعد عام 2015: تشجع أهداف التنمية المستدامة جميع البلدان على إنهاء الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية على نحو قابل للاستمرار. وستحفز هذه الأهداف على وضع إستراتيجيات جديدة وستتيح حوافز أكبر لتحسين نظم الإدارة العامة والحكم الرشيد — وجميعها يستهدف منح الفقراء المزيد من الفرص للنجاح. بيد أن توجيه التمويل اللازم لبلوغ هذه الأهداف لن يتحقق بالعمل بالطرق المعتادة.

وستظل المساعدات الإنمائية الرسمية تشكل مصدرا مهما للتمويل العام الخارجي بالنسبة لأشدّ البلدان فقرا. غير أنه، واستشرافا للمستقبل، يجب استخدام مليارات الدولارات الحالية من المساعدات الإنمائية الرسمية بطريقة أكثر إستراتيجية لحفز وتعبئة "تريليونات الدولارات" من الاستثمارات بجميع أشكالها: عامة وخاصة، ومحلية وعالمية، وفي شكل رأس مال أو قدرات. وللوصول إلى الاستثمارات المطلوبة، ينبغي أن تأتي التدفقات الإضافية عن طريق تعبئة الموارد المحلية العامة — حيث يصب أغلب الإنفاق الإنمائي الأساسي — ومن خلال التمويل والاستثمار من القطاع الخاص الذي يمثل أكبر مصدر محتمل للتمويل الإضافي.

ومن خلال نماذج عملها الفريدة، تعمل مجموعة البنك الدولي وبنوك التنمية الدولية الأخرى على حشد التمويل، بالإضافة إلى تقديم المشورة بشأن السياسات ونقل المعارف، وتتعاون مع الحكومات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتسعى هذه المؤسسات في إطار علاقات الشراكة بينها إلى تحسين المناخ المواتي للتنمية داخل البلدان بطرق متنوعة وواسعة النطاق: من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات والمساعدة لتحسين أداء المؤسسات العامة وزيادة تعبئة الموارد المحلية؛ وحشد الموارد والمساهمات من المساهمين ومن الأسواق المالية؛ وتشجيع الاستثمار واجتذاب رؤوس الأموال الخاصة إلى الاقتصادات النامية.

لكن تحقيق الأهداف الإنمائية الجديدة سيتطلب أكثر من مجرد توفير التمويل اللازم؛ حيث سيلزم القيام بتغيير شامل في أساليب التفكير ونهج العمل وطرق المساءلة بما يعكس ويحدث تحوّلا في واقع التحديات الإنمائية المعقدة والمتباينة. وستقتضي السنوات الخمس عشرة القادمة منا بذل قصارى جهودنا لتحقيق ذلك.

التقرير السنوي للبنك الدولي 2015

يركز هذا التقرير السنوي على عمل اثنتين من مؤسسات مجموعة البنك الدولي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، اللتان تدخلان في شراكة مع البلدان لإنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030، وتشجيع الرخاء المشترك، ومساندة أجندة التنمية المستدامة العالمية.

تتيح مواقع الويب التالية والروابط الإضافية الواردة في أنحاء التقرير مزيدا من المعلومات عن عمل البنك.

- التقرير السنوي 2015: **worldbank.org/annualreport**
- بطاقة قياس الأداء المؤسسي: **worldbank.org/corporatescorecard**
- نتائج عمل البنك الدولي: **worldbank.org/results**
- البيانات المفتوحة للبنك الدولي: **data.worldbank.org**
- المسؤولية المؤسسية: **worldbank.org/corporateresponsibility**

رسالة من رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

لقد كان هذا العام محوريا بالنسبة للتنمية العالمية. إن قرارات المجتمع الدولي في عام 2015 ستكون لها آثار طويلة الأجل على قدرة العالم على الوصول إلى هدفنا لإنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030.

واليوم، لا يزال هناك نحو مليار شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم. وهذا رقم كبير جدا، لكن من المهم أن نتذكر أن العالم قد نجح خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية في خفض معدل الفقر المدقع بأكثر من الثلثين. وخلال تلك الفترة، نجح العديد من البلدان في تحويل ما يبدو أنه مستحيل التحقيق إلى شيء ممكن التحقيق.

إن إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 سيكون أمرا صعبا، لكنه قابل للتحقق على نحو كامل. ولعشرات السنين، قامت المؤسسات الرئيسية لمجموعة البنك الدولي — البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار — بتحليل تجاربها وخبراتها العالمية في مكافحة الفقر واستخلاص الدروس منها. لقد تعلمنا من ذلك ما يصلح استخدامه في عملية التنمية وما لا يصلح في سياقات محددة، وترسخت أمامنا بعض أنماط العمل الواضحة.

تظهر الشواهد أنه يمكن تحقيق مكاسب كبيرة من خلال إستراتيجية "النمو والاستثمار والتأمين". ويجب أن نعمل على تشجيع النمو الاقتصادي القوي والمستدام والشامل للجميع؛ وعلينا الاستثمار في الناس — وخاصة في الصحة والتعليم؛ ويجب أن نبني شبكات أمان اجتماعي وأن نوفر سبل الحماية ضد الكوارث الطبيعية والأوبئة للحيلولة دون سقوط الناس في براثن الفقر المدقع.

إننا نعلم أيضا أن مجموعة البنك الدولي، بصفتها مؤسسة، يجب أن تلبي الاحتياجات المتغيرة للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل على نحو أفضل. وفي عالم أصبح فيه الحصول على رأس المال أكثر سهولة، لا بد أن نؤكد على أهم مواطن قوتنا — وهي التزاوج بين معرفتنا الواسعة والتمويل المبتكر لتقديم برامج يكون لها أكبر تأثير على الفئات الأشد فقراً. وهدفنا هو مساعدة البلدان على تحويل الخبرات العالمية إلى معارف عملية لحل أشد مشاكلها صعوبة.

وهذه السنة، ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم حوالي 60 مليار دولار من القروض والمنح والاستثمارات الرأسمالية والضمانات للبلدان الأعضاء ومؤسسات الأعمال الخاصة. وقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير مبالغ قياسية من التمويل عن أي عام، باستثناء مستوى الذروة أثناء الأزمة المالية العالمية، بمجموع ارتباطات قدرها 23.5 مليار دولار. وقدمت المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً في العالم، ارتباطات بقيمة 19 مليار دولار، وكان هذا أقوى أول عام في أي دورة من دورات إعادة تجديد موارد المؤسسة على الإطلاق. وبفضل جهاز موظفينا المخلصين والمتفانين، تمكّنا من تدعيم مستوى أدائنا وضمان نقل ما لدينا من معارف وخبرة إنمائية داخل مجموعة البنك بقدر أكبر من السهولة في مختلف أنحاء العالم.

ومع سعي العالم إلى زيادة التمويل الإنمائي من مليارات إلى تريليونات الدولارات — من مصادر تمويل من البلدان مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة الدخل، فإن العمل الذي تضطلع به مجموعة البنك الدولي بأكملها سيكون بالغ الأهمية في حفز تدفق استثمارات القطاع الخاص إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان الهشة. وتعمل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهما مؤسستا مجموعة البنك اللتان تركزان على تنمية القطاع الخاص، على تدعيم جهودهما في هذا الاتجاه. وقد بلغ ما قدمته مؤسسة التمويل الدولية هذا العام لتمويل تنمية القطاع الخاص حوالي 17.7 مليار دولار، منها نحو 7.1 مليار دولار قامت بتعبئتها من شركاء الاستثمار. وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 2.8 مليار دولار من ضمانات المخاطر السياسية وضمانات تعزيز الائتمان التي تدعم عدة عمليات استثمار، بما في ذلك في مشروعات البنية التحتية الضرورية.

إن هناك نحو مليار شخص يعيشون في فقر مدقع بحاجة إلى فرصة متكافئة كي يتمكنوا من أن يعيشوا حياة أفضل. وهم يعولون على السياسات والبرامج التي تمنحهم هذه الفرصة. وعلى الحكومات اغتنام هذه اللحظة. ويجب على شركائنا من القطاع الخاص استكشاف فرص استثمار جديدة. ولا بد أن تعمل مجموعة البنك الدولي وبنوك التنمية الدولية الشريكة والشركاء الجدد المرتقبون معا لاقتناص هذه الفرصة وعدم إضاعتها والتعاون بإيمان راسخ. فبالعمل معا يمكننا تشجيع النمو المستدام والشامل للجميع، وإتاحة الفرص للفقراء والمهمشين. وبوسعنا أن نكون الجيل الذي يضع حدا للفقر المدقع.

الدكتور جيم يونغ كيم
رئيس مجموعة البنك الدولي
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

"بالعمل معا يمكننا تشجيع النمو المستدام والشامل للجميع، وإتاحة الفرص للفقراء والمهمشين. وبوسعنا أن نكون الجيل الذي يضع حدا للفقر المدقع".

الارتباطات العالمية

استمرت مجموعة البنك الدولي في تقديم دعم قوي للبلدان النامية خلال العام الماضي مع التركيز على تحقيق النتائج بمزيد من السرعة، وزيادة أهمية أنشطتها وملاءمتها للبلدان المتعاملة معها وللشركاء، وتوفير الحلول العالمية لمواجهة التحديات المحلية.

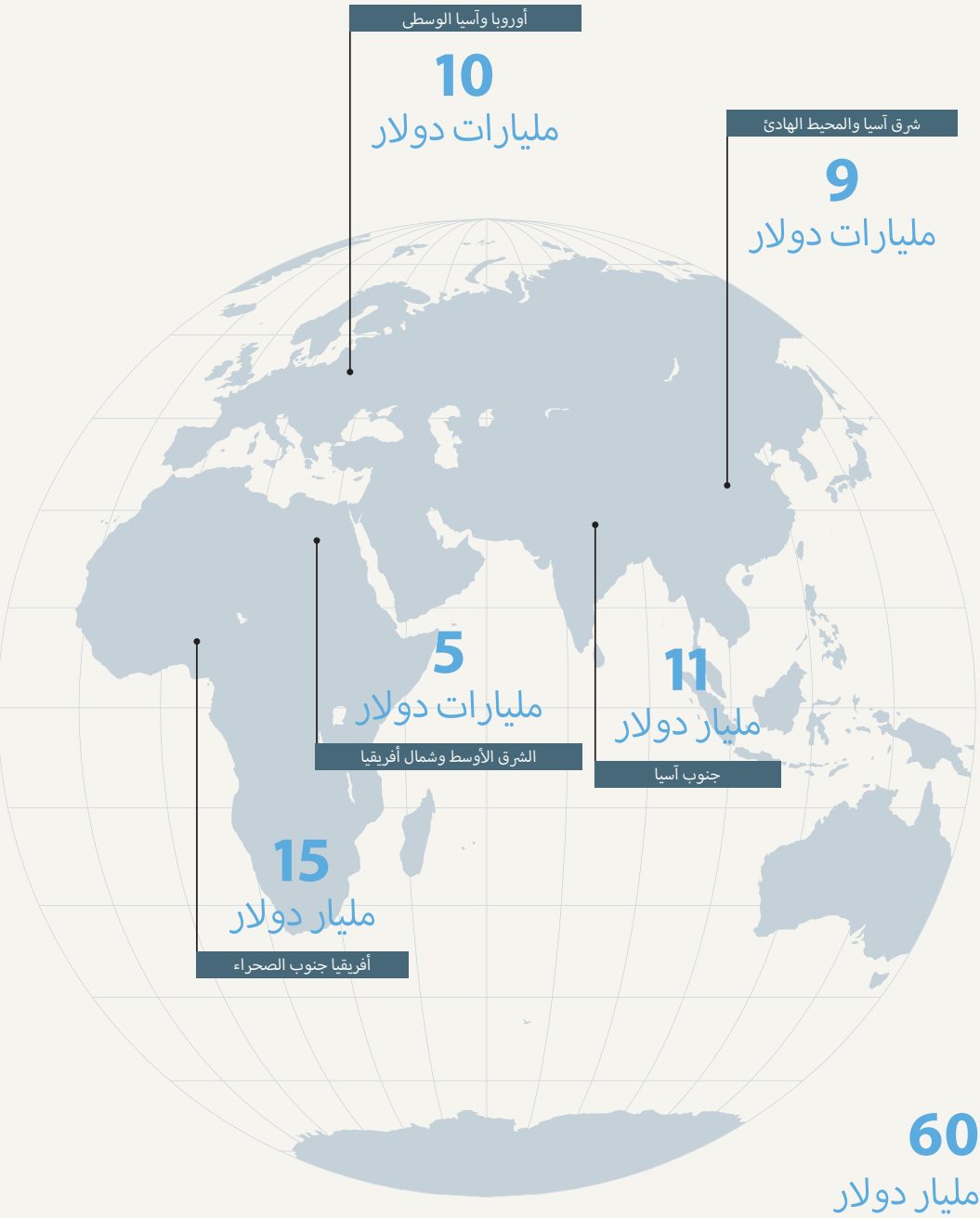

60
مليار دولار

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات المقدمة إلى البلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

ويعكس التوزيع الإقليمي تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
10
مليارات دولار

تأثير أنشطتنا

استفادت مجموعة البنك الدولي من مواضع قوتها وخبراتها المهنية ومواردها لمساعدة البلدان والشركاء الآخرين في إحداث أثر حقيقي على التنمية — وذلك من خلال دفع النمو الاقتصادي إلى الأمام، وتشجيع اشتمال الجميع، وضمان تحقيق الاستدامة.

دفع النمو الاقتصادي إلى الأمام

البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ المؤسسة الدولية للتنمية

27700 كيلومتر
من الطرق تم بناؤها أو إعادة تأهيلها

49 مليون
شخص ومؤسسة أعمال صغرى وصغيرة ومتوسطة حصلوا على خدمات مالية

مؤسسة التمويل الدولية

2.5 مليون
فرصة عمل جديدة

237 مليون
مستهلك حصلوا على خطوط هاتفية

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

100325
فرصة عمل جديدة

14.7 مليار
دولار من القروض الجديدة لمنشآت الأعمال أصدرتها المؤسسات المتعاملة مع الوكالة

تشجيع الاشتمال

البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ المؤسسة الدولية للتنمية

123 مليون
شخص حصلوا على خدمات الصحة والتغذية والسكان

14.5 مليون
مستفيد شملتهم برامج شبكات الأمان الاجتماعي

مؤسسة التمويل الدولية

3.4 مليون
مزارع حصلوا على المساعدة

3.5 مليون
طالب حصلوا على إعانات تعليمية

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

21.8 مليون
شخص حصلوا على الكهرباء

142 مليون
شخص حصلوا على خدمات النقل

ضمان الاستدامة

البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ المؤسسة الدولية للتنمية

41 مليون
طن من مكافئ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من المتوقع تخفيضها بمساندة من الأدوات الخاصة لتمويل الأنشطة المناخية

34
بلدا جرى تدعيم أنظمتها لإدارة شؤون المالية العامة

مؤسسة التمويل الدولية

9.7 مليون
طن متري من انبعاثات غازات الدفيئة من المتوقع خفضها نتيجة لاستثمارات المؤسسة في السنة المالية 2015

19.5 مليار
دولار من الإيرادات حصلت عليها الحكومات من الجهات المتعاملة مع المؤسسة

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

4 ملايين
شخص حصلوا على إمدادات المياه النظيفة

3 مليارات
دولار من الإيرادات التي حصلت عليها الحكومات من المؤسسات المتعاملة مع الوكالة

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

تتألف مجموعة البنك الدولي، وهي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك بين فئات المجتمع، وتشجيع التنمية المستدامة.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير
يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المؤسسة الدولية للتنمية
تقدم قروضاً بدون فوائد، أو اعتمادات، ومنحاً لحكومات أشدّ البلدان فقراً.

مؤسسة التمويل الدولية
تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية لحفز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية أو ضمانات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصادات الصاعدة.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)
يقدم تسهيلات دولية من أجل التوفيق والتحكيم في منازعات الاستثمار.

تمويل مجموعة البنك الدولي للبلدان الشريكة

حسب السنوات المالية، ملايين الدولارات

	2011	2012	2013	2014	2015
مجموعة البنك الدولي					
الارتباطات [أ]	56424	51221	50232	58190	59776
المدفوعات [ب]	42028	42390	40570	44398	44582
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات	26737	20582	15249	18604	23528
المدفوعات	21879	19777	16030	18761	19012
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات	16269	14753	16298	22239	18966
المدفوعات	10282	11061	11228	13432	12905
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات [ج]	7491	9241	11008	9967	10539
المدفوعات	6715	7981	9971	8904	9264
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي مبلغ الإصدارات	2099	2657	2781	3155	2828
الصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة					
الارتباطات	3828	3988	4897	4225	3914
المدفوعات	3152	3571	3341	3301	3401

أ. يشتمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات الصناديق الاستئمانية على جميع المنح التي تنفذها البلدان المستفيدة، ولذلك، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبالغ المذكورة في بطاقة قياس الأداء المؤسسي لمجموعة البنك الدولي التي تتضمن فقط مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق.

ب. يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة.

ج. ارتباطات طويلة الأجل لحساب المؤسسة الخاص. لا يتضمن تمويلا أو أموالا قصيرة الأجل تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

رسالة من مجلس المديرين التنفيذيين

المديرون التنفيذيون الخمسة والعشرون، الذين يمثلون البلدان الأعضاء بالبنك الدولي والبالغ عددها 188 بلدا، مسؤولون عن تسيير العمليات العامة للبنك الدولي، وذلك بموجب الصلاحيات المخولة لهم من مجلس المحافظين. ويتألف البنك الدولي من كل من: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA). ويختار المديرون التنفيذيون رئيسا للبنك الدولي، الذي يرأس بدوره مجلس المديرين التنفيذيين. وتستمر ولاية المجلس الحالي من نوفمبر/تشرين الثاني 2014 حتى أكتوبر/تشرين الأول 2016.

يقوم المديرون التنفيذيون بدوْرٍ مهم في توجيه العمليات العامة وتحديد التوجه الإستراتيجي لمجموعة البنك الدولي بأكملها، ويمثلون وجهات نظر البلدان الأعضاء حول الدور الذي يضطلع به البنك. وينظر أعضاء المجلس ويبتون في الاقتراحات التي يقدّمها الرئيس فيما يتعلق بالقروض والاعتمادات والمنح والضمانات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية؛ والسياسات الجديدة؛ والميزانية الإدارية؛ والمسائل التشغيلية والمالية الأخرى. ويناقش المديرون التنفيذيون أيضا أطر الشراكات القطرية — وهي الأداة الرئيسية التي يستخدمها جهاز الإدارة والمجلس في مراجعة وتوجيه عمل مجموعة البنك مع البلدان المتعاملة معها، وما تقدمه من مساندة للبرامج الإنمائية. كما يتولى المديرون التنفيذيون مسؤولية أن يعرضوا على مجلس المحافظين تقريراً عن مراجعة الحسابات، والموازنة الإدارية، والتقرير السنوي للبنك الدولي حول نتائج السنة المالية.

ويعمل المديرون التنفيذيون أعضاءً في واحدة أو أكثر من اللجان الدائمة، وهي: لجنة مراجعة الحسابات، ولجنة الموازنة، واللجنة المعنية بالفاعلية الإنمائية، واللجنة المعنية بالحوكمة والمسائل الإدارية، ولجنة الموارد البشرية. وتساعد هذه اللجان مجلس المديرين التنفيذيين في النهوض بمسؤولياته الإشرافية من خلال عمليات الفحص المتعمق للسياسات والممارسات. وتجتمع اللجنة التوجيهية للمديرين التنفيذيين لمناقشة برنامج العمل الإستراتيجي للمجلس.

ويسافر المديرون التنفيذيون دوريا إلى البلدان الأعضاء للتعرف بأنفسهم مباشرة على التحديات الاقتصادية والاجتماعية في البلد المعني، ويزورون أنشطة المشروعات التي يمولها البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، ويناقشون مع المسؤولين الحكوميين تقييمهم للتعاون مع مجموعة البنك. وفي عام 2015، زار المديرون التنفيذيون كلا من إثيوبيا وكازاخستان وكينيا وملاوي وطاجيكستان وأوزبكستان.

ويشارك المجلس، عبر لجانه، بانتظام في متابعة مدى فاعلية أنشطة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية من خلال هيئة التفتيش المستقلة ومجموعة التقييم المستقلة، اللتين ترفعان تقاريرهما مباشرة إلى المجلس.

إنجازات المجلس في عام 2015

تتضمن أبرز ملامح عمل اللجان هذا العام: المشاورات التي أجرتها لجنة المراجعة مع جهاز الإدارة حول التدابير اللازمة لتحسين الاستدامة المالية والقدرات الإقراضية للبنك الدولي، ومساندة لجنة الموازنة للإجراءات الجديدة لإعداد الموازنة والإرشادات بشأن مراجعة الإنفاق. وشاركت اللجنة المعنية بالفاعلية الإنمائية في مناقشات بشأن مراجعات بعض السياسات والأدوات المهمة للبنك، مثل الإجراءات الوقائية

جلوسا (من اليسار إلى اليمين): هيرفي فيلروش، فرنسا؛ باتريسيو باغانو، إيطاليا؛ سوبهاش شاندرا غارغ، الهند؛ مرزا حسن (عميد المجلس)، دولة الكويت؛ ريونالد سيلابان، إندونيسيا؛ ماساهيرو كان، اليابان؛ غوين هاينز، المملكة المتحدة؛ ناصر محمود خوسا، باكستان.

وقوفا (من اليسار إلى اليمين): خوسيه روخاس، جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ فرانك هيمسكيرك، هولندا؛ أورسولا مولر، ألمانيا؛ يورغ فريدن، سويسرا؛ لويس رينيه بيتر لاروز، سيشيل؛ فرانسيسكوس غودتس، بلجيكا؛ شكسن تشن، الصين؛ أليستر سميث، كندا؛ ساتو سانتالا، فنلندا؛ آنا دياس لورينكو، أنغولا؛ خالد الخضيري، المملكة العربية السعودية؛ سونغ سو يون، جمهورية كوريا؛ أليكس فوكسلي، شيلي؛ أنطونيو سيلفيرا، البرازيل؛ محمد سيكيا كايد، جيبوتي؛ أندريه لوشين، الاتحاد الروسي.

غير ظاهر في الصورة: ماثيو ماغواير، الولايات المتحدة.

وسياسات المشتريات وأداة تمويل البرامج وفقا للنتائج. وغطت اللجنة المعنية بالحوكمة والمسائل الإدارية مناقشات بشأن مراجعة عام 2015 للمساهمات في رأس المال. ونظرت لجنة الموارد البشرية في شتى الأنشطة المتصلة بالإستراتيجية الجديدة لمجموعة البنك الدولي، بما في ذلك استغلال المواهب وإدارة الأداء، والقدرة على التنقل من مكان إلى آخر بالعالم، وهيكل العقود بمجموعة البنك.

وينصب تركيز المجلس على مساعدة البنك على تحقيق هدفي إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار. وفي السنة المالية 2015، حقق البنك ذلك من خلال مشاركة جهاز الإدارة في مناقشات مع الشركاء، كتلك التي جرت مع الأمم المتحدة ومجموعة العشرين حول قضايا من قبيل تغير المناخ والتصدي لوباء الإيبولا، فضلا عن أجندة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة، وإنشاء صندوق عالمي للبنية التحتية، وإعادة تجديد موارد صندوق البيئة العالمية.

يستخدم المجلس عدة نهج في الإشراف على جهاز الإدارة وتوجيهه لتحقيق أهداف البنك. وفي أعقاب الموافقة على إستراتيجية مجموعة البنك الدولي العام الماضي، ناقش المجلس في السنة المالية 2015 عدة أمور منها بطاقات قياس الأداء المؤسسي لمجموعة البنك الدولي، والتخطيط الإستراتيجي، وإطار السياسات والإجراءات، والتنوع والاشتمال، واستعراض الموازنة والإنفاق. كما دخل في مداولات بشأن بعض الأدوات التنفيذية المهمة، مثل نموذج المشاركة القطرية الجديد، وأداة تمويل البرامج وفقا للنتائج، وتقارير آخر المستجدات الإقليمية، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وتبادل المعرفة فيما بين بلدان الجنوب، والصناعات الاستخراجية، وتأثير تقلبات أسعار النفط. واستعرض المجلس نتائج مطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم 2015: العقل والمجتمع والسلوك" ومدلولاتها على عمليات البنك، كما تداول بشأن التصور المقترح لمطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم 2016: الإنترنت من أجل التنمية".

علاوة على ذلك، وافق المديرون التنفيذيون على عدة إجراءات للتصدي للأزمات أو استجابات للحالات الطارئة لمجموعة متنوعة من البلدان المتعاملة مع البنك، منها بوركينا فاصو والهند وليبريا ونيبال وباكستان وجزر سليمان وأوكرانيا والضفة الغربية وقطاع غزة. ورحب المجلس أيضا بالاستعراض الذي أجرته مجموعة التقييم المستقلة لنتائج عمل مجموعة البنك الدولي وأدائها، وتقارير هيئة التفتيش المتعلقة بكل من إثيوبيا والهند وكينيا ونيجيريا وباراغواي وأوزباكستان.

وناقش المجلس عدة أوراق كان مجلس المحافظين قد نظر فيها في أثناء الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع، منها الورقة المعنونة "من مليارات إلى تريليونات: ثورة في التمويل الإنمائي - وتمويل التنمية لما بعد 2015: التمويل الإنمائي متعدد الأطراف"، والتقرير المعنون "آخر المستجدات عن تنفيذ أجندة المساواة بين الجنسين في مجموعة البنك الدولي"، والتقرير المعنون "تشجيع الرخاء المشترك في عالم يفتقر إلى المساواة: التحديات الأساسية ودور مجموعة البنك الدولي"، و"تقرير الرصد العالمي 2015/2014: إنهاء الفقر، وتقاسم ثمار الرخاء – عرض عام".

وإجمالا، وافق المجلس على تقديم حوالي 42.5 مليار دولار من المساعدات المالية في السنة المالية 2015، منها قروض بقيمة حوالي 23.5 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومساعدات قدرها حوالي 19 مليار دولار من المؤسسة الدولية للتنمية. كما استعرض المديرون أيضا 39 أداة لأطر الشراكة القطرية. ووافق المجلس على ميزانية إدارية للبنك الدولي بقيمة 2.5 مليار دولار للسنة المالية 2016.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية: جهاز موظفينا

موظفو البنك الدولي، الذين يتألفون من نحو 11933 موظفا متفرغا (الجدول 1) من 172 بلدا ويعملون في 136 بلدا، هم جهاز عالمي بكل ما في الكلمة من معنى. ويظل ثراء خلفيات موظفي البنك وخبراتهم أحد المعالم البارزة للمنتجات والخدمات التي تسعى البلدان المتعاملة مع البنك للحصول عليها.

للبنك الدولي تأثير عالمي كبير، إذ يعمل 40 في المائة من جهاز موظفيه حاليا خارج الولايات المتحدة. ومن حيث التنوع، فإن موظفي البنك من رعايا البلدان النامية يشكلون 61 في المائة من مجموع الموظفين، ويشغلون 42 في المائة من المديرين. وتشكل المرأة حاليا 52 في المائة من جميع موظفي البنك، ويشغلن نسبة 38 في المائة من المديرين، ويشكل رعايا بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة البحر الكاريبي 15 في المائة من مجموع الموظفين، ويشغلون 12 في المائة من المديرين.

ويساعد موظفو إدارة الموارد البشرية البنك الدولي في تعيين الأفراد المناسبين في الوظائف المناسبة ممن يتمتعون بالمهارات المناسبة في الوقت المناسب. ويتمحور المحتوى الأساسي لإستراتيجية الموارد البشرية حول الأهداف الخمسة التالية:

- بناء ثقافة تقوم على حسن الأداء والخضوع للمساءلة
- قيادة مؤسسة أكثر فاعلية
- إنشاء قوة عمل أكثر تنوعا واشتمالا
- إتاحة فرص للترقي الوظيفي
- ضمان التفوق في مجال الموارد البشرية وتقديم الخدمات حسب احتياجات العمل.

شهد العام الماضي تقدما كبيرا في مجالات إدارة الأداء والمهارات، والتخطيط الإستراتيجي لشؤون الموظفين، والتطوير الوظيفي، والإطار العالمي للتنقلات، والأجور والتعويضات — وجميعها يسعى لتدعيم مزايا العمل لموظفي البنك. واستشرافا للمستقبل، يجري حاليا تكييف هيكل عقود العاملين بمجموعة البنك ليتلاءم مع احتياجات العمل، وذلك لضمان تمتعه بالقدرات التنظيمية اللازمة لتحقيق هدفي إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

وفي حين يواصل البنك إعادة تنظيم صفوفه لزيادة قدرته على تقديم الخدمات والاستجابة للبلدان المتعاملة معه، لعبت إدارة الموارد البشرية دورا محوريا في انتقال الموظفين من الهيكل التنظيمي السابق إلى الهيكل التنظيمي الجديد المستند إلى الممارسات العالمية.

الجدول 1 موظفو البنك الدولي*

إجمالي موظفي البنك بدوام كامل	11933	المكاتب القطرية	127
مديرون	503	المكاتب التابعة للمقر	8
موظفون فنيون	8462	نسبة العاملين خارج الولايات المتحدة	%40
موظفو شؤون إدارية	2968	مديرو المكاتب القطرية/	
استشاريون لمدد قصيرة (تقديري)	4262	مديرو الشؤون القطرية	%96

* حتى 30 يونيو/حزيران 2015

نيجيريا © أدين هويل / البنك الدولي

العمل من أجل إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك

تستند مجموعة البنك الدولي فيما تضطلع به من أعمال إلى هدفين اثنين، هما: إنهاء الفقر المدقع — من خلال تقليص نسبة الفقراء المدقعين الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم في العالم إلى 3 في المائة بحلول عام 2030، وتعزيز الرخاء المشترك — من خلال زيادة دخل أفقر 40 في المائة من السكان في كل بلد على نحو قابل للاستمرار.

وهذان الهدفان ينبغي تحقيقهما في وقت واحد إذا أردنا رؤية تقدم حقيقي ومتواصل. ولا يكفي أن ننتشل الأشخاص المحرومين إلى ما فوق خط الفقر المدقع فحسب، بل لا بد أن نكفل استمرار تحسن أحوالهم، وأن يحظوا بالفرص التي يحتاجونها كي يحيوا حياة أفضل، ويفلتوا من براثن الفقر والتهميش نهائياً.

ومع وجود قرابة مليار نسمة مازالوا يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم، يقول البعض إن إنهاء الفقر المدقع ضرب من المستحيل — ولاسيما في 15 عاما فحسب. لكن النجاحات السابقة والدروس المستخلصة من سنوات طويلة من الخبرة حول الإجراءات التي أثبتت جدواها في سياق معين — والإجراءات التي لم يثبت جدواها — تشير إلى إمكانية تحقيق ذلك. وهذه المهمة ستكون صعبة ومحفوفة بالتحديات، ولذا، فإن أسلوب العمل المعتاد لن يكفي لبلوغ هذا الهدف. وسيكون من المهم تعزيز النمو المستدام والشامل للجميع؛ والاستثمار في توفير المزيد من فرص العمل وتحسين نوعيتها، والارتقاء بجودة التعليم، وخدمات الرعاية الصحية، والبنية التحتية الحديثة، وتحقيق تكافؤ الفرص للجميع؛ وإنشاء برامج فاعلة لأنظمة الحماية الاجتماعية والعمل لضمان أن بمقدور الفئات الأشد معاناة وحرمانا تحمل الصدمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية.

ولا تزال مجموعة البنك الدولي شريكا ملتزما في الجهود العالمية الرامية لتحقيق النمو المستدام، وتهيئة الفرص لكافة فئات المجتمع، وزيادة الرخاء للفئات الأكثر فقرا في العالم، واغتنام هذه الفرصة التاريخية لإنهاء الفقر خلال جيل واحد.

إدارة العمليات والمخاطر والموارد لتحقيق الأهداف

إن تحقيق الهدفين الطموحين سيتطلب التزام مجموعة البنك الدولي بأفضل الأفكار والمعارف والخبرات في العالم في مجال التنمية. وينطلق نموذج العمل الجديد لمجموعة البنك، الذي بدأ تطبيقه في الأول من يوليو/تموز 2014، مباشرة من هذا الالتزام. وبموجب هذا النموذج، تظل فرق العمل القطرية تشكل الواجهة الرئيسية مع البلدان المتعاملة مع البنك، وهي مسؤولة عن إعداد الإستراتيجيات القطرية والإقليمية. وتشجع هذه الفرق عنصر الانتقائية في البرامج القطرية، وتكفل اتساق هذه البرامج مع أوضاع البلد المعني واقتصاده السياسي، وتحقق التكامل بين الحلول التي تجمع بين القطاعين العام والخاص. ولمساندة البرامج القطرية وحشد أفضل المعارف الإنمائية المتاحة، أنشأت مجموعة البنك الدولي هيكلا تنظيميا يستند إلى الممارسات العالمية ومجالات الحلول المشتركة بين القطاعات. ويتيح هذا الهيكل التنظيمي حلولا متكاملة ذات نوعية عالية وتستند إلى الشواهد لمساعدة البلدان المتعاملة مع البنك على التصدّي لأكثر التحديات التي تواجهها تعقيدا. أما مجالات الحلول المشتركة فتركز موارد مجموعة البنك على تحقيق الأولويات المؤسسية.

وتمكن هذه الجهود الجديدة مجموعة البنك من تحديد وتقديم حلول تستند إلى الطلب القطري، ودمج أفضل الخبرات الفنية العالمية مع المعرفة القطرية بغية تطوير حلول متعددة القطاعات. كما أنها تساعد في تقديم حلول تجمع بين القطاعين العام والخاص، واستخلاص المعارف وتبادلها، وبناء القيادة العالمية. ولما كانت الحلول الخاصة بمواجهة التحديات الإنمائية نادرا ما تشتمل على مشكلة واحدة فحسب، فإن السمة المميزة للهيكل التنظيمي الجديد تتمثل في التعاون بين مختلف الإدارات الجديدة. كما أن كون الفرق الفنية ذات طبيعة عالمية بالفعل يعني أن بمقدور جهاز الموظفين العمل بمزيد من السهولة فيما بين مختلف المناطق. ويجري حاليا إدخال بعض التّعديلات من أجل توضيح المسؤوليات وطرق المساءلة وتبسيط الإجراءات.

وقد أدى نموذج العمل الجديد، منذ انطلاقه قبل عام، إلى إدخال تحسينات واسعة في عمل مجموعة البنك. لكن مقياس النجاح، بطبيعة الحال، يتوقف في نهاية المطاف على ما إذا كانت البلدان المتعاملة مع البنك تحقق النتائج الإنمائية التي صُممت هذه الحلول من أجلها. ولتحديد ما إذا كان الأمر كذلك، يقوم جهاز الإدارة برصد فاعلية عمليات البنك من خلال آليات المساءلة الداخلية، وآليات تلقي الملاحظات التقييمية الآنية من البلدان المتعاملة، وتقييمات منتصف المدة للبرامج القطرية، وبطاقات قياس الأداء المؤسسي لمجموعة البنك الدولي التي تتبع مستوى الأداء نحو تحقيق أهداف مجموعة البنك. (انظر: **worldbank.org/corporatescorecard**).

علاوة على ذلك، يشكل نهج العمل القطري الجديد لمجموعة البنك عنصرا مهما في نجاح البلدان المتعاملة معها في تحقيق النتائج المتوخاة. ويتسم النموذج الجديد بقدر أكبر من المنهجية والانتقائية ويستند إلى الشواهد ويركز بدرجة شديدة على مساعدة البلدان الأعضاء على بلوغ هدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار.

ويشارك البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في وضع أطر الشراكة القطرية، وذلك بدءا من تحديد رؤى البلدان المعنية لأهدافها الإنمائية — التي تتحدد من خلال إستراتيجيات وإجراءات تقودها البلدان وتتضمن مشاركة المواطنين والتشاور مع أصحاب المصلحة الحقيقية. ويضع إطار الشراكة القطرية برنامجا من الإجراءات التدخلية والحلول لمساعدة أي بلد على تحقيق أهدافه الإنمائية، ويستند إلى تشخيص قطري منهجي يوفر المعلومات الضرورية ويحدد المجالات التي سيحقق فيها التقدم أعظم الأثر على بلوغ الأهداف المتوخاة. وبنهاية السنة المالية، بلغ عدد الدراسات التشخيصية التي تم التخطيط لتنفيذها أو تم إنجازها بالفعل في مختلف المناطق 37 دراسة. (انظر: **worldbank.org/en/projects-operations/country-strategies#3**).

يتحدد برنامج التنمية في كل بلد وفقا لأهداف التنمية في هذا البلد، والأولويات التي حددتها الدراسة التشخيصية القطرية المنهجية، والميزة النسبية لمجموعة البنك. ويحظى نهج العمل القطري بدعم من استعراضات الأداء والتعلم التي تحدد الدروس المستفادة، وتوجه الإجراءات التصحيحية خلال منتصف المدة، واستعراضات الإنجاز والتعلم التي تستخلص الدروس المستفادة في نهاية دورات البرامج والمشروعات. ويسهم الاستعراضان كلاهما في تعزيز قاعدة معارف البنك وزيادة الفاعلية الإنمائية لبرامجه في المستقبل.

السعي لبلوغ الأهداف مع إدارة المخاطر في الوقت ذاته

لا يمكن تحسين الخدمات المقدمة للبلدان المتعاملة — والتي ستساعد مجموعة البنك في نهاية المطاف على تحقيق هدفيها — إلا في إطار ثقافة قوية لإدارة المخاطر وإطار عمل يصون سمعة مجموعة البنك واستدامتها المالية في بيئة يشوبها الغموض وتحفها التحديات على نحوٍ متزايد. ويشتمل نهج مجموعة البنك في السعي لتحقيق أهدافها على قبول بعض التحديات والمخاطر، مع إدارتها بعناية ودقة في الوقت ذاته. وهي أيضا تسعى لضمان تقييم المخاطر تقييما كاملا وقياسها ورصدها والإبلاغ عنها حتى يتسنى اتخاذ إجراءات تصحيحية، إذا لزم الأمر، في الوقت المناسب، والتخفيف من آثارها. ومع تغير البيئة وظهور مخاطر جديدة، فإن هذه العملية تتطور بدورها.

تواجه مجموعة البنك طائفة متنوعة من المخاطر المتصلة بآثار عملية التنمية، والإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية، والنزاهة، وإدارة الشؤون المالية. وهي تقوم بإدارتها من خلال نظام خاص لتصنيف المخاطر ورصدها على نحوٍ منتظم، وكذلك من خلال العمل مع البلدان المتعاملة معها، وتدير مخاطر أخرى، بما في ذلك المخاطر المالية والتشغيلية، باستخدام أفضل الممارسات والمعايير السائدة وتكييفها لتلائم أهداف مجموعة البنك.

إن التحديات الخارجية كثيرة ومتنوعة، وتتضمن: بيئة أسعار الفائدة المنخفضة التي تؤثر في مستويات الدخل؛ وتأثير تراجع أسعار النفط على بعض البلدان المتعاملة مع البنك؛ والتوترات الجيوسياسية التي تؤثر في بعض مناطق عمليات مجموعة البنك؛ والمخاطر المتعلقة بتباطؤ النشاط الاقتصادي في بعض البلدان النامية؛ وعودة السياسات إلى أوضاعها الطبيعية في أسواق البلدان المتقدمة، وهو ما قد يزيد من حدة تقلب أسعار العملات وتدفقات رؤوس الأموال إلى بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة. وأخيرا، لا تزال مجموعة البنك الدولي تواجه مخاطر تشغيلية، منها ازدياد خطر انتهاك أمن البيانات والمعلومات، والأحداث الخارجية التي قد تؤثر على استمرارية الأعمال، والأمن المادي لموظفيها.

وتواجه مجموعة البنك الدولي، باعتبارها مؤسسة إنمائية ومالية، تحديات خاصة في بيئة العمل الحالية. وستؤثر المبادرات التي أطلقتها مجموعة البنك في عام 2015 بشأن تمويل التنمية، والأهداف الإنمائية المستدامة، وتغير المناخ على أجندة التنمية في السنوات المقبلة. ومن شأن ظهور مؤسسات إنمائية دولية جديدة أن يوجد فرصا ويخلق تحديات لإقامة علاقات شراكة خلاقة، ويتطلب أفكارا جديدة حول الهيكل المالي لمجموعة البنك الدولي.

وتأتي هذه التغيرات على خلفية عملية إصلاح تنظيمي داخلية واسعة وفي بيئة خارجية يسودها عدم اليقين. وتتجه عملية الإصلاحات الداخلية حاليا نحو الاستقرار، لكن تأثيرها على جهاز الموظفين وتنفيذ البرامج مازال يقتضي إدارتها بعناية. وستشكل فاعلية إعداد الموازنة وتأمين الموارد من أجل تحقيق الاستدامة المالية مكونين أساسيين لإرساء الاستقرار.

إعداد الموازنة بفاعلية في وحدات مجموعة البنك الدولي

في فترة التخطيط التي تغطي السنوات المالية 2016 – 2018، من المتوقع أن تشهد الخدمات التي تقدمها مجموعة البنك الدولي للبلدان المتعاملة معها نموا وتحسنا، وذلك استنادا إلى نماذج العمل والعوامل المحركة للاستدامة المالية لكل من مؤسساتها والاحتياجات المختلفة للبلدان والمؤسسات المتعاملة مع كل منها. وستراعي مجموعة البنك عنصر الانتقائية في العمليات والكفاءة من خلال تعزيز تنسيق الخدمات في توجيه هذا النمو. وسيؤثر السياق العالمي في هذا النمو، وهو سياق حافل بالتحديات والفرص في الوقت نفسه، كما سيتأثر بالوضع المالي الآخذ في التحسن لمجموعة البنك بالرغم من المعوقات القائمة. كما سيشكل اعتماد نموذج عمل قوي والشراكات وإدارة الموارد عنصرا أساسيا لتحقيق الاستدامة المالية لمجموعة البنك.

تقوم مجموعة البنك بمواءمة مواردها باستخدام عملية مبسطة يُرمز لها بالحرف الإنجليزي "W" للتخطيط الإستراتيجي وإعداد الموازنات ومراجعة مستوى الأداء. وتمثل الأطراف الخمسة لحرف "W" نقاطا محددة لاتخاذ القرار في هذه العملية.

W1: يحدد جهاز الإدارة العليا أولويات التخطيط الإستراتيجي لمجموعة البنك الدولي.

W2: يستعرض جهاز الإدارة على مستوى وحدات نواب الرئيس الأولويات المؤسسية ويستجيب لها

W3: ينقح جهاز الإدارة العليا الإرشادات الخاصة بالأولويات، ويحدد البرامج ومخصصات الموازنات على مستوى الوحدات وعلى مدى ثلاث سنوات لكل مؤسسة داخل مجموعة البنك الدولي.

W4: يضع جهاز الإدارة على مستوى وحدات نواب الرئيس برامج العمل وخطط التوظيف استجابة للأولويات المحددة ومخصصات الموازنة.

W5: تحدد قرارات التمويل النهائية عملية التخطيط للسنوات المالية الثلاث التالية. ويصادق المجلس على بنود الموازنات وبرامج العمل الخاصة بوحدات نواب الرئيس ويوافق عليها رسميا.

زيادة الموارد من خلال تحديد الوفورات المحتملة

أتمت مجموعة البنك الدولي في السنة المالية الحالية مراجعة للإنفاق بغرض تعزيز قاعدتها المالية، وخلق حيز للنمو، والوفاء بالتزامها للبلدان المساهمة لضمان استدامتها المالية. وقد حددت المراجعة وفورات مالية قدرها 404 ملايين دولار على مدار ثلاث سنوات — ويشكل ذلك 8 في المائة من إجمالي نفقات مجموعة البنك الدولي (الجدول 2). ونظرا لأن نسبة 75 في المائة تقريبا من هذه الوفورات تأتي من تخفيضات في الخدمات العامة والتكاليف الإدارية — بما في ذلك زيادة كفاءة منشآت البنك، ووحدات الإدارة القطرية والمكاتب الأمامية، والإدارة، والدعم الإداري — فإن تأثير ذلك على الخدمات التي تقدمها مجموعة البنك للبلدان المتعاملة معها سيكون ضئيلا للغاية.

الجدول 2 نتائج مراجعة أوجه الإنفاق لدى مجموعة البنك الدول

ملايين الدولارات

التاريخ	الإجراء	الوفورات التقديرية
يناير/كانون الثاني 2014	فوري (بما في ذلك الانتقالات والسفر والتعويضات والمزايا)	110
مايو/أيار 2014	يشمل عموم مجموعة البنك (بما في ذلك المشتريات والتوريدات بالبنك، ورواتب الاستشاريين بعقود لمدة قصيرة، وإعادة التفاوض على عقود تكنولوجيا المعلومات)	54
سبتمبر/أيلول 2014	التمويل والتكنولوجيا والخدمات المؤسسية (بما في ذلك تحديث خدمات تكنولوجيا المعلومات، وتحقيق وفورات أخرى في الوحدات المؤسسية، ونظم الحوكمة، الوحدات الإدارية)	84
أكتوبر/تشرين الأول 2014	الموازنات التي يديرها مجلس المديرين التنفيذيين (بما في ذلك مجموعة التقييم المستقلة)	8
يناير/كانون الثاني 2015	العمليات (بما في ذلك توحيد وحدات الإدارة القطرية، وتحقيق وفورات في مخصصات إيجارات العقارات، وزيادة الكفاءة في الخدمات التحليلية والاستشارية)	100
يناير/كانون الثاني 2015	إجراءات إضافية في عموم مجموعة البنك (بما في ذلك إبرام عقود مع شركات طيران عالمية والإعفاءات من سداد ضريبة المبيعات)	48
إجمالي الوفورات التقديرية		404

بنغلاديش © إسماعيل فردوس/البنك الدولي

التصدي لأعتى تحديات التنمية

لا تتوفر صيغة واحدة تعتمد عليها جهود البلدان لإنهاء الفقر المدقع وتشجيع الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار. ويجب صياغة إستراتيجيات الوصول إلى الشرائح الأقل دخلا وفقا لسياق كل بلد على حدة، وأن تستند إلى الشواهد الراسخة التي توفرها أحدث البيانات والتحليلات وإلى احتياجات الناس.

تتعاون مجموعة البنك الدولي مع البلدان للتصدي لهذه التحديات بطرق عديدة، منها: تمويل المشاريع التي يمكن أن تحدث أثرا تحوّليا على المجتمعات المحلية، وجمع وتحليل البيانات والشواهد الضرورية لضمان وصول منافع هذه البرامج إلى أشد السكان فقرا وأكثرهم حرمانا، ومساعدة الحكومات على وضع سياسات أكثر شمولا وفاعلية تفيد عموم السكان.

وكما يتضح في الصفحات التالية، فإن البنك الدولي يعمل في قطاعات متشابكة ومعقدة. وتتضمن الأمثلة على ذلك: زيادة الإنتاجية الزراعية وإقامة البنية التحتية التي توفر سبل الحصول على الطاقة وخدمات الري والوصول إلى الأسواق؛ وتشجيع تحرير التجارة التي تتيح مجالا أكبر للوصول إلى الأسواق للفقراء وتمكين رواد الأعمال في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من تطوير مؤسسات أعمالهم وخلق وظائف جديدة؛ والاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال؛ وتنفيذ شبكات أمان اجتماعي وتوفير الضمان الاجتماعي، بما في ذلك إطلاق مبادرات توفر الحماية للسكان ضد الآثار الناشئة عن الكوارث الطبيعية والأوبئة.

وفي سياق عمله في هذه المجالات المتنوعة، يهدف البنك الدولي إلى مساعدة البلدان النامية على إيجاد حلول لأعتى تحديات التنمية العالمية والمحلية.

في الجزء التالي من التقرير، يشير مصطلح "البنك الدولي" أو مصطلح "البنك" اختصارا فقط إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية. في حين يشير مصطلحا "مجموعة البنك الدولي" أو "مجموعة البنك" المختصر إلى العمل الجماعي لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

تشجيع النمو وفرص العمل والقطاع الخاص

تسعى الحكومات والقطاع الخاص في مختلف أنحاء العالم إلى إيجاد طرق أكثر فاعلية لتعزيز مناخ الاستثمار، وتحسين القدرة على المنافسة، وزيادة حجم التجارة وقيمتها، وتشجيع روح الابتكار وريادة الأعمال — وجميعها عناصر أساسية لنجاح إستراتيجيات النمو. والبنك الدولي شريك جدير بالثقة بالنسبة للبلدان التي تسعى إلى تطوير اقتصادات نشطة وقادرة على الصمود في مواجهة الأزمات، وتوسيع فرص الأسواق، وتفعيل المبادرات الخاصة. ويمكن أن يتيح عمل البنك الدولي، بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، حلولا شاملة لهذه المساعي لتحقيق النمو المستدام.

وفي حين لا يشمل النمو الاقتصادي تلقائيا نموا مماثلا في معدلات التشغيل، فإن خلق الوظائف يشكل عنصرا محوريا في تحقيق هدفي إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار. وتشكل الوظائف بالنسبة للفقراء والضعفاء الطريق الوحيد للخروج من براثن الفقر. بيد أن هناك أكثر من مليار شخص في سن العمل لا يشاركون إطلاقا في القوى العاملة الرسمية. وتمثل النساء معظم هؤلاء، وحتى عندما يعملن فغالبا ما يكون ذلك في قطاعات غير رسمية ويحصلن على أجور أقل في ظروف عمل أقل أمنا، كما يقمن في الوقت نفسه بمعظم أعمال الرعاية التي تؤدى بلا أجر. وهناك كذلك نحو 200 مليون عاطل عن العمل، منهم 75 مليون شاب. ويلزم خلق ما لا يقل عن 600 مليون فرصة عمل أخرى في العالم بحلول عام 2030 للحفاظ على استقرار معدلات التشغيل الحالية ومواكبة النمو السكاني.

في السنة المالية 2015، شرع البنك في تنفيذ نهج جديد لخلق الوظائف يقوم على "إشراك كافة الجهات الحكومية"، مع العمل في الوقت نفسه على نحوٍ وثيق مع القطاع الخاص. وتتمثل أهداف هذا النهج في المساعدة على تصميم وتنفيذ إستراتيجيات شاملة ومتكاملة وذات تأثير ملموس لخلق الوظائف تشمل جميع القطاعات ذات الصلة في البلدان المتعاملة مع البنك، وزيادة المعارف العالمية حول أكثر السياسات والإجراءات فاعلية لخلق فرص عمل جيدة ومستدامة. وباعتبارها خطوة أولى، قام البنك في 15 بلدا بتطوير وتجربة أداة تشخيص متعددة القطاعات لخلق الوظائف تحدد القيود والفرص المتعلقة بالتوظيف. ويهدف ذلك إلى إتاحة المعارف التي يحتاج إليها واضعو السياسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحديد الفرص من أجل خلق المزيد من الوظائف الأفضل والأكثر اشتمالا لكافة الفئات. وبالتعاون مع شركاء آخرين، أقام البنك تحالفا عالميا باسم "حلول من أجل تشغيل الشباب" في أواخر عام 2014 للمساعدة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب.

كما تستطيع الحكومات تخفيض القيود البيروقراطية والقانونية التي تواجه النمو الشامل للجميع الذي يقوده القطاع الخاص. ولذا، فإن تزويد واضعي السياسات بأسباب القوة للمساعدة في تهيئة بيئة ملائمة لخلق الوظائف أمر لا غنى عنه. وتنفذ مجموعة البنك الدولي ذلك بالتعاون مع الجهات المانحة، والشركاء، والمنظمات الدولية، للاستثمار في ثلاثة مجالات، هي: كفاية جمع المعلومات وانتظامه، وأدوات التشخيص متعددة القطاعات، وسلاسة تدفق المعرفة العملية بناء على التجارب القطرية.

وتشمل المشروعات التي تساندها مجموعة البنك لتدعيم بيئة الأعمال في البلدان المتعاملة معها: برنامج مناخ الاستثمار في جماعة شرق أفريقيا بقيمة 9.5 مليون دولار الذي يسهل التجارة والاستثمار الإقليميين عن طريق تحسين الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال، وتدعيم القدرة على تنفيذ بروتوكول السوق المشتركة في شرق أفريقيا. ويهدف برنامج تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال الذي ينفذه البنك في الهند بتكلفة 4.3 مليون دولار خلال السنوات المالية 2015 - 2018 إلى مساندة برنامج الحكومة الطموح للحد من الإجراءات البيروقراطية المفرطة وفرص الفساد وطلب الرِّشى، وزيادة شفافية معاملات الأجهزة الحكومية مع القطاع الخاص ووضوحها، وتدعيم الإجراءات والقوانين، كإجراءات دعاوى الإعسار وإشهار الإفلاس، وذلك بهدف الحفاظ على قيمة اقتصادية أكبر. وتساعد ضمانة للبنك الدولي أيضا البنك الكرواتي للإنشاء والتعمير على تعبئة 50 مليون يورو بصفة أولية لبرنامج تمويل بقيمة 250 مليون يورو من القطاع الخاص للمساندة في منح القروض لمؤسسات التصدير الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات التي تحتاج إلى النقد الأجنبي وتعاني من قلة خيارات التمويل منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية.

ويعمل البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومؤسسة التمويل الدولية جنبا إلى جنب مع الحكومات والقطاع الخاص لبناء أنظمة مالية قادرة على التحمل وشاملة للجميع، وتطوير أسواق رأس المال المحلية. ومن بين الخطوات الأساسية لخلق الوظائف إتاحة سبل الحصول على التمويل لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تخلق أربعا من بين كل خمس فرص عمل جديدة. وتعمل مجموعة البنك مع البلدان على إيجاد طرق مبتكرة لإطلاق العنان لمصادر رؤوس الأموال من أجل مؤسسات الأعمال المحلية. فعلى سبيل المثال، بدأت ليبريا، بدعم من مؤسسة التمويل الدولية، في تشغيل سجل للضمانات العينية في عام 2014 لتوريق الأصول المنقولة، مما مكن المزارعين ورواد الأعمال من استخدام هذه الأصول ضماناتٍ لاقتراض الأموال. وفي غضون أقل من عام منذ إطلاقه، تم تسجيل قروض قيمتها 227 مليون دولار — كان معظمها في أثناء أزمة الإيبولا.

وقد أبرزت الأزمة المالية الأخيرة الحاجة لتعزيز المعايير الدولية لقدرة الأنظمة المالية على التحمل والتعافي. ويسهم البنك الدولي في هذه المعايير، ويساعد البلدان المتعاملة معه على الالتزام بها. وفي السنة المالية 2015، أجرى البنك الدولي بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي 10 استعراضات لبرامج تقييم القطاع المالي لمساعدة البلدان على تحديد مواطن الضعف في أنظمتها المالية وتصحيحها. كما تشكل مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، بما في ذلك استرداد الأموال المنهوبة، عنصرا مهما في عمل البنك. وفي السنة المالية 2015، عمل البنك مع أكثر من 20 بلدا لإجراء تقييمات وطنية للمخاطر في هذه المجالات، ولتصميم إستراتيجيات تهدف إلى تخفيف حدة مواطن الضعف المحتملة.

الزراعة عنصر بالغ الأهمية في تحقيق النمو. ومن المُتوقع أن ينمو الطلب العالمي على الغذاء على مدى 15 عاما القادمة — بما في ذلك زيادات قدرها حوالي 60 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء، و 30 في المائة في جنوب آسيا. ومن الضروري تحسين ربط المزارعين الفقراء بالأسواق كي يستفيدوا من هذا النمو. وستشكل زيادة إنتاجية العاملات الزراعيات، على سبيل المثال، محور تركيز مهما. وتمثل النساء نصف الأيدي العاملة في قطاع الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء، لكن إنتاجية الأراضي التي يزرعنها تقل 20 - 30 في المائة عن الأراضي التي يزرعها الرجال بسبب ضعف قدرتهن على الحصول على مدخلات الإنتاج. ونظرا لأن معظم فقراء العالم مازالوا يقطنون المناطق الريفية، فإن زيادة الدخل من الزراعة تعد عاملا أساسيا، ويمكن أن تكون أحد المحركات الرئيسية للحد من الفقر. ففي إثيوبيا، على سبيل المثال، أدى نمو النشاط الزراعي إلى تراجع نسبة الفقر بواقع الثلث تقريبا، وذلك من 44 في المائة في عام 2000 إلى 30 في المائة في عام 2011.

وفي السنة المالية 2015، بلغ إجمالي ارتباطات البنك الدولي الجديدة في قطاع الزراعة، بما في ذلك مشروعات صيد الأسماك والحراجة، ما قيمته ثلاثة مليارات دولار. ويساعد البنك المزارعين الفقراء على زراعة المزيد من المواد الغذائية المأمونة والمغذية لإطعام أنفسهم ولبيعها في الأسواق، مما يؤدي إلى زيادة مستويات دخلهم والحد من الجوع. وتساعد هذه الجهود في ربط المزارعين بالأسواق، وخلق الوظائف من خلال الصناعات الزراعية، ومساندة الابتكار من أجل تحسين غلة المحاصيل في مواجهة التغيرات المناخية.

اليمن © فؤاد الحرازي/ البنك الدولي

الاستثمار في البنية التحتية الحيوية

يلعب تطوير البنية التحتية — في قطاعات الطاقة والمياه والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات — دورا بالغ الأهمية في خلق فرص النمو والحد من الفقر. فتوفير طاقة ميسورة التكلفة منتظمة ومستدامة للمحرومين منها الذين يبلغ عددهم 1.1 مليار شخص في العالم — وتوفير حلول الطهي الحديثة لما يبلغ 2.9 مليار شخص الذين يستخدمون الأخشاب أو غيرها من مواد الكتلة الأحيائية وقودا منزليا — على سبيل المثال، عنصر مهم أيضا لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار.

تشير الدراسات إلى استشراء فقر الطاقة بصورة مزمنة، وخاصة في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا اللتين تعانيان من "عجز بالغ في موارد الطاقة". وتوجه مجموعة البنك أكثر من ثلثي التمويل الذي تقدمه لقطاع الطاقة إلى هاتين المنطقتين. ولا تستهلك منطقة أفريقيا جنوب الصحراء التي يصل تعداد سكانها إلى حوالي مليار نسمة سوى 145 تيرا واط/ساعة من الكهرباء سنويا، أو ما يعادل حوالي استخدام مصباح كهرباء متوهج لكل شخص لمدة ثلاث ساعات يوميا. ويؤكد توجه مجموعة البنك الخاص بالطاقة على توسيع الحصول على خدمات الطاقة الحديثة، وتسريع تحقيق كفاءة استخدام الطاقة، والتوسع في استخدام الطاقة المتجددة.

وأكدت استثمارات البنك في السنة المالية 2015 في مجال الطاقة على أهمية توليد وتوزيع الطاقة النظيفة والمتجددة. فعلى سبيل المثال، يساند تمويل بقيمة 400 مليون دولار للمرحلة الثانية من محطة الطاقة الشمسية المركزة بالمغرب إستراتيجية الحكومة للحد من الاعتماد على وارداته من الوقود الأحفوري. ويساند اعتماد من المؤسسة الدولية للتنمية بقيمة 200 مليون دولار إنشاء شبكة نقل إقليمية لتسهيل الاتجار بالكهرباء فيما بين غامبيا وغينيا وغينيا-بيساو والسنغال الواقعة في غرب أفريقيا. وستمكن الشبكة هذه البلدان من الربط بموارد للطاقة أكثر استدامة وفاعلية من حيث التكلفة، مثل الطاقة الكهرومائية والغاز الطبيعي. وتسعى مبادرة جديدة للبنك الدولي لوقف الحرق التلقائي للغاز في مواقع إنتاج النفط إلى الاستفادة من هذا المورد الضائع في توليد الطاقة، مع حماية البيئة في الوقت نفسه.

وتعمل استثمارات مجموعة البنك الدولي في مجال الطاقة على خفض تكلفة الحصول على الكهرباء للجميع. ففي كينيا، سيؤدي مشروع لتحديث قطاع الكهرباء إلى تحسين الجدوى المالية لمؤسسة الكهرباء الوطنية، وتوسيع مرافق البنية التحتية للطاقة كي يتمكن 630 ألف كيني من الحصول على الكهرباء، وكي يحصل المستهلكون الحاليون على خدمات ذات جودة أفضل.

وتشهد نسبة المحرومين الذين يعيشون في المدن زيادة سريعة. وبالرغم من أن غالبية فقراء العالم مازالوا يعيشون في المناطق الريفية، فمن المُتوقع أن يزداد سكان المناطق الحضرية في العالم حوالي ملياري نسمة في فترة الخمسة عشر عاما المقبلة. وسيحتاج سكان المناطق الحضرية الجدد إلى وحدات سكنية ميسورة التكلفة، ووسائل نقل، وخدمات صرف صحي في بيئة صالحة للعيش وقادرة على الصمود في مواجهة الكوارث والآثار الناشئة عن تغير المناخ — فضلا عن توفير الوظائف والفرص للجميع.

من بين أحد أبرز منجزات البنك الدولي خلال السنة المالية 2015 إتمام مشروع تطوير المناطق الحضرية في فييتنام الذي استمر لعشر سنوات، وقد أدى هذا المشروع إلى تحسين الظروف المعيشية

جمهورية قيرغيز © دميتري موتينوف / البنك الدولي

لحوالي 7.5 مليون نسمة، منهم مليونا شخص يعيشون في 200 حي فقير بمدن كان ثو وهاي بونغ وهوشي منه ونام دنه. ووفر هذا المشروع توصيلات أفضل لمياه الشرب والصرف الصحي، فضلا عن تحسين الطرق والمجاري والبحيرات والقنوات والجسور. وساعدت المجتمعات المحلية المتأثرة في تصميم مشروعاتها المحلية وتنفيذها.

واليوم، هناك 2.4 مليار شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي، وما لا يقل عن 663 مليون شخص لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة. وبحلول عام 2025، سيكون هناك حوالي 1.8 مليار شخص يعيشون في أماكن تعاني من ندرة مطلقة في المياه. وفي السنة المالية 2015، ارتبط البنك بتقديم 3.4 مليار دولار بغرض زيادة سبل الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي المحسنة، وخدمات مياه الري، والمساعدة في إدارة موارد المياه التي تزداد شحة. فعلى سبيل المثال، يعود مشروع في ميانمار في قطاعات الزراعة والمياه والنقل وإدارة مخاطر الكوارث بتكلفة قدرها 100 مليون دولار بالنفع على ملايين الفقراء الذين تعتمد حياتهم على الإدارة المستدامة لدلتا نهر أيياروادى. وتتجلى زيادة فهم الطبيعة متعددة القطاعات لإدارة المياه في مبادرات كمبادرة "الطاقة العطشى" التي تساعد البلدان على تحسين التكامل في تخطيط الموارد المائية وموارد الطاقة.

ويأتي قطاعا النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شأنهما شأن قطاعي الطاقة والمياه، في صميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يربطان الناس بالوظائف والأسواق والخدمات الاجتماعية. كما يأتيان في صميم المناقشات العالمية بشأن السلامة على الطرق، وتغير المناخ، وأهداف التنمية المستدامة، وتمويل التنمية. بيد أنه لا تزال هناك تحديات خطيرة تتعلق بمدى توفر سبل الحصول على خدمات هذين القطاعين والقدرة على تحمل تكلفة الحصول عليها واستدامتها. واليوم، لا يزال هناك مليار شخص يعانون من عدم وجود طريق صالح لجميع الأحوال المناخية، كما لا تتوفر خدمات الإنترنت لثلاثة مليارات شخص. ويؤدي ارتفاع التكاليف إلى استبعاد أفقر 40 في المائة من السكان من المنافع الكاملة للربط المادي والإلكتروني. علاوة على ذلك، فإن قطاع النقل مسؤول عن 23 في المائة من إجمالي الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري؛ وتتسبّب حوادث الطرق في مقتل 1.3 مليون شخص، وإصابة حوالي 50 مليون شخص سنويا — 90 في المائة منهم في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل؛ ويؤدي الازدحام في المناطق الحضرية إلى خفض إجمالي الناتج المحلي العالمي بأكثر من 8 في المائة.

ويشكل الإقراض لقطاع النقل نسبة 21 في المائة من مجموع حافظة قروض البنك الدولي للمشروعات القائمة، وتتضمن ثلاثة أرباع مشروعات البنك مكونا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشتمل الجهود الرامية إلى إقامة شبكة نقل أكثر سلامة ونظافة وبتكلفة معقولة تنفيذ مشروعات سكك حديدية ومترو بضواحي المدن في البرازيل؛ وزيادة عدد مستخدمي الحافلات 40 في المائة في ووهان بالصين؛ والمساعدة على تحسين السلامة على الطرق على طول شبكات الطرق في الهند. وفي منطقة ساو باولو الكبرى بالبرازيل، على سبيل المثال، يمكن حاليا لما يبلغ 150 ألف أسرة محدودة الدخل الوصول إلى 2.5 مليون فرصة عمل إضافية بفضل مشروعات أدت إلى زيادة القدرة على الانتقال بالمناطق الحضرية.

وتساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة البيانات في رسم خرائط أفضل لأنماط السفر واحتياجات المستخدمين، وإشراك المواطنين وتحسين جودة النقل. كما يشكل توسيع القدرة على الحصول على خدمات النطاق العريض عنصرا أساسيا؛ فعلى سبيل المثال، ساعد البنك موزامبيق على مضاعفة نسبة السكان الذين يستخدمون شبكة الإنترنت من 35 في المائة في عام 2011 إلى 75 في المائة في عام 2014.

وعلى مدى العقدين الماضيين، ازداد حجم التمويل والخدمات الاستشارية التي تقدمها مجموعة البنك الدولي للبلدان المتعاملة معها بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتأثيرها على البنية التحتية وعملية تقديم الخدمات — وخاصة في بلدان الأسواق الصاعدة. وباعتبارها ترتيبات تعاقدية طويلة الأجل بين الكيانات العامة والخاصة لتوفير الأصول أو الخدمات العامة، يمكن لهذه الشراكات أن تشجع عملية التنمية من خلال الجمع بين الخبرات العملية والقدرات التي يتمتع بها القطاع الخاص مع أهداف السياسة العامة للحكومة.

وتغطي المساندة التي تقدمها مجموعة البنك دورة مشروعات الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لكن ثمة تركيزا خاصا على التعاون لتحسين المعارف العالمية حول هذه الشراكات، ومساندة اختيار المشروعات وترتيب الأولويات، وجمع الخبرات. وبالعمل المشترك مع بنوك التنمية الدولية الأخرى في السنة المالية 2015، ساعدت مجموعة البنك في إطلاق مختبر المعارف الخاص بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهو عبارة عن موقع إلكتروني يحتوي معلومات كمية وكيفية حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومشروعات البنية التحتية الخاصة. كما أطلقت مجموعة البنك دورة دراسية مفتوحة وموسعة على الإنترنت (MOOC) لتقديم حالات عالمية حقيقية عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى جمهور متنوع، فضلا عن سلسلة حلقات دراسية على شبكة الإنترنت بشأن مشروعات الشراكات بين القطاعين العام والخاص في جنوب آسيا، وبشأن الشفافية والمساءلة في هذه الشراكات. وقد ساعدت أنشطة البنك في كل من غانا والأردن وكينيا وكوسوفا وتنزانيا وفييتنام وزامبيا في تطوير أطر قانونية وتنظيمية ومؤسسية مناسبة، فضلا عن مشروع إقليمي رئيسي لخط نقل الكهرباء بين وسط آسيا وجنوبها.

التصدي للتغيرات المناخية والحفاظ على الموارد الطبيعية

من الغابات إلى الأراضي الجافة، ومن أشجار المنغروف إلى أعماق المحيطات، ومن مكامن المياه الجوفية إلى طبقة الأوزون، يواجه رأس المال الطبيعي اللازم لاستمرار النمو الاقتصادي وتحسن الرفاهة الإنسانية مستويات لم يسبق لها مثيل من المخاطر والتهديدات. وفي الوقت نفسه، تشكل الأنظمة الإيكولوجية الصحية والمنتجة العمود الفقري للتنمية. وتساند هذه الأنظمة مئات الملايين من الأسر في المناطق الريفية؛ وتتيح الهواء والمياه والتربة التي نعتمد عليها جميعا في حياتنا؛ وتحقق عائدات ضريبية كبيرة؛ وتشكل حاجزا مفيدا ضد الظواهر المناخية القاسية والتغيرات المناخية. وبالمقابل، فإن المناطق المتدهورة تؤدي إلى إدامة الفقر وزيادة التعرض للمخاطر، ويتسبب التلوث الناشئ من جميع المصادر في وفاة حوالي 9 ملايين شخص سنويا.

سعت مجموعة البنك الدولي في جميع الأعمال التي تضطلع بها إلى تدعيم إدارة الموارد الطبيعية، وتقليل أعباء التلوث، وضمان تحقيق الأمن الغذائي، ومساعدة البلدان على القيام بخيارات واعية بشأن التنمية المستدامة. غير أن ثمة تحديا واحدا — يتمثل في تغير المناخ — يتجاوز في خطورته جميع التحديات الأخرى، ويشكل خطرا داهما على الناس والكوكب، ويجب التصدي له إذا أردنا تحقيق هدف إنهاء الفقر المدقع. ويساند عمل مجموعة البنك بشأن تغير المناخ مسارات التنمية النظيفة، ويركز على خمسة مجالات أساسية، هي: بناء مدن منخفضة الانبعاثات الكربونية وقادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ؛ وتشجيع الزراعة المراعية للتغيرات المناخية والتوسع في أراضي الغابات؛ وتسريع وتيرة كفاءة استخدام الطاقة والاستثمار في الطاقة المتجددة؛ ومساندة العمل على إلغاء دعم الوقود الأحفوري؛ وتطوير تسعير الكربون للوصول إلى الأسعار الصحيحة للحد من الانبعاثات.

وتدعم مجموعة البنك الدولي بقوة التوصل إلى اتفاق طموح في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقده في باريس في ديسمبر/كانون الأول 2015. وفي ضوء التأثير غير المتناسب للتغيرات المناخية على الفقراء والفئات الأكثر معاناة، تخضع جميع عمليات المؤسسة الدولية للتنمية حاليا للفحص للتأكد من قدرتها على الصمود في وجه المخاطر المناخية والكوارث الطبيعية في الأمدين القصير والطويل.

وقد اشتملت المشروعات الأخيرة التي يساندها البنك على بناء أكثر من ألف محطة متناهية الصغر لتوليد الكهرباء في نيبال منذ عام 2007 توفر الكهرباء من مصادر نظيفة ومتجددة لمجتمعات محلية في 52 مقاطعة في جميع أنحاء البلاد. ووزع مشروع في رواندا 800 ألف لمبة فلورسنت موفرة، تزيد كفاءتها بما يصل إلى 75 في المائة عن المصابيح المتوهجّة، على أكثر من 200 ألف أسرة - تمثل نحو 1.5 مليون شخص. ويهدف قرض بقيمة 400 مليون دولار إلى الصين من أجل برنامج تمويل كفاءة استخدام الطاقة إلى تشجيع البنوك التجارية الصينية على تمويل مشروعات كفاءة استخدام الطاقة في البلاد. ومن المُتوقع أن تؤدي هذه المشروعات إلى تخفيض استهلاك الطاقة بحوالي 2.1 مليون طن من الفحم المكافئ سنويا، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحوالي 5.1 مليون طن سنويا.

وتشارك وحدة خدمات الخزانة بالبنك الدولي أيضا في التصدي لقضايا المناخ من خلال مبادرات، كبرنامجها للسندات الخضراء الذي يساند المشروعات المتصلة بالمناخ، كزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة. ومنذ عام 2008 حتى 30 يونيو/حزيران 2015، أصدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير — وهو أحد أكبر مصدري السندات الخضراء في العالم — سندات تزيد قيمتها على 8.4 مليار دولار بثماني عشرة عملة لمساندة 80 مشروعا في 26 بلدا عضوا. وفي السنة المالية 2015، تضمن ذلك 36 عملية جديدة وست زيادات في عمليات سابقة. ومن المعالم البارزة في هذا الصدد: إصدار سندات خضراء بقيمة 600 مليون دولار، وهي أكبر عملية إصدار قياسية له مقومة بالدولار الأمريكي، وإصدار سندات خضراء مقومة باليورو بأجل استحقاق قدره 30 عاما وهو الأطول على الإطلاق، وإصدار سندات مربوطة بمؤشر أخلاقي للأسهم تزيد قيمتها على 535 مليون دولار للمستثمرين الأفراد في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة.

ومن المُتوقع أن تؤدي التغيرات المناخية إلى انخفاض غلة المحاصيل ما بين 15 و 20 في المائة في المناطق الأشد فقرا إذا ارتفعت حرارة الأرض عن درجتين مئويتين. ويتوقع كذلك أن تشهد هذه المناطق أكبر زيادة في الطلب على الغذاء. وثمة حاجة للتوسع في الزراعة المراعية للتغيرات المناخية لضمان زيادة الانتاجية والقدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية، وخفض الانبعاثات الكربونية.

وفي مالي، ساعد مشروع للبنك 175 ألف مزارع على تنشيط الإنتاجية من خلال اعتماد تقنيات جديدة وممارسات تغذية جديدة للماشية وسلالات جديدة من المحاصيل. وفي ولاية كارناتاكا بالهند، عادت التقنيات والنهج الجديدة لإدارة الموارد المائية الشحيحة واتخاذ قرارات أفضل بشأن الزراعة بالنفع على أكثر من 167 ألف أسرة من المزارعين، بما في ذلك 80 ألف سيدة.

وفي كوت ديفوار، يمول مشروع للبنك شراء المعدات ومراكز البحوث وبرامج التدريب لتعزيز إنتاجية مزارعي الأرز. واستفاد أكثر من 50 ألف مزارع أرز — 25 في المائة منهم من النساء — من زيادة غلة المحاصيل. وقد تحسنت إنتاجية البذور في 36 في المائة من مناطق زراعة الأرز المروية، ومن المُتوقع إنتاج 219 ألف طن من الأرز. وتأتي المساندة التي يقدمها البنك الدولي أيضا في شكل المعارف العالمية المستخدمة في التصدي للتحديات في كل بلد على حدة. فعلى سبيل المثال، دعمت المساعدة الفنية تزانيا على النظر في الآثار المحتملة لتغير المناخ في خططها الزراعية والحضرية، وتقييم مدى تعرض مواردها الساحلية ومجتمعاتها المحلية لخطر الاحترار وزيادة منسوب مياه البحر، وفهم التكاليف الاقتصادية الناجمة عن سوء إدارة الموارد المائية بالنسبة للجيل الجديد من محطات الطاقة الكهرومائية.

وخلال هذه السنة، أطلق البنك الدولي برنامجا جديدا بشأن إدارة التلوث والصحة البيئية لمساعدة البلدان المتعاملة معه في الحد من تلوث الهواء والماء والتربة، وتخفيف الآثار الناجمة عنه على الصحة. وسيساعد البرنامج بدايةً البلدان التي تشهد زحفا عمرانيا سريعا، كالصين وجمهورية مصر العربية والهند ونيجيريا وجنوب أفريقيا، لتحسين إدارة جودة الهواء بغرض الحد من التلوث القاتل. وهناك بالفعل الكثير من السياسات والأدوات والتقنيات لمعالجة تلوث المياه والهواء ويمكن، إذا طُبقت على نطاق واسع، أن تنقذ أرواح الملايين من البشر، مع تحسين جودة الحياة وزيادة الإنتاجية في المناطق الحضرية والريفية في الوقت نفسه.

ومن المُتوقع أن يؤدي تحسن نظم الإدارة العامة إلى إتاحة المزيد من الفرص للاستثمارات المسؤولة اجتماعيا وبيئيا من القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، يعمل البنك الدولي حاليا في البلدان الجزرية الواقعة بالمحيط الهادئ لتدعيم إدارة مصائد أسماك التونة، وخلق حوافز لصون الطبيعة للدول التي تزاول صيد الأسماك في المياه البعيدة، واجتذاب الاستثمارات الخاصة. وفي غرب أفريقيا، يساعد البنك البلدان على جني المنافع المتزايدة من مصائد الأسماك من خلال تحسين نظام الإدارة العامة. وقد ساعدت التشريعات الشاملة لتنظيم عمل مصائد الأسماك وإنشاء أول مركز للرقابة دولة ليبريا على الحد من أنشطة الصيد غير القانوني إلى النصف، وتحصيل غرامات تصل قيمتها إلى نحو 6 ملايين دولار، والحفاظ على مصدر مهم لسبل كسب العيش والأمن الغذائي خلال أزمة الإيبولا.

تقليل الآثار البيئية للبنك الدولي

يلتزم البنك الدولي بإدارة الشؤون البيئية لعملياته. وفي إطار هذا الالتزام، فإنه يتحمل المسؤولية عن التأثير الخارجي لعملياته، وذلك من خلال مواصلة إدارته لموارده البيئية والاجتماعية. ويقوم البنك بقياس وتقليل وموازنة والإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة المقترنة بمنشآته على مستوى العالم واجتماعاته الرئيسية والرحلات الجوية لجهاز موظفيه.

وقد بلغ مجموع الانبعاثات الكربونية من منشآت البنك على مستوى العالم، بما في ذلك الانبعاثات المتعلقة بسفريات موظفيه لأغراض العمل والاجتماعات الرئيسية، حوالي 165 ألف طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة المالية 2014، وذلك وفقا لأحدث بيانات متاحة. ويمثل ذلك انخفاضا عن السنة المالية 2013، ويعزى السبب فيه جزئيا إلى خفض: السفريات المرتبطة بالعمل، واستخدام الكهرباء، واستخدام المولدات. وللحفاظ على وضع لا يتسبب في زيادة الانبعاثات (carbon neutrality)، يقوم البنك الدولي بشراء حقوق معاوضة عن انبعاثاته المؤسسية التي لا يستطيع خفضها — شهادات الانبعاثات المعتمدة واعتمادات تخفيض الانبعاثات الطوعية لمنشآته وانتقالات موظفيه، وشهادات الطاقة المتجددة لاستهلاك الكهرباء. وفي السنة المالية 2015، حافظ البنك على وضع لا يتسبب في زيادة الانبعاثات من خلال مزيج من شهادات خفض الانبعاثات المعتمدة والطوعية من مشروعات كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة في الهند وأوغندا.

رواندا © سيمون د. ماكورت/البنك الدولي

دفع عجلة التنمية الشاملة وتوفير الفرص للجميع

لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق كامل إمكانياته أو أن يتصدى للتحديات الهائلة التي يواجهها في القرن الحادي والعشرين بدون المشاركة الكاملة والمتساوية لكل مواطنيه — سواء في مجال التعليم أو القوى العاملة أو سبل الحصول على التمويل أو الخدمات الصحية. وبالنسبة لمجموعة البنك الدولي، فإن مساعدة البلدان على بناء مجتمعات أكثر صحة وعدلاً واشتمالا، مع إتاحة الفرص للجميع لتحقيق إمكاناتهم، تُعد عنصرا محوريا لبلوغ هدفيها لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار.

وفي إطار هدفها بتعميم تغطية الرعاية الصحية، تعمل مجموعة البنك الدولي مع البلدان النامية لتوفير رعاية صحية ميسورة التكلفة على مستوى عال لكل فرد، بصرف النظر عن قدرته على الدفع، مما يحد من المخاطر المالية المصاحبة لسوء الحالة الصحية، ويؤدي إلى زيادة الإنصاف. وتوفر مجموعة البنك التمويل، وأحدث الدراسات التحليلية، والمشورة بشأن السياسات، لمساعدة البلدان على زيادة إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الجيدة بتكلفة ميسورة؛ وحماية الناس من الوقوع في براثن الفقر أو تفاقم أوضاعهم بسبب المرض؛ وتشجيع الاستثمارات في جميع القطاعات التي تشكل الأساس للمجتمعات التي تتمتع بالصحة.

ومن بين المكونات الأساسية لإستراتيجية مجموعة البنك الدولي العامة للرعاية الصحية التمويلُ المستند إلى النتائج، وهو نهج مبتكر للارتقاء بنوعية تغطية خدمات الرعاية الصحية ونطاقها في البلدان الأشد فقراً من خلال ربط التمويل بالنتائج. ويركز هذا النهج على الدفع في مقابل ما يتحقق من نواتج ونتائج لا مجرد دفع تكلفة المدخلات أو الإجراءات — على سبيل المثال زيادة نسبة النساء اللائي يتلقين رعاية ما قبل الولادة أو وجود عامل صحي مدرب أثناء الوضع.

وتماشيا مع التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية بحلول عام 2015، تركز مجموعة البنك أيضا على الوقاية من فيروس ومرض الإيدز وغيره من الأمراض المعدية وتعزيز المساندة لتغذية الأطفال في المراحل العمرية المبكرة. وقد أعلنت مجموعة البنك الدولي، إلى جانب مؤسسة صندوق الاستثمار في الأطفال، والبنك الاتحادي السويسري UBS، ومؤسسة أوبتيموس Optimus، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف)، عن تدشين "صندوق قوة التغذية" الذي يهدف إلى تعبئة مليار دولار للتصدي لمشكلة نقص التغذية بين الأطفال في بعض أشدّ بلدان العالم فقرا.

وفي سبتمبر/أيلول 2014، أعلنت مجموعة البنك الدولي وحكومات كندا والنرويج والولايات المتحدة إنشاء صندوق مبتكر للتمويل العالمي من أجل تحسين الصحة الإنجابية والنفاسية والرعاية الصحية لحديثي الولادة والأطفال والمراهقين. ويحشد الصندوق الدعم لخطط البلدان النامية لإعطاء دفعة للرعاية الصحية للمرأة والطفل. وتهدف هذه الشراكة المبتكرة التي دُشنت رسميا في يوليو/تموز 2015 إلى مساعدة البلدان على زيادة الموارد التمويلية المتاحة للإجراءات التدخلية في مجال الصحة القائمة على الشواهد، بما في ذلك تنظيم الأسرة والتغذية. ويساند الصندوق كذلك التحول إلى التمويل المحلي المستدام وطويل الأجل مع نمو البلدان وتحولها من شريحة الاقتصادات منخفضة الدخل إلى شريحة الاقتصادات متوسطة الدخل، ويساعد البلدان على زيادة جهود التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لتعميم التسجيل لكل امرأة حامل وكل مولود وكل وفاة بحلول عام 2030.

التعليم هو إحدى أكثر السبل الناجعة لإنهاء الفقر المدقع، وبالرغم من ذلك لا يزال هناك اليوم 121 مليون طفل خارج المدارس الابتدائية والإعدادية — ولا يلم 250 مليونا بمهارات القراءة أو الكتابة بالرغم من ذهابهم إلى المدارس. ويتطلب الوصول إلى هؤلاء الأطفال حلولا ذكية وقائمة على الشواهد. ويزيد مجموع استثمارات البنك الدولي في مجال التعليم حاليا على 14 مليار دولار، كما توفر مجموعة البنك الدولي أحدث البحوث وتقييمات الأثر للاسترشاد بها في وضع السياسات. ففي أنغولا، على سبيل المثال، ساعدت الدراسة التحليلية التي أجراها البنك لنظم التعليم على تمهيد الطريق لإجراء إصلاح واسع لعملية تقييم الطلاب. وبالإضافة إلى ذلك، تشير الشواهد إلى أن أسلوب ربط التمويل بالنتائج يحقق الهدف المطلوب. وفي السنوات الخمس الماضية، ازداد التمويل الذي تقدمه مجموعة البنك الدولي على أساس تحقيق النتائج إلى حوالي 2.5 مليار دولار. وقد تعهد البنك بمضاعفة حجم هذا النوع من التمويل ليصل إلى 5 مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة.

تلعب النساء دورا حيويا في دفع النمو القوي والمشترك اللازم لبناء مجتمعات قادرة على التحمل. غير أن النساء يواجهن في العديد من بقاع العالم قيودا على مشاركتهن وقدراتهن الإنتاجية وغالبا ما يتقاضين أجورا أقل من جهدهن أو لا يُستفاد منهن. وكذلك، لا تمارس الكثير من النساء والفتيات — أو لا تستطيع أن تمارس — حقوقهن الأساسية وحريتهن أو أن تستفيد من الفرص المتاحة، ويواجهن قوانين وأعرافا تمييزية تقيد وقتهن وخياراتهن. وتواجه أكثر من واحدة من بين كل ثلاث نساء على مستوى العالم عنفا قائما على أساس نوع الجنس.

ومن خلال ما تقدمه من قروض ومعارف وقدرتها على جمع الأطراف المعنية، تسعى مجموعة البنك إلى رفع القيود المفروضة على النساء والفتيات على مستوى العالم وتمكينهن من أسباب القوة. ففي البرازيل، على سبيل المثال، يهدف قرض بقيمة 500 مليون دولار لتحديث وربط شبكة المواصلات في المناطق الحضرية بريو دي جانيرو إلى تمكين النساء من الوصول إلى مجموعة متنوعة من الموارد الاقتصادية والقانونية، حيث أقام المشروع: مراكز في خمس محطات رئيسية تتيح المشورة القانونية والطبية ورعاية الأطفال للنساء اللائي تعرضن لعنف منزلي؛ ووحدات استشارات داخلية ضد العنف المنزلي في ستة خطوط للسكك الحديدية؛ وقيام شبكة النقل بالقطارات في المناطق الحضرية بالبرازيل (SuperVia system) بحملات توعية واسعة ضد العنف المنزلي على نحوٍ دوري.

وتلتزم مجموعة البنك الدولي كذلك بجمع المزيد من البيانات الأفضل حول النساء والفتيات، مثل المعلومات المتعلقة بالعمل الذي يقمن به بأجر أو بدون أجر، ومدى امتلاكهن لحسابات مصرفية، وامتلاكهن لأصول منتجة أو تحكمهن فيها. وتدخل المجموعة في شراكة مع هيئات أخرى لتوسيع نطاق عملية جمع الإحصاءات الحيوية: إذ يسهم تسجيل الزيجات وحالات الطلاق في ضمان تمتع النساء والفتيات بالحق في الملكية والميراث، في حين يمكن لتسجيل حالات الولادة والزواج المساعدة في منع الزواج المبكر أو القسري.

وتشير الإحصاءات إلى أن هناك أكثر من ملياري بالغ وبالغة لا يحصلون على الخدمات المالية الرسمية. وقد حددت مجموعة البنك الدولي هدفا طموحا لتعميم الخدمات المالية بحلول عام 2020. ويتوخى هذا الهدف امتلاك البالغين في أنحاء العالم لحساب معاملات لإيداع الأموال وإرسال واستقبال التحويلات، مما يمكن الناس جميعا من إدارة المخاطر، وزيادة الدخل، والخروج من براثن الفقر. وفي أبريل/نيسان 2015، أعلنت مجموعة البنك وتحالف عريض من شركاء التنمية والقطاع الخاص عن التزامات ملموسة بالوصول إلى البالغين المحرومين من الخدمات المالية بحلول عام 2020. وألزمت مجموعة البنك نفسها بتمكين مليار شخص من فتح حساب معاملات. وبالتعاون مع اللجنة المعنية بالمدفوعات والبنية التحتية للأسواق التابعة لبنك التسويات الدولية، أنشأ البنك فريق عمل معنيا بأوجه الدفع لتعميم الخدمات المالية، وتم تكليفه بإعداد إرشادات للأجهزة المالية، وواضعي السياسات والقطاع الخاص بشأن كيفية تحديد جهودهم لتعزيز سبل فتح حسابات للمعاملات. وسيرسي عمل هذا الفريق الأساس اللازم لتعميم الخدمات المالية للجميع.

ويمكن للتمويل الإسلامي أيضا أن يزيد عدد البالغين المتعاملين مع النظام المالي، وتعزيز تنمية القطاع المالي بوجه عام. ويشجع التمويل الإسلامي تقاسم المخاطر، ويربط القطاع المالي بالاقتصاد الحقيقي، ويؤكد على تعميم الخدمات المالية والرفاهة الاجتماعية. ويرتبط عمل البنك في مجال التمويل الإسلامي بعمله المتعلق بالحد من الفقر وتوسيع سبل الحصول على التمويل، وترسيخ استقرار القطاع المالي وقدرته على التحمل والتعافي. وفي السنة المالية 2015، ساعد البنك كلا من مصر وتركيا على تصميم أطر متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتوسيع سبل الحصول على التمويل المتاح لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

زيادة مشاركة المواطنين والالتزام بمراعاة جميع الآراء التقييمية للمستفيدين

تتطلب التنمية وتحقيق الرخاء في الأجل الطويل مؤسسات عامة فاعلة وشفافة وجديرة بالثقة يمكنها تعزيز ثقة المواطنين. وتعد مشاركة المواطنين أمرا لا غنى عنه في المعاملات النزيهة التي تحدد شكل التخطيط الفاعل للمشروعات. وقد اضطلعت مجموعة البنك الدولي بتنفيذ عدد من البرامج التي تعزز فاعلية مشروعات التنمية من خلال مشاركة المواطنين. ففي كينيا وباكستان، تستخدم المشروعات التكنولوجيا التي توفر الروابط المباشرة للحصول على الآراء التقييمية الآنية للمستهلكين في الوقت الفعلي، وذلك لتحسين تقديم الخدمات والمساءلة. وهذا العام، قامت مجموعة البنك أيضا بوضع وتنفيذ إطار إستراتيجي لتعميم مفهوم مشاركة المواطنين في عمليات مجموعة البنك الدولي، بهدف مراعاة جميع الآراء التقييمية للمستفيدين بحلول عام 2018 في المشروعات التي يساندها البنك الدولي مع تحديد المستفيدين تحديدا واضحا.

بناء القدرة على التحمل والتعافي وإدارة المخاطر

في إطار الجهود الرامية لتحقيق هدفي مجموعة البنك، من المهم الإقرار بأنه لا يكفي الاكتفاء بمعالجة أسباب الفقر المدقع. إذ لا بد أيضا أن تكون هناك أنظمة تحمي الأفراد من آثار الصدمات والكوارث التي يمكن أن تقوض التقدم الذي تحقق في انتشال الناس من براثن الفقر. ويتطلب بناء قدرة المجتمعات على التحمل والصمود التصدي لتحديات الهشاشة والصراعات والعنف أينما تقع، والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وإدارتها، وضمان وجود شبكات أمان اجتماعي كافية.

وتشير التقديرات إلى أنه، بحلول عام 2030، سيعيش نصف الفقراء المدقعين بالعالم في بلدان تعاني من الهشاشة والصراعات والعنف. وهذا التحدي مستشر ولا يقتصر على البلدان منخفضة الدخل. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية ارتفاعا حادا في الصراعات، مع ارتفاع عدد الضحايا والمصابين، ووجود 50 مليون مشرد على مستوى العالم، وهو أعلى مستوى على الاطلاق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويهدد العنف والصراع أيضا تحقيق الرخاء المشترك: إذ تزيد معدلات جرائم القتل في البلدان التي يتجاوز فيها رقم جيني القياسي لعدم التكافؤ 0.45 بواقع أربعة أمثال على معدلات جرائم القتل في المجتمعات التي تتمتع بقدر أكبر من المساواة وتكافؤ الفرص.

ولبناء قاعدة معرفية لمواجهة تلك التحديات أهمية كبيرة. ففي المنتدى الذي نظمه البنك الدولي حول الهشاشة والصراعات والعنف في فبراير/شباط 2015، تبادل أكثر من 200 متحدث تجاربهم وخبراتهم حول موضوعات تتراوح من مكافحة الإيبولا والقطاع الخاص وأصوات الشباب والقدرة على التحمل والصمود إلى إعادة تعريف الهشاشة. ومن بين الأعمال التحليلية التي أعدها البنك هذا العام، حدد التقرير المعنون "تحدي تحقيق الاستقرار والأمن في غرب أفريقيا" الدروس الأساسية في ديناميكيات القدرة على الصمود في مواجهة العنف السياسي والحرب الأهلية.

ولضمان استجابة البرامج وترتيبات التنفيذ وأطر المخاطر والنتائج لأوضاع الهشاشة والصراعات والعنف، يعكف البنك على إعداد تحليلات لأوضاع الهشاشة من أجل 18 دراسة تشخيصية منهجية في بلدان منخفضة الدخل هشة ومتأثرة بالصراعات، وكذلك في بلدان متوسطة الدخل تواجه أوضاعا هشة. وسيسترشد البنك بهذه الدراسات في إعداد أطر الشراكات القطرية.

كما يعمل البنك مع الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة، لتشجيع استجابة المجتمع الدولي على نحوٍ أكثر فاعلية واستدامة للأوضاع الهشة. وأسهمت الزيارة المشتركة للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ورئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم إلى منطقة القرن الأفريقي في أكتوبر/تشرين الأول 2014 في تعزيز التعاون بشأن الإستراتيجيات الإقليمية والقطرية.

وتواصل مجموعة البنك الدولي مساندة تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل في الدول الهشة والمتأثرة بالصراع. وطورت المجموعة أداة جديدة لتشخيص الاتجاهات الحالية في مجال التشغيل، ويجري استخدامها حاليا في جنوب السودان وأفغانستان. كما أجرت تحليلا لديناميكيات أسواق العمل في بلدان تستضيف لاجئين سوريين بغرض تخفيف تأثيرها على المجتمعات المحلية المضيفة، وتحديد خيارات السياسات.

الفلبين © دانيلو فيكتوريانو/ البنك الدولي

تلحق الكوارث الطبيعية أكبر الضرر بالفقراء والضعفاء، ومن المُتوقع أن تستمر الآثار الناشئة عن الكوارث في الارتفاع مع تفاقم مشكلة تغير المناخ. وتشكل مساعدة البلدان في التخفيف من مخاطر الكوارث أحد التحديات العالمية الرئيسية لضمان تحقق مكاسب إنمائية. وبالتعاون مع الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها، يعمل البنك على النهوض بجهود تحديد المخاطر والحد منها والاستعداد لمواجهتها والتعافي القادر على الصمود، بالإضافة إلى الحماية المالية من خلال تمويل مكافحة مخاطر الكوارث والتأمين ضدها.

وبدأ البنك الدولي مساندة البلدان في مجال تمويل التصدي للمخاطر في أوائل القرن الحالي. واليوم، ينشط البنك في أكثر من 40 بلدا في هذا المجال. وفي السنة المالية 2015، عبأ البنك 3.4 مليار دولار من أجل وضع حلول مبتكرة لتمويل إدارة المخاطر للبلدان المعرضة للمخاطر، وتوسع في تقديم تمويل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث لبلدان ومناطق أخرى، منها أمريكا الوسطى و10 بلدان في أفريقيا. ويرمي البنك إلى تحسين القدرة المالية للمجتمعات — بما في ذلك الحكومات ومؤسسات الأعمال والأسر — على مواجهة الكوارث الطبيعية والتعافي من آثارها. ويساعد البنك أيضا البلدان على وضع إستراتيجيات حماية مالية للتخطيط لمواجهة الكوارث عند وقوعها. وبمساندة من البنك، أصبحت بنما في عام 2014 أول بلد ينفذ إطارا شاملاً لتمويل مكافحة مخاطر الكوارث والتأمين ضدها.

يمكن أن تحقق برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي آثارا إيجابية مباشرة على الأسر الفقيرة، وذلك من خلال مساعدتهم على تحسين إنتاجيتهم، والتغلب على الصدمات، والاستثمار في الرعاية الصحية لأطفالهم وتعليمهم، وحماية المسنين. وتحظى مساعدة الحكومة على الانتقال من البرامج المجزأة والمفتقرة إلى الكفاءة إلى أنظمة حماية اجتماعية أفضل توجيها بأهمية محورية في تحقيق هذا الجهد. علما بأن برامج الحماية الاجتماعية والعمل جيدة التصميم تتسم بفاعلية التكلفة، ولا تكلف البلدان المعنية سوى حوالي 1 - 1.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

وبلغ متوسط الإقراض لشبكات الأمان الاجتماعي في البلدان الأكثر فقرا في العالم 648 مليون دولار سنويا خلال الفترة من 2009 إلى 2014، ويزيد هذا بواقع الضعف عن حجم إقراضه في هذا القطاع إلى البلدان متوسطة الدخل خلال الفترة نفسها. وتساند هذه الموارد برامج شبكات الأمان الاجتماعي، بما في ذلك برامج التحويلات النقدية، والأشغال العامة كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة، وبرامج التغذية المدرسية. وتمثل التحويلات النقدية أداة متزايدة الأهمية في شبكات الأمان، وخاصة في المجتمعات الهشة والخارجة من الصراعات. وتخفف هذه البرامج من تأثير صدمات الدخل، وتساعد في الجهود الرامية لإنهاء الفقر المدقع وتحقيق الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار. ويعمل البنك أيضا على توسيع نطاق شبكات الأمان بتمويل قدره 32 مليون دولار للبلدان المتضررة من وباء الإيبولا وهي غينيا وليبريا وسيراليون.

استجابة مجموعة البنك الدولي الطارئة لأزمة الإيبولا في غرب أفريقيا

شملت استجابة مجموعة البنك الدولي لأزمة الإيبولا المساعدة على احتواء انتشار العدوى، وتحسين أنظمة الصحة العامة في أنحاء غرب أفريقيا، ومساعدة البلدان على التغلب على الآثار الاقتصادية. وتعمل مجموعة البنك عن كثب مع البلدان المتضررة لخفض حالات الإصابة الجديدة بالإيبولا إلى صفر والتخطيط من أجل تعافيها. وتتضمن خطة التعافي عودة الأطفال إلى المدارس، والمزارعين إلى حقولهم، واستئناف الأعمال واستعادة المستثمرين إلى هذه البلدان. كما يتضمن عمل البنك مع البلدان المتضررة بناء أنظمة رعاية صحية أكثر قوة.

وقد عبأت مجموعة البنك الدولي حتى الآن أكثر من 1.6 مليار دولار من التمويل من أجل جهود التصدي للإيبولا والتعافي من آثاره. ويشمل ذلك تقديم حوالي 1.2 مليار دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، و450 مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية، لتسهيل التجارة والاستثمار والتشغيل في البلدان المتأثرة، وهي غينيا وليبريا وسيراليون. ولإنعاش النشاط الزراعي وتفادي انتشار الجوع في البلدان المتأثرة بالإيبولا في غرب أفريقيا، ساعدت مجموعة البنك على توفير الأسمدة ومستوى قياسي من بذور الذرة واللوبيا والأرز بلغ 10500 طن لما يصل إلى 200 ألف مزارع في غينيا وليبريا وسيراليون. وتم تقديم هذه البذور في الوقت المناسب لموسم الزراعة في أبريل/نيسان 2015.

وبأخذ الدروس المستفادة من جهود مكافحة وباء الإيبولا في الاعتبار، تعكف مجموعة البنك حاليا على إعداد خطة لإنشاء صندوق طوارئ جديد للتصدي للأوبئة من شأنه أن يتيح التدفق السريع للتمويل متى وأينما يتفشى المرض. (انظر: **worldbank.org/ebolaresponse**).

تنوع التنمية: الأنشطة العالمية للبنك الدولي

في حين يمعن العالم التفكير في الأهداف الإنمائية للألفية ويعمل على صقل أجندة جديدة للتنمية المستدامة، بات من الواضح الآن أكثر من أي وقت مضى أن التنمية لم تعد حكرا على الأطراف الفاعلة والمانحين التقليديين بمفردهم. فتحقيق نتائج إنمائية إيجابية سيعتمد اعتمادا متزايدا على العمل مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المباشرة.

وقد عكست أنشطة التواصل العالمية لمجموعة البنك الدولي خلال العام الماضي هذا الواقع الجديد. وكانت السنة المالية 2015 عاما مهما لتدعيم علاقات الشراكة القائمة وإيجاد سبل مبتكرة لبناء شراكات جديدة.

ويواصل التعاون بين البنك الدولي والأمم المتحدة نموه ويزداد قوة يوما بعد آخر. ودعت الأمم المتحدة البنك إلى الاضطلاع بدور ريادي في تحديد ملامح طريقة تمويل أجندة التنمية لما بعد عام 2015. وقد خطا البنك بالفعل خطوات واسعة نحو إطلاق العنان للمصادر غير التقليدية للتمويل الإنمائي، وتجاوز نطاق المساعدات الإنمائية الرسمية بمفردها.

وهذا العام، دخل البنك في شراكة مع برنامج 2015 (Action/2015)، وهو تحالف عالمي يضم 1200 منظمة مجتمع مدني في 125 بلدا. وفي اجتماعات الربيع، انضم قادة تحالف برنامج 2015 إلى الرئيس كيم والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في إحدى الفعاليات المهمة بشأن الطاقة، حيث حثوا المشاركين على حشد المساندة من أجل الناس والكوكب.

وعندما التقى أكثر من 200 برلماني من 80 بلداً في المؤتمر البرلماني العالمي للبنك الدولي، وكان الأكبر على الإطلاق، انصب تركيزهم على أجندة التنمية لما بعد عام 2015. وناقش المجتمعون الدور الرئيسي الذي يلعبه المشرعون في ترجمة أهداف التنمية العالمية إلى سياسات قابلة للتطبيق (انظر: **worldbank.org/parliamentarians**). كما اجتمعت مجموعة من 35 زعيما من العديد من الأديان والمؤسسات الدينية الرئيسية في العالم بالبنك في شهر فبراير/شباط لمناقشة سبل تدعيم علاقات الشراكة بينهم لمحاربة الفقر. وفي أبريل/نيسان، أصدر الزعماء الدينيون بيانا قالوا فيه إن هناك واجبا أخلاقيا لإنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030، وحدد هذا البيان التزام الزعماء بتحقيق هذا الهدف، وأنهم سيعملون على حفز الجهود العالمية حوله.

وقد تجاوزت جهود البنك الدولي للدعوة لمكافحة الفقر حدوده المؤسسية، حيث أقر بالحاجة لزيادة مشاركة المواطنين في عملية التنمية لتحقيق هدف عام 2030. وخلال فصل الربيع، شارك البنك مع مشروع إنهاء الفقر في العالم ويوم الأرض 2015 في حفل موسيقي جماهيري لزيادة الوعي والتحفيز على العمل بغرض إنهاء الفقر المدقع وحماية كوكبنا. وتجمع أكثر من 250 ألفا في حديقة ناشونال مول بواشنطن العاصمة، وشاهد الملايين هذا الحفل على شبكة الإنترنت، وأعلن قادة العالم تعهداتهم الإنمائية الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين حياة حوالي 100 مليون شخص.

لقد ثبتت أهمية فاعلية مجموعة البنك الدولي في جمع الأطراف المعنية ودورها القيادي في تعبئة الموارد في مساندة استجابة المجتمع الدولي للتصدي لوباء الإيبولا في غرب أفريقيا. واعتمد هذا العمل على بناء شراكات ناجحة: مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهم. وساعد البنك أيضا في حفز المشاركة والتعاون في موضوع خلق الوظائف. وأطلق اجتماع المجلس الاستشاري للمؤسسات لعام 2014 الشراكة لبدء حوار مستمر مع قادة المؤسسات الرئيسية بشأن الوظائف؛ وأسفر ذلك عن شراكات ومبادرات تتركز على الوظائف حول قضايا الشباب والتكنولوجيا والعنف القائم على أساس نوع الجنس. (انظر: **worldbank.org/foundations**).

وقد عززت مجموعة البنك الدولي من تعاونها مع المجتمع المدني لتنقيح سياسات عملياتها. وفي أوسع عملية تشاور أجراها البنك الدولي على الإطلاق، شارك ممثلون عن المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة من 65 بلدا في مراجعة لإجراءات السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية بالبنك. وقدمت منظمات المجتمع المدني مساهمات مهمة في هذه العملية الجارية التي ستسفر عن تطور السياسات، وتكفل اتساقها مع أفضل الممارسات الدولية بشأن سبل الحماية البيئية والاجتماعية. كما يواصل المجتمع المدني المشاركة في حوارات أخرى بشأن السياسات الرئيسية ومبادرات التعاون الإستراتيجي. (انظر: **worldbank.org/civilsociety**).

وتكشف النتائج التي خلص إليها مسح للآراء القطرية أجراه البنك، يشمل أصحاب المصلحة المباشرة من 40 بلدا متعاملا مع البنك كل عام، آثار جهوده المتنامية للعمل مع البلدان المتعاملة معه والشركاء وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين. وفي أحدث مسح، كان لأصحاب المصلحة المباشرة الذين قالوا إنهم تعاونوا مع البنك الدولي آراء أكثر إيجابية حول جميع المجالات المتصلة بعمل البنك تقريبا مقارنة بمن لم يتعاون مع البنك، بما في ذلك عمليات البنك على أرض الواقع وفاعليته بصفة عامة، وارتباطه بالواقع، ومدى انفتاحه، وتجاوبه مع احتياجات المتعاملين معه. (انظر: **countrysurveys.worldbank.org**).

مزاولة الأعمال على نحو قابل للاستمرار

الاستدامة هي أحد محاور التركيز الرئيسية التي تحدد إطار هدفي مجموعة البنك الدولي. والمسار المستدام لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك هو الذي يدير موارد الكوكب على نحو يضمن الحفاظ عليها من أجل الأجيال القادمة، ويضمن اشتمال كافة فئات المجتمع، ويعتمد سياسات مسؤولة ماليا تحد من أعباء الديون في المستقبل.

ويلتزم البنك الدولي بالقدر نفسه بتعزيز استدامة أعماله في أنشطته اليومية. ويعني ذلك مزاولة أنشطة الأعمال التي من شأنها تعزيز رفاهة جهاز الموظفين مع حماية الأنظمة الإيكولوجية والمجتمعات المحلية والاقتصادات التي يعمل فيها البنك. ويرتبط تقليل الأثر البيئي الناجم عن أنشطته الداخلية، على سبيل المثال، ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة نظرا لأن التدهور البيئي يؤثر في فقراء العالم أكثر من غيرهم. ويلتزم البنك أيضا بضمان تنوع وصحة وسلامة موظفيه والاستشاريين والمقاولين المتعاقدين معه لحماية أكثر موارده قيمةً — أي موظفيه الموهوبين. ويستطلع استعراض استدامة عمل البنك هذا العام هذه المحاور ومحاور التركيز الأخرى المتعلقة بالمسؤولية المؤسسية.

ويكمل استعراض الاستدامة بالبنك لعام 2015 البيانات المالية والتشغيلية الواردة في التقرير السنوي. ويستخدم الاستعراض المعيار الدولي للإبلاغ عن مؤشرات الاستدامة — مبادرة الإبلاغ العالمية — ويتوفر بصيغة XBRL. وباستخدام إرشادات المبادرة العالمية لإعداد التقارير وآراء أصحاب المصلحة المباشرة، يفصح البنك عن الجوانب المادية لأنشطته البيئية والاجتماعية والمالية. وتساند هذه الشفافية نموذج عمل البنك وتمكنه من تحسين الترويج لرسالته والوفاء بها. (انظر: **worldbank.org/corporateresponsibility**).

واشنطن العاصمة © سيمون ماكورت /البنك الدولي

كفالة المساءلة وتحسين العمليات في البنك الدولي

لضمان خضوعه للمساءلة أمام البلدان المتعاملة معه والبلدان المساهمة، والحفاظ على أعلى معايير الأداء في مجال التنمية، يعمل البنك الدولي مع هيئة التفتيش ومجموعة التقييم المستقلة، وكلتاهما تعمل باستقلالية عن جهاز إدارة البنك.

وهيئة التفتيش، التي تأسست لضمان المزيد من المساءلة بالبنك الدولي، هي آلية مستقلة لتلقي الشكاوى لفائدة الأشخاص الذين يعتقدون بأن سبل كسب أرزاقهم أو بيئتهم تعرضت للضرر أو من المرجح أن تتضرر نتيجة أحد المشروعات التي يمولها البنك الدولي للإنشاء والتعمير — أو المؤسسة الدولية للتنمية. وتعمل الهيئة على تشجيع التعلم من التجارب المؤسسية والمساعدة على تحسين الفاعلية الإنمائية لعمليات البنك. وتتألف الهيئة من ثلاثة أعضاء من بلدان مختلفة، يتم اختيارهم وفقا لخبراتهم في مجال التنمية الدولية، وطاقم سكرتارية صغير. وخلال السنة المالية 2015، تلقت الهيئة 9 شكاوى وأجرت تحقيقات أو سعت إلى تسريع إجراءات حل المشكلات في المشروعات التي يمولها البنك في كل من إثيوبيا والهند وكينيا ونيبال ونيجيريا وباراغوي. (انظر: **worldbank.org/inspectionpanel**).

تعزز وظيفة التقييم المساءلة وتثري معلومات صياغة التوجهات والسياسات والإجراءات الجديدة، فضلا عن الإستراتيجيات القطرية والقطاعية بالنسبة لعمل مجموعة البنك الدولي. وتقوم **مجموعة التقييم المستقلة** بتقييم نتائج عمل جميع وحدات مجموعة البنك وتقدم توصيات من أجل تحسينها. وتترجم هذه الجهود الاستنتاجات إلى نتائج، مما يؤدي إلى تعزيز مساهمات مجموعة البنك في نتائج عملية التنمية من خلال ضمان تحقيق المساءلة والتعلم. ويناقش أحدث استعراض سنوي لمجموعة التقييم المستقلة كيف دمجت مجموعة البنك الأهداف الإنمائية للألفية في إستراتيجياتها، مع تطبيقها في الوقت نفسه نهجا أوسع نطاقا للحد من الفقر. (انظر: **ieg.worldbank.org**).

ويكفل البنك الدولي نزاهة المشروعات التي يمولها وكفاءة العمليات الداخلية من خلال عمل اثنتين من الوحدات التابعة له — وهما مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة ومكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية — وهما يتبعان رئيس مجموعة البنك الدولي مباشرة.

يسعى **مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة**، وفقاً للتفويض المخول له، إلى منع الممارسات الفاسدة والاحتيالية في المشروعات التي يمولها البنك وردعها والتحقيق فيها والتعامل مع الدعاوى القضائية ذات الصلة. ونتيجة للتحقيقات التي أجراها المكتب في السنة المالية 2015، حظر البنك التعامل مع 74 كيانا، ووافق على 11 تسوية مع شركات متورطة في ممارسات تستوجب العقوبة. وأيد البنك، مع بنوك التنمية الدولية الأخرى المشاركة، 76 حالة حرمان مشترك. وتساعد التحقيقات، التي تزداد تعقيدا وتشمل العديد من الولايات القضائية، البنك على التصدي للمخاطر المصاحبة لبعض القطاعات والعقود عالية القيمة. كما يسدي المكتب المشورة بشأن تصميم وتنفيذ أدوات التخفيف من المخاطر ومراقبتها. وقد استضاف المكتب هذا العام الاجتماع الثالث للتحالف الدولي لملاحقة الفساد. وشارك في هذا الاجتماع أكثر من 300 مسؤول رفيع المستوى من هيئات مكافحة الفساد، وركزوا على التدفقات المالية غير المشروعة، والرشى عبر الوطنية، وأساليب التحقيق الجديدة في جرائم المال، والعمل الجماعي مع القطاع الخاص، وجرائم الحياة البرية. (انظر: **worldbank.org/integrity**).

يوفر **مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية** ضماناً مستقلاً وموضوعياً وخدمات استشارية تستهدف تحقيق قيمة مضافة لعمل مجموعة البنك الدولي عن طريق تحسين عملياتها. ويركز عمل المكتب بالدرجة الأولى على تقييم مدى فاعلية نظم الإدارة العامة والحوكمة وإدارة المخاطر وإجراءات الضوابط الداخلية بمجموعة البنك الدولي في تحقيق الأهداف المرجوة من العمل. ويسدي المكتب كذلك المشورة لجهاز الإدارة في وضع الحلول الرقابية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتخفيف من حدة المخاطر، وتقوية الإجراءات الرقابية. وفي السنة المالية 2015، ركز عمل المكتب على المجالات الأساسية في إستراتيجية مجموعة البنك وأجندة التغيير المؤسسي. وتضمن ذلك مراجعة رقابة البنك لتقديم الخدمات التحليلية والاستشارية؛ ومراجعة تنفيذ نظم معلومات الموارد البشرية الجديدة؛ وإسداء المشورة لجهاز الإدارة بشأن نهج التوظيف لوحدات الإدارة القطرية، وذلك في سياق مراجعة الإنفاق الأوسع نطاقا؛ وإسداء المشورة بشأن تبني مجموعة البنك لتطبيقات الحوسبة السحابية (cloud computing).

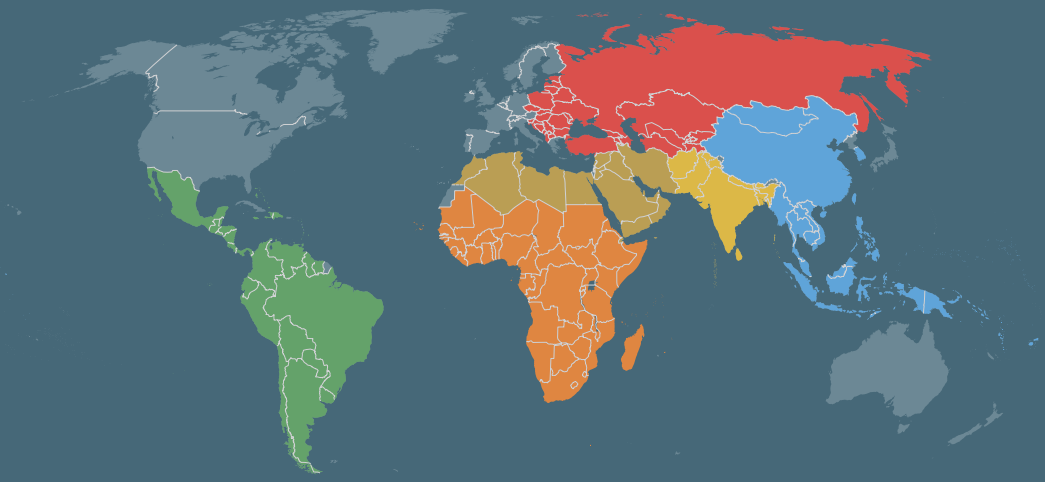

المناطق

يعمل

البنك الدولي اليوم من 135 من مكاتبه المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. ويؤدي ازدياد تواجد البنك في البلدان المتعاملة معه إلى مساعدته في تحسين فهمه لهذه البلدان والعمل معها على نحوٍ أكثر فاعلية وزيادة سرعة تقديم الخدمات لشركائه في الوقت الملائم في هذه البلدان. ويعمل ستة وتسعون في المائة من المديرين القطريين ومديري الشؤون القطرية و 40 في المائة من جهاز موظفي البنك في المناطق الجغرافية الست لعمله. ويلقي القسم التالي الضوء على الأهداف الرئيسية المتحققة، والمشروعات المنفذة، والإستراتيجيات المنقحة، والمطبوعات الصادرة في السنة المالية 2015. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: **worldbank.org/countries.**

الجدول 3

ارتباطات السنة المالية 2015

المنطقة	البنك الدولي للإنشاء والتعمير (ملايين الدولارات)	المؤسسة الدولية للتنمية (ملايين الدولارات)	المجموع (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية) (ملايين الدولارات)	مجموع حصة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية (%)
أفريقيا	1209	10360	11569	27
شرق آسيا والمحيط الهادئ	4539	1803	6342	15
أوروبا وآسيا الوسطى	6679	527	7207	17
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	5709	315	6024	14
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3294	198	3492	8
جنوب آسيا	2098	5762	7860	18
المجموع	23528	18966	42495	100

الجدول 4

مدفوعات القروض والاعتمادات في السنة المالية 2015

المنطقة	البنك الدولي للإنشاء والتعمير (ملايين الدولارات)	المؤسسة الدولية للتنمية (ملايين الدولارات)	المجموع (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية) (ملايين الدولارات)	مجموع حصة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية (%)
أفريقيا	816	6595	7411	23
شرق آسيا والمحيط الهادئ	3596	1499	5094	16
أوروبا وآسيا الوسطى	5829	314	6144	19
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	5726	383	6110	19
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1779	194	1974	6
جنوب آسيا	1266	3919	5185	16
المجموع	19012	12905	31918	100

حافظة المشروعات الجاري تنفيذها حتى 30 يونيو/حزيران 2015: 191.9 مليار دولار.

أفريقيا

من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء إلى 4.1 في المائة عام 2015، منخفضاً من 4.5 في المائة عام 2014. ويعكس هذا التراجع إلى حد كبير الانخفاض في أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى. ومع ذلك، سيظل النمو قويا في معظم البلدان منخفضة الدخل بفضل الاستثمار في البنية التحتية والتوسع في الزراعة، وإن كان انخفاض أسعار السلع الأولية سيضعف النشاط في البلدان التي تصدر المعادن وغيرها من السلع الأولية الرئيسية. ومن المتوقع أن يؤدي استمرار التوسع في القطاعات غير النفطية، لاسيما الخدمات، إلى رفع معدل النمو في عام 2016 وما بعده. ويُتوقع أيضا زيادة معدل النمو في الشريحة الدنيا والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، مدفوعاً بارتفاع الاستثمارات العامة وانتعاش السياحة.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك على تقديم 11.6 مليار دولار للمنطقة لتمويل 103 مشروعات في هذه السنة المالية. وشملت المساندة 1.2 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و10.4 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وكانت القطاعات التي حصلت على أكبر تمويل هي الإدارة العامة والقانون والعدالة (3 مليارات دولار)، والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى (2.8 مليار دولار)، والنقل (1.2 مليار دولار).

وتضمنت أنشطة البنك الدولي في أفريقيا مساندة التكامل الإقليمي، ومعالجة الجذور المتصلة بالتنمية للهشاشة والصراعات، وزيادة إمدادات الكهرباء، ومساندة صغار المزارعين وزيادة الإنتاجية الزراعية، فضلا عن تصميم خطط تعاف اقتصادي وتنفيذها في البلدان المتضررة من وباء الإيبولا.

تعزيز التكامل الإقليمي

لا يزال التكامل الإقليمي في أفريقيا يمثل جزءا حيويا من عمل البنك الرامي إلى تحسين وسائل الربط والاستفادة من وفورات الحجم وزيادة الإنتاجية. وشهدت هذه السنة المالية استمرار تحقيق التكامل الإقليمي مع إطلاق مبادرات دون إقليمية لمعالجة الأسباب الجذرية للهشاشة والصراع في منطقتي البحيرات العظمى والساحل والقرن الأفريقي. وهذا العام، بلغ مستوى الإقراض المتصل بمشروعات التكامل الإقليمي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء حوالي 2.3 مليار دولار.

وتموّل مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية مرافق البنية التحتية الإقليمية (الطاقة والنقل والري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، والمبادرات المعنية بصحة المرأة وبمناهضة العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، والتكامل التجاري والاقتصادي، وسلع النفع العام الإقليمية، مثل مختبرات مراقبة الأمراض. وتشمل المشروعات التي تمت الموافقة عليها تقديم المساندة لتحسين سبل حصول الرعاة والرعاة المزارعين على الأصول المنتجة الأساسية والخدمات ووصولهم إلى الأسواق في بلدان منطقة الساحل الستة، وكذلك مساندة شبكات تجميع الكهرباء، مثل شبكة تجميع كهرباء جنوب أفريقيا، التي تخلق أسواقا إقليمية للكهرباء من أجل تعزيز توليد الكهرباء وخفض التكاليف وتحسين القدرة على المنافسة.

زيادة سبل الحصول على الكهرباء

لا يزال نقص الكهرباء يمثل أكبر عقبة أمام البنية التحتية في أفريقيا. وبالتالي، فإن زيادة سبل الحصول على طاقة ميسورة التكلفة وموثوق بها ومستدامة تُعد أحد الأهداف الرئيسية لعمل البنك في المنطقة.

وتركز المشروعات على تنمية الطاقة الكهرومائية وغيرها من أشكال الطاقة المستدامة بغية زيادة إنتاج الطاقة وإفادة ملايين الأفارقة.

ويتعاون البنك الدولي للإنشاء والتعمير مع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لمساندة تنفيذ خطة عمل مشتركة لقطاع الطاقة في نيجيريا، وذلك بالاستفادة من كامل منتجات مجموعة البنك الدولي وخبراتها لجذب الاستثمارات الخاصة. وستساند هذه الخطة برنامج إصلاح قطاع الطاقة في نيجيريا وستساعده على زيادة قدرة التوليد المركَّبة بنحو ألف ميغاوات. ويقوم البنك أيضا بمساندة مشروع شلالات روسومو الإقليمي للطاقة الكهرومائية بقدرة 80 ميغاوات في كلٍ من بوروندي ورواندا وتنزانيا. ووافق البنك على تقديم المساندة لمشروع للربط الكهربائي بهدف تسهيل تجارة الكهرباء بين غامبيا، وغينيا، وغينيا - بيساو، والسنغال.

التكيف مع تغيُّر المناخ وإدارة مخاطر الكوارث

يؤثر تغيُّر المناخ سلبا على أفريقيا، ويعاني الفقراء فيها من ويلاته أكثر من غيرهم. وقد زاد تقلب هطول الأمطار في أراضي الساحل والأراضي الجافة الأخرى، حيث تتعرض الموارد المائية للاستنزاف باستمرار. وتتزايد وتيرة وقوع الكوارث الطبيعية وشدتها، مثل نوبات الجفاف في شرق أفريقيا والفيضانات والأعاصير في الجنوب الأفريقي. ولا يزال الاستثمار في تقنيات التكيف مع تغيُّر المناخ وإدارة مخاطر الكوارث يمثل أولوية قصوى. ففي السنة المالية 2015، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على اعتماد بقيمة 300 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية لصالح مشروع تنمية العاصمة دار السلام وضواحيها في تنزانيا، الذي سيؤدي إلى تحسين الخدمات الأساسية لمواجهة الفيضانات، والقدرة على الانتقال في المناطق الحضرية، والبنية التحتية الأساسية في المجتمعات المحلية منخفضة الدخل لنحو 1.5 مليون نسمة.

رفع الإنتاجية والإنتاج الزراعيين

هناك حاجة مستمرة لتسريع وتيرة التقدم في تعزيز الإنتاجية والإنتاج الزراعيين في أفريقيا. ويساعد البنك حاليا أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال برامج تموّل الاستثمار في مجال التقنيات المحسَّنة، والخدمات المالية في المناطق الريفية، وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق. ويقوم البنك بتحفيز زيادة الاستثمارات في الصناعات الزراعية وبذل الجهود لتحسين إدارة الأراضي والمياه عن طريق اعتماد ممارسات حديثة للري، ومنع الصراعات على الموارد المائية، وتنفيذ حلول زراعية تراعي تغيُّر المناخ. كما يساند البنك الجهود التي تقودها البلدان من خلال ربط المزارعين بالأسواق وتقليل المخاطر ومواطن الضعف، وزيادة فرص العمل في المناطق الريفية، وجعل الزراعة أكثر استدامة من الناحية البيئية. وتشتمل المشروعات التي تمت الموافقة عليها في هذه السنة المالية على مساندة مشتركة بين البنك ومؤسسة التمويل الدولية لتطوير سلاسل للقيمة تنافسية وموجهة تجارياً في الكاميرون، كما تساند زيادة وتكثيف إنتاجية قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية في رواندا.

التصدي لوباء الإيبولا والتعافي منه

عبأت مجموعة البنك أكثر من 1.6 مليار دولار في شكل مساعدات لكلٍ من غينيا وليبريا وسيراليون في أعقاب تفشي وباء الإيبولا في عام 2014. وتساعد الاستجابة الطارئة الأولية من المؤسسة الدولية للتنمية، معظمها في شكل منح، البلدان الثلاثة على توفير العلاج والرعاية الطبية، واحتواء انتشار العدوى والوقاية منها، وتمكين المجتمعات المحلية من التغلب على الأثر الاقتصادي للأزمة، وتحسين أنظمة الصحة العامة.

البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي*

أنغولا
أوغندا
إثيوبيا
السنغال
الكاميرون
النيجر
بنن
بوتسوانا
بوركينا فاصو
بوروندي
تشاد
تنزانيا
توغو
جزر القمر
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية الكونغو
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جنوب أفريقيا
جنوب السودان
رواندا
زامبيا
سان تومي وبرنسيبي
سوازيلند
سيراليون
سيشل
غابون
غامبيا
غانا
غولا
غينيا
غينيا الاستوائية
غينيا-بيساو
كابو فيردي
كوت ديفوار
كينيا
ليبريا
ليسوتو
مالي
مدغشقر
ملاوي
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ناميبيا
نيجيريا

*في 30 يونيو/حزيران 2015

الجدول 5 أفريقيا

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2013 - 2015

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	42	420	1209	429	335[أ]	816
المؤسسة الدولية للتنمية	8203	10193	10360	5799	6604	6595

حافظة المشروعات الجاري تنفيذها حتى 30 يونيو/حزيران 2015: 52.0 مليار دولار.
أ. الرقم معدل من التقرير السنوي لعام 2014 نتيجة التقريب لأقرب رقم صحيح.

الشكل 1 أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات • السنة المالية 2015

الحصة من المجموع البالغ 11.6 مليار دولار

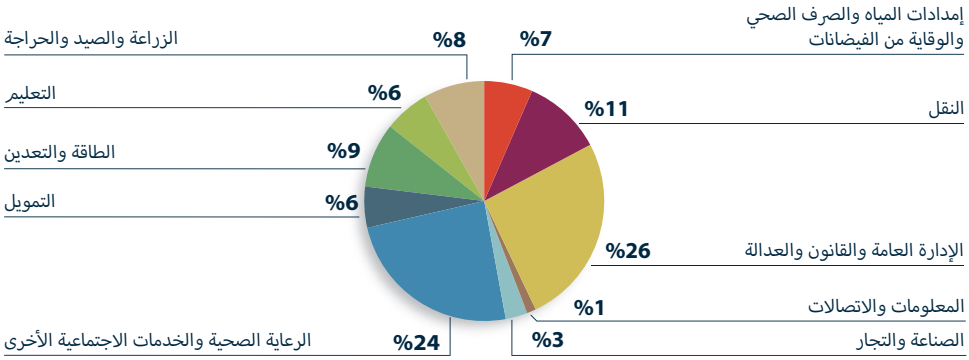

الشكل 2 أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز • السنة المالية 2015

الحصة من المجموع البالغ 11.6 مليار دولار

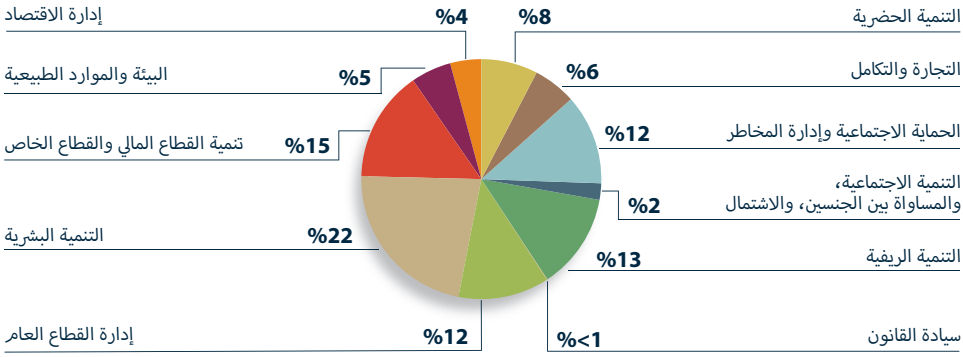

مشروع الاستثمار في الرعاية الصحية بولايات نيجيريا

يشكل تحسين الرعاية الصحية للنساء والأطفال في الأسر المعيشية منخفضة الدخل تحديا جسيما في نيجيريا. فسنوياً، يموت حوالي 900 ألف من الأطفال دون سن الخامسة والنساء لأسباب يمكن الوقاية منها بسهولة، بما يشكل 13 في المائة من مجموع الوفيات دون سن الخامسة و14 في المائة من مجموع الوفيات النفاسية على مستوى العالم. وبالرغم من أن نيجيريا بها العديد من مراكز الرعاية الصحية الأولية ومستوى مرتفع نسبياً من الاستثمار في مجال الرعاية الصحية، فإن الخدمات الصحية الأساسية الجيدة لا تُتاح بسهولة للفقراء.

ولتحسين هذا الوضع، أطلقت الحكومة مشروع الاستثمار في الرعاية الصحية بولايات نيجيريا في عام 2012. وهو برنامج مدته خمس سنوات يُموَّل بمبلغ 171 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية والصندوق الاستئماني للابتكار في تحقيق النتائج الصحية، كما أنه يدعّم نظام الرعاية الصحية باستخدام التمويل المستند إلى الأداء. وقد زادت النتيجة التي حققها المشروع التجريبي في ثلاث ولايات، وهي أداماوا وأوندو وناساراوا، بواقع ثلاثة أمثال من حيث أداء مرافق الرعاية الصحية. فهناك الآن عدد أكبر من النساء يطلبن الحصول على الرعاية السابقة للولادة، ويتوّفر المزيد من القابلات الماهرات أثناء الولادة، كما يجري تطعيم المزيد من الأطفال. وفي العام الماضي، زادت نسبة تغطية التطعيم من 24 في المائة إلى 50 في المائة في ولاية أداماوا، ومن 49 في المائة إلى 59 في المائة في ولاية أوندو، ومن 41 في المائة إلى 46 في المائة في ولاية ناساراوا. وبالمثل، زادت حالات الولادة في المؤسسات الصحية من 29 في المائة إلى 40 في المائة في ولاية أداماوا، ومن 20 في المائة إلى 26 في المائة في ولاية أوندو، ومن 27 في المائة إلى 46 في المائة في ولاية ناساراوا.

وفي أعقاب نجاح المشروع التجريبي في الولايات الثلاث، واصل البنك الدولي التزامه طويل الأجل بالموافقة على تقديم تمويل إضافي في يونيو/حزيران 2014 لتوسيع نطاق المشروع ليشمل 937 منشأة في 52 منطقة محلية.

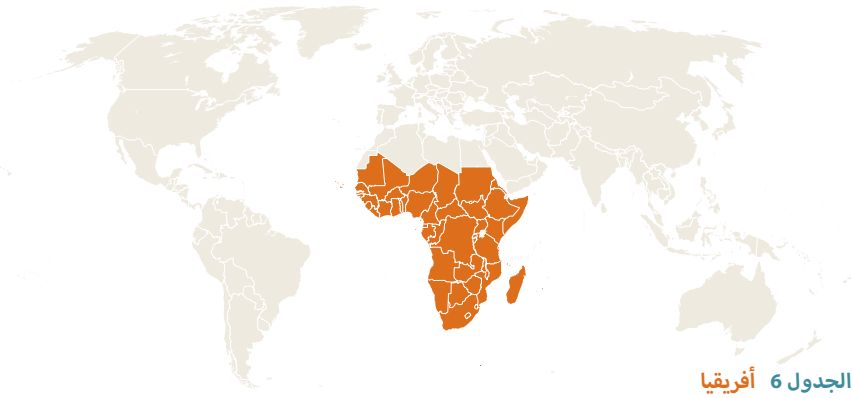

الجدول 6 أفريقيا

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2008	البيانات الحالية[أ]	الاتجاه العام
إجمالي عدد السكان (الملايين)	664	819	961	
النمو السكاني (% سنوياً)	2.7	2.7	2.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	501	1131	1720	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	0.7	2.2	1.6	
عدد من يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	386[ب]	403	416	
العمر المتوقع عند الميلاد، إناث (بالسنوات)	51	55	58	
العمر المتوقع عند الميلاد، ذكور (بالسنوات)	49	53	56	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	62	—	64	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	76	—	75	
معدل المشاركة في القوى العاملة، إناث (% من السكان فوق سن 15 عاماً)	62	63	64	
معدل المشاركة في القوى العاملة، ذكور (% من السكان فوق سن 15 عاماً)	77	76	77	
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	12	18	22	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	550	712	739	
نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (طن متري)	0.8	0.9	0.8	

التقدّم المُحرز في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية

الأهداف الإنمائية للألفية	خط الأساس 1990	البيانات الحالية[أ]	المستهدف لعام 2015	الاتجاه العام+ المستهدف لعام 2015
الهدف الفرعي 1.أ القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2005)	56.8	46.9	28.0	●
الهدف الفرعي 2.أ معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	54	69	100	●
الهدف الفرعي 3.أ نسبة البنات إلى البنين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي (%)	81	91	100	●
الهدف الفرعي 4.أ معدل وفيات الرضّع (لكل 1000 مولود حي)	107	61	36	●
الهدف الفرعي 4.أ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	179	92	60	●
الهدف الفرعي 5.أ نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	990	510	248	●
الهدف الفرعي 7.ج مدى توفر مياه الشرب المأمونة (% السكان الذين تتوفر لديهم المياه)	48	64	74	●
الهدف الفرعي 7.ج مدى توفر مرافق الصرف الصحي الأساسية (% السكان الذين تتوفر لديهم مرافق الصرف الصحي)	24	30	62	●

ملاحظة: الأهداف الفرعية المندرجة تحت الأهداف الإنمائية للألفية هي مؤشرات استرشاديه على المستوى الإقليمي تستند إلى الأهداف الإنمائية العالمية للألفية.

أ. = أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2010 و 2014؛ يرجى زيارة موقع http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب. = بيانات 1999.

● = الأهداف الإنمائية للألفية المستهدفة لعام 2015.

شرق آسيا والمحيط الهادئ

ساهمت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بثلث النمو الاقتصادي العالمي في عام 2014، أي ضعف مساهمة المناطق النامية الأخرى مجتمعةً. وتراجع النمو الاقتصادي قليلا في البلدان النامية بالمنطقة حتى مع استفادة المنطقة من استمرار التعافي الاقتصادي في البلدان المتقدمة ومن انخفاض أسعار النفط.

ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية بمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ 6.7 في المائة سنوياً في عامي 2015 و2016، مقابل 6.9 في المائة عام 2014. ويعكس هذا التباطؤ الطفيف إلى حد كبير التراجع المتوقع في نمو الصين إلى نحو 7 في المائة خلال العامين القادمين، منخفضاً من 7.4 في المائة عام 2014. وتشير التوقعات إلى أن معدل النمو في بقية البلدان النامية في شرق آسيا سيبلغ 4.9 في المائة عام 2015 و5.4 في المائة عام 2016، مدفوعاً في الأساس بالاقتصادات الكبيرة في جنوب شرق آسيا.

وقد انخفضت معدلات الفقر المدقع في هذه المنطقة على نحوٍ أسرع من انخفاضها في أية منطقة أخرى. فنسبة من يعيشون على 1.25 دولار للفرد في اليوم هبطت من 26.5 في المائة عام 2002 إلى 5.1 في المائة عام 2014، لينخفض بذلك عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى ما يزيد قليلاً على مائة مليون شخص. وهناك 260 مليون شخص آخرين يعيشون على ما يتراوح بين 1.25 دولار ودولارين للفرد في اليوم، وهم معرضون لخطر السقوط مرة أخرى في براثن الفقر المدقع.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك على تقديم 6.3 مليار دولار للمنطقة لتمويل 57 مشروعاً في هذه السنة المالية. وشملت المساندة 4.5 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و1.8 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وكانت القطاعات التي حصلت على أكبر تمويل هي المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات (1.2 مليار دولار)، والإدارة العامة والقانون والعدالة (1.2 مليار دولار)، والنقل (1.2 مليار دولار).

وتركّز إستراتيجية البنك في المنطقة على خمسة مجالات ذات أولوية: الاشتمال والتمكين، وفرص العمل والنمو الذي يقوده القطاع الخاص، ونظم الإدارة العامة والمؤسسات، والبنية التحتية والتوسع العمراني، وتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث. ويركز البنك أيضا على محاور تركيز مشتركة بين القطاعات وهي المساواة بين الجنسين، والهشاشة والصراع، وأنشطة العمل التحليلي لأوضاع الفقر.

وتواجه المنطقة احتياجات ضخمة للبنية التحتية وتوسعا عمرانيا سريعا. فهناك ما يصل إلى 142 مليون شخص محرومين من الكهرباء، كما لا يحصل 600 مليون شخص على خدمات صرف صحي ملائمة. وتفرض الهجرة السريعة إلى المدن ضغوطا على تقديم الخدمات وتؤدي إلى تكوين عشوائيات كبيرة في المناطق الحضرية بالإضافة إلى التلوث والتدهور البيئي. وتضم المنطقة أيضا 13 من بين البلدان الثلاثين الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية، وتشهد 70 في المائة من الكوارث الطبيعية في العالم.

استئناف العمل على نحوٍ كامل مع ميانمار

أطلقت ميانمار ومجموعة البنك الدولي إطارا جديدا للشراكة القطرية للفترة 2015-2017، وهي أول شراكة قطرية كاملة منذ عام 1984. وفي إطار هذه الإستراتيجية، تقدم المؤسسة الدولية للتنمية ما يصل إلى 1.6 مليار دولار في شكل اعتمادات بشروط ميسرة ومساعدات فنية ومعارف؛ وتقدم مؤسسة التمويل الدولية ما يصل إلى مليار دولار في شكل استثمارات و20 مليون دولار في صورة مساعدات فنية؛ كما تقدم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تأمينا ضد المخاطر السياسية للمقرضين والمستثمرين من القطاع الخاص في ميانمار.

البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي*

الصين
الفلبين
بابوا غينيا الجديدة
بالاو
تايلند
توفالو
تونغا
تيمور - ليشتي
جزر سليمان
جزر مارشال
جمهورية كوريا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
ساموا
فانواتو
فيجي
فييتنام
كمبوديا
كيريباتي
ماليزيا
منغوليا
ميانمار
ولايات ميكرونيزيا الموحدة

*في 30 يونيو/حزيران 2015

ويقوم إطار الشراكة القطرية بتركيز مساندة مجموعة البنك على الحد من الفقر في المناطق الريفية، والاستثمار في البشر وفي إنشاء مؤسسات فاعلة وشاملة للجميع تمكِّنهم من أسباب القوة، وخلق فرص عمل بالقطاع الخاص. ويستند هذا الإطار إلى النتائج المأخوذة من الدراسة التشخيصية القطرية المنهجية التي أُجريت مؤخراً، والمشاورات المكثفة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، والدروس المستفادة منذ استئناف العمل في عام 2012.

التصدي لجوانب الضعف في منطقة المحيط الهادئ

وسعت مجموعة البنك بدرجة كبيرة نطاق مشاركتها مع الدول الجزرية في المحيط الهادئ خلال السنوات العديدة الماضية، وذلك للمساعدة في تدعيم قدرتها على مجابهة الصدمات الاقتصادية والطبيعية. وتنتج هذه الصدمات من ارتفاع قابلية تأثر هذه الجزر بالكوارث الطبيعية، وكذلك صغر حجمها وعزلتها الجغرافية.

وفي مارس/آذار 2015، اجتاح الإعصار المداري بام جنوب المحيط الهادئ، ملحقاً أضراراً كبيرة بجزر فانواتو وتوفالو. وشارك البنك في تقييم احتياجات ما بعد الكارثة لفانواتو، الذي قدَّر الأضرار والخسائر بمبلغ 447 مليون دولار، أي بما يعادل 64 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي. وللمساعدة في تمويل احتياجات إعادة الإعمار الكبيرة، تساهم المؤسسة الدولية للتنمية باعتماد قيمته 59.5 مليون دولار، والذي تمت الموافقة عليه في مايو/أيار 2015 لصالح مشروع فانواتو للاستثمار في مجال الطيران، في عمليات الإصلاح الطارئة للمطارات الدولية في فانواتو. وبالإضافة إلى ذلك، سيستفيد البنك من توفير 18 مليون دولار من الموارد غير المخصصة للعملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية و50 مليون دولار من نافذة الاستجابة للأزمات التابعة للمؤسسة. وبسبب وقوع الإعصار بام، تم دفع 1.9 مليون دولار إلى فانواتو من خلال المشروع التجريبي للتأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة المحيط الهادئ، وهو عبارة عن جهد مشترك بين الحكومة اليابانية والبنك الدولي وأمانة رابطة المحيط الهادئ.

وتكبدت توفالو أيضا أضرارا جسيمة في البنية التحتية الحيوية، لاسيما مصداتها البحرية الواقية. وسيساعد تمويل بمبلغ 3 ملايين دولار من نافذة الاستجابة للأزمات الحكومة على إدارة التكاليف غير المتوقعة لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الإعصار، مع القيام في الوقت ذاته بالحفاظ على إصلاحات المالية العامة في البلاد.

تدعيم الشراكات المعرفية لتقديم الحلول

ما زالت المعرفة تمثل إحدى الأولويات الإستراتيجية في شراكات مجموعة البنك. ففي هذه السنة المالية، بدأت حكومة فييتنام والبنك الدولي في إعداد تقرير يساعد واضعي السياسات على تحديد إستراتيجية للتنمية طويلة الأمد بغية تحويل فييتنام إلى بلد صناعي حديث بحلول عام 2035. وشرعت حكومة الصين ومجموعة البنك ومنظمة الصحة العالمية في إجراء دراسة مشتركة عن نظام الرعاية الصحية في الصين. وتقدم هذه الدراسة، التي سيتم نشرها في عام 2016، خيارات لمساعدة الصين على تدعيم تقديم الخدمات الصحية وأدائها، وتعظيم القيمة المحققة مقابل المال، وتحسين الأوضاع الصحية لجميع مواطنيها. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل مجموعة البنك مع أصحاب المصلحة في جزر المحيط الهادئ على إجراء دراسة إستراتيجية تنظر في الفرص والتحديات الإنمائية طويلة الأمد بالنسبة لهذه المنطقة الفرعية.

ووقعت حكومة ماليزيا على اتفاق رسمي مع البنك لافتتاح مكتب له في كوالالمبور. وسيساعد هذا الاتفاق ماليزيا على تبادل تجربتها الإنمائية الناجحة مع البلدان النامية الأخرى، وسيمكِّنها من الاستفادة على نحوٍ أفضل من المعارف والخبرات العالمية كي تصبح من البلدان مرتفعة الدخل.

الجدول 7 شرق آسيا والمحيط الهادئ

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2013 - 2015

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	3661	4181	4539	3621	3397	3596
المؤسسة الدولية للتنمية	2586	2131	1803	1764	1459	1499

حافظة المشروعات الجاري تنفيذها حتى 30 يونيو/حزيران 2015: 31.6 مليار دولار.

وتواصل مجموعة البنك بناء شراكات مع كل من رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، والبنك الآسيوي للتنمية، ووزارة الخارجية والتجارة والتنمية الأسترالية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وغيرها من أجل تعظيم الأثر الإنمائي.

الشكل 3 شرق آسيا والمحيط الهادئ

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات • السنة المالية 2015

الحصة من المجموع البالغ 6.3 مليار دولار

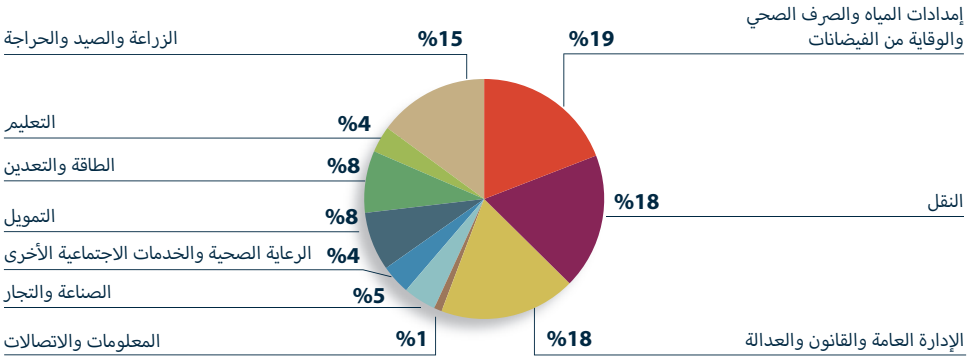

الشكل 4 شرق آسيا والمحيط الهادئ

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز • السنة المالية 2015

الحصة من المجموع البالغ 6.3 مليار دولار

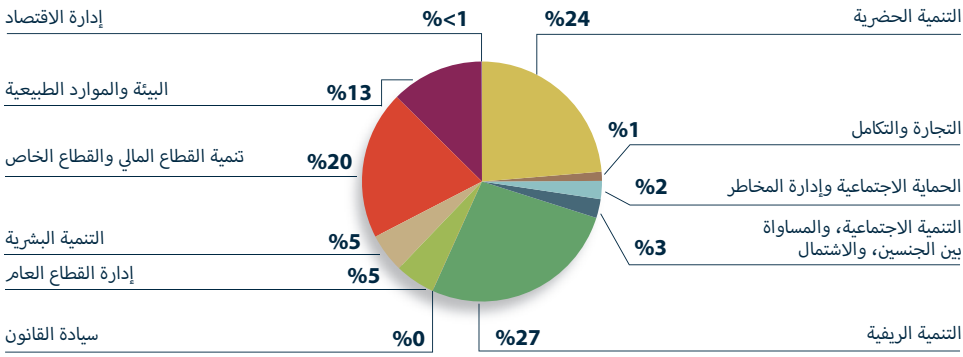

تحسين الرعاية الصحية في المناطق الريفية بالصين

ساند مشروع البنك الدولي للرعاية الصحية في المناطق الريفية بالصين، الذي انتهى في ديسمبر/كانون الأول 2014، جهود الحكومة الرامية إلى معالجة ارتفاع تكلفة الرعاية وتدني جودتها، خاصةً في المناطق الريفية.

وتضمن المشروع، الذي نُفذ في 40 مقاطعة في ثمانية أقاليم على مدى ست سنوات، سلسلة من المشروعات التجريبية للإصلاح الشامل تختبر حلولا يمكن تطبيقها بصورة أعم لمساعدة الصين على إتاحة فرص متساوية لسكان الريف في الحصول على خدمات رعاية صحية ميسورة التكلفة وعالية الجودة.

وفي إطار هذا المشروع، طبقت مستشفيات مثل المستشفى الشعبي لمقاطعة يِيانغ نظاما جديدا للبروتوكولات الطبية الموحدة لمعالجة المرضى. وتعد هذه البروتوكولات خارطة طريق لمقدمي الرعاية والمرضى طوال عملية العلاج، حيث يتم تدوين كل شيء بدءاً من الاختبارات التي يمكن أن يتوقع المريض إجراءها قبل الجراحة، مروراً بأقرب موعد ينبغي إخراج المريض فيه من المستشفى، ووصولاً إلى تحديد تكاليف كل علاج. وتشتمل إجراءات الإصلاح الأخرى على نظام للدفع يستند إلى الأداء لتحفيز العاملين في مجال الرعاية الصحية على تقديم رعاية أفضل للمرضى.

وأدت هذه الإصلاحات إلى تقليل مدة الإقامة في المستشفى الشعبي بأكثر من يوم كامل، وتخفيض النفقات الطبية بنسبة تتراوح بين 5 و8 في المائة، وزيادة معدل رضا المرضى إلى 99 في المائة. وعن ذلك، قال زينغ ليان ياو، أحد القرويين في مقاطعة يِيانغ، "في السابق، كان يتعين علينا دفع تأمين قبل دخول المستشفى ولم نكن ندري كم ستبلغ الفاتورة التي سنستلمها عندما يحين وقت الخروج من المستشفى. أما الآن، فنحن نعرف بالضبط المبلغ الذي سيجب علينا دفعه حتى قبل الخضوع للعلاج بالمستشفى، كما يمكننا الدفع فيما بعد".

الجدول 8 شرق آسيا والمحيط الهادئ

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2008	البيانات الحالية[أ]	الاتجاه العام
إجمالي عدد السكان (الملايين)	1812	1935	2020	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.0	0.7	0.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	912	2763	6122	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	6.5	7.7	6.1	
عدد من يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	661[ب]	272	161	
العمر المتوقع عند الميلاد، إناث (بالسنوات)	73	75	76	
العمر المتوقع عند الميلاد، ذكور (بالسنوات)	69	71	72	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	98	—	99	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	98	—	99	
معدل المشاركة في القوى العاملة، إناث (% من السكان فوق سن 15 عاماً)	67	63	63	
معدل المشاركة في القوى العاملة، ذكور (% من السكان فوق سن 15 عاماً)	83	79	79	
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	17	18	19	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	4213	8235	10486	
نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (طن متري)	2.3	4.3	5.3	

التقدّم المُحرز في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية

الأهداف الإنمائية للألفية	خط الأساس 1990	البيانات الحالية[أ]	المستهدف لعام 2015	الاتجاه العام+ المستهدف لعام 2015
الهدف الفرعي 1.أ القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2005)	57.0	7.9	28.5	●
الهدف الفرعي 2.أ معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	99	105	100	تحقق في البداية
الهدف الفرعي 3.أ نسبة البنات إلى البنين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي (%)	88	100	100	●
الهدف الفرعي 4.أ معدل وفيات الرضّع (لكل 1000 مولود حي)	45	16	15	●
الهدف الفرعي 4.أ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	59	20	20	●
الهدف الفرعي 5.أ نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	170	75	43	●
الهدف الفرعي 7.ج مدى توفر مياه الشرب المأمونة (% السكان الذين تتوفر لديهم المياه)	68	91	84	●
الهدف الفرعي 7.ج مدى توفر مرافق الصرف الصحي الأساسية (% السكان الذين تتوفر لديهم مرافق الصرف الصحي)	30	67	65	●

ملاحظة: الأهداف الفرعية المندرجة تحت الأهداف الإنمائية للألفية هي مؤشرات استرشاديه على المستوى الإقليمي تستند إلى الأهداف الإنمائية العالمية للألفية.

أ. = أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2010 و 2014؛ يرجى زيارة موقع http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب. = بيانات 1999.

● = الأهداف الإنمائية للألفية المستهدفة لعام 2015.

أوروبا وآسيا الوسطى

يشهد النمو الاقتصادي في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى ركودا هذا العام، بعد تحقيق نمو بمعدل لم يتجاوز 1.8 في المائة عام 2014. وتؤدي الآثار المباشرة وغير المباشرة لانخفاض أسعار النفط إلى إضعاف النمو في بلدان أوراسيا، في حين تشهد البلدان في منطقة اليورو انتعاشا متواضعا. وبوجه عام، من المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي في المنطقة هامشياً بمعدل يبلغ 0.4 في المائة عام 2015. وباستثناء الاتحاد الروسي وأوكرانيا، تشير التوقعات إلى أن بقية المنطقة ستنمو بمعدل 2.6 في المائة.

يعيش نحو 14 في المائة من سكان المنطقة، أي أكثر من 61 مليون نسمة، في أوضاع الفقر. ومن بين هؤلاء، هناك حوالي 14 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع وفقاً لمقياس خط الفقر في المنطقة وهو 2.50 دولار للفرد في اليوم (الأعداد الفعلية والمتوقعة في سبتمبر/أيلول 2014). ويزيد خط الفقر المدقع في المنطقة عن نظيره العالمي وهو 1.25 دولار للفرد في اليوم نظراً لأن الظروف المناخية القاسية وارتفاع تكاليف المعيشة في المنطقة، بما في ذلك تكاليف التدفئة والملبس والمأوى، يجعلان من المستحيل تقريبا العيش على 1.25 دولار للفرد في اليوم.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك على تقديم قروض بقيمة 7.2 مليار دولار إلى المنطقة لتمويل 54 مشروعاً في هذه السنة المالية. وشملت المساندة 6.7 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و527 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وكانت القطاعات التي حصلت على أكبر تمويل هي الطاقة والتعدين (1.4 مليار دولار)، والنقل (1.1 مليار دولار)، والإدارة العامة والقانون والعدالة (1.1 مليار دولار).

ووقع البنك أيضا على 19 اتفاقية للخدمات الاستشارية مستردة التكاليف مع 9 بلدان في المنطقة بمبلغ قدره 16 مليون دولار، يقدم بموجبها الخدمات الاستشارية الفنية لإصلاح أنظمة الرعاية الصحية والتعليم، وحوكمة القطاع العام وبناء القدرات المؤسسية، وإصلاح مناخ الاستثمار، وتخطيط وإدارة عمليات الاستثمار في البنية التحتية، وقضايا أخرى.

وتركز إستراتيجية البنك للمنطقة على مجالين رئيسيين للتدخل: القدرة على المنافسة والرخاء المشترك من خلال توفير فرص العمل والاستدامة البيئية والاجتماعية والمالية، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالمناخ. ولا تزال نظم الإدارة العامة والمساواة بين الجنسين من أولويات محاور التركيز في هذين المجالين.

زيادة القدرة على المنافسة وتحقيق الرخاء المشترك من خلال توفير فرص العمل

يساند البنك تعزيز القدرة على المنافسة وخلق فرص العمل في المنطقة بعدة طرق. فقد قام بزيادة سبل الحصول على التمويل بالنسبة لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في كازاخستان وتركيا؛ وبالاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والطرق ومرافق البنية التحتية الأخرى في ألبانيا وأذربيجان وبيلاروس وكرواتيا وجورجيا وكوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة ومولدوفا وأوزبكستان؛ وبتدعيم اللوائح التنظيمية للقطاع المالي، وبيئة الأعمال، والسياسات المواتية لتحقيق النمو وتعزيز قدرة القطاع الخاص على المنافسة والابتكار في أرمينيا وجورجيا وكازاخستان ومولدوفا وبولندا وصربيا وطاجيكستان

البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي*

أذربيجان
أرمينيا
ألبانيا
أوزبكستان
أوكرانيا
الاتحاد الروسي
البوسنة والهرسك
الجبل الأسود
بلغاريا
بولندا
بيلاروس
تركمانستان
تركيا
جمهورية قيرغيز
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جورجيا
رومانيا
صربيا
طاجيكستان
كازاخستان
كرواتيا
كوسوفا
مولدوفا

*في 30 يونيو/حزيران 2015

وتركيا وأوكرانيا؛ وبتقديم المشورة بشأن التجارة والصادرات في أرمينيا وتركيا. ويقوم البنك بتحسين انتظام إمدادات الكهرباء في ألبانيا وأرمينيا وجمهورية قيرغيز وأوكرانيا، ومساندة تطوير قطاع الغاز في تركيا. وفي جمهورية قيرغيز ورومانيا وطاجيكستان وأوزبكستان، يساند البنك خلق فرص العمل وتنويع أنشطة قطاع الزراعة.

ونشر البنك العديد من التقارير المهمة عن المنطقة في هذه السنة المالية. وأحد هذه التقارير تقرير بعنوان "التحول التركي: الاندماج والاشتمال والمؤسسات" الذي يكشف كيف أدى النمو المطرد إلى رخاءٍ تقاسم الجميع ثماره على نطاق واسع وضاعف حجم الطبقة الوسطى. ويحدد التقرير الإجراءات التي حققت نتائج طيبة والأخرى التي بحاجة للتغيير.

تحسين الاستدامة البيئية والاجتماعية والمالية

يعمل البنك مع البلدان المتعاملة معه في تصميم وتنفيذ إصلاحات تستهدف تحسين كفاءة واستدامة المالية العامة لأنظمتها الخاصة بالمعاشات التقاعدية والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية. وفي كرواتيا وأوكرانيا، يساند البنك الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة واستدامة المالية العامة لأنظمة شبكات الأمان والمعاشات التقاعدية. كما يساعد في تحسين أنظمة الرعاية الصحية في ألبانيا وبلغاريا وطاجيكستان وأوكرانيا وأنظمة التعليم في رومانيا. ويساند البنك التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية والمساءلة الاجتماعية في أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيز. وفي أذربيجان ورومانيا وطاجيكستان، يساعد البنك الحكومات على تحسين الفرص الاقتصادية والخدمات العامة للمجتمعات المحلية المحرومة، بما في ذلك الغجر والشباب العاطلون عن العمل.

وتُعد زيادة أعداد المسنين قضية بالغة الأهمية في المنطقة وكانت محور تركيز اثنين من التقارير الصادرة في هذه السنة المالية، وهما التقرير المعنون "الشيخوخة الذهبية: التوقعات لمسنين يتمتعون بالصحة والنشاط والرخاء في أوروبا وآسيا الوسطى" والتقرير المعنون "ماذا بعد زيادة أعداد المسنين في أوروبا: الشيخوخة مع النمو في وسط أوروبا والبلطيق".

لايزال التكيّف مع تغير المناخ وكفاءة استخدام الطاقة من الأولويات الإستراتيجية لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، وهي المنطقة النامية الأكثر كثافةً في استخدام الطاقة في العالم. وفي كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وأوكرانيا، يعمل البنك على إصلاح السياسات (مثل تسعير الطاقة) والاستثمارات في كلٍ من البنية التحتية العامة والصناعات الخاصة، بما في ذلك الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. وفي كلٍ من البوسنة والهرسك وصربيا، يواصل البنك مساندة عمليات التعافي والحماية في أعقاب وقوع الفيضانات الكارثية في مايو/أيار 2014. وفي بيلاروس، يقوم البنك بتحسين حماية الغابات، كما يساعد البلدان في آسيا الوسطى على إعادة تأهيل أنظمة الري وبناء القدرات لتحسين إدارة الموارد المائية، واعتماد الأساليب الزراعية المراعية للظروف المناخية، وتشجيع إدارة موارد الأراضي والغابات على نحوٍ أكثر استدامة.

وركزت المساعدات التحليلية والاستشارية للبنك أيضا على تَغيُّر المناخ. وصدر هذا العام التقرير المعنون "اخفضوا الحرارة: مواجهة الواقع المناخي الجديد"، وهو الثالث ضمن هذه السلسلة السنوية ويشمل آسيا الوسطى وروسيا وغرب البلقان. ويحذر هذا التقرير من أنه ما لم تُتخذ الإجراءات اللازمة، فإن درجة الحرارة على كوكب الأرض ستواصل ارتفاعها وقد تصبح الظواهر المناخية بالغة الشدة هي الواقع المناخي الجديد، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر والاضطرابات.

الجدول 9 أوروبا وآسيا الوسطى

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2013 - 2015

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	4591	4729	6679	3583	6536[أ]	5829
المؤسسة الدولية للتنمية	729	798	527	468	519	314

حافظة المشروعات الجاري تنفيذها حتى 30 يونيو/حزيران 2015: 26.2 مليار دولار.
أ. الرقم معدل من التقرير السنوي لعام 2014 نتيجة التقريب لأقرب رقم صحيح.

الشكل 5 أوروبا وآسيا الوسطى

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات • السنة المالية 2015

الحصة من المجموع البالغ 7.2 مليار دولار

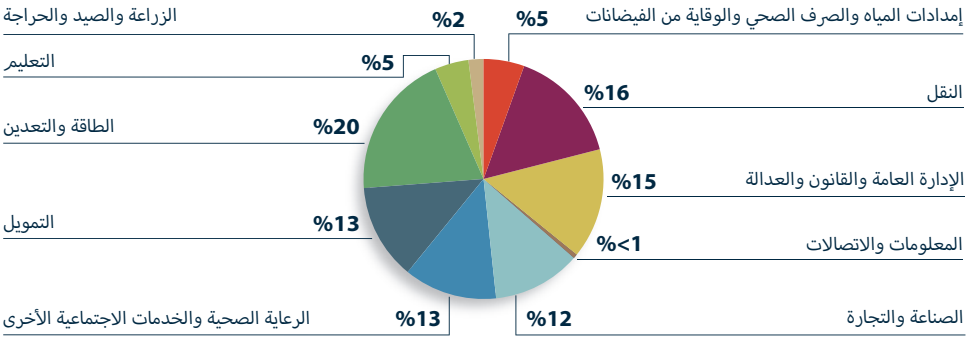

الشكل 6 أوروبا وآسيا الوسطى

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز • السنة المالية 2015

الحصة من المجموع البالغ 7.2 مليار دولار

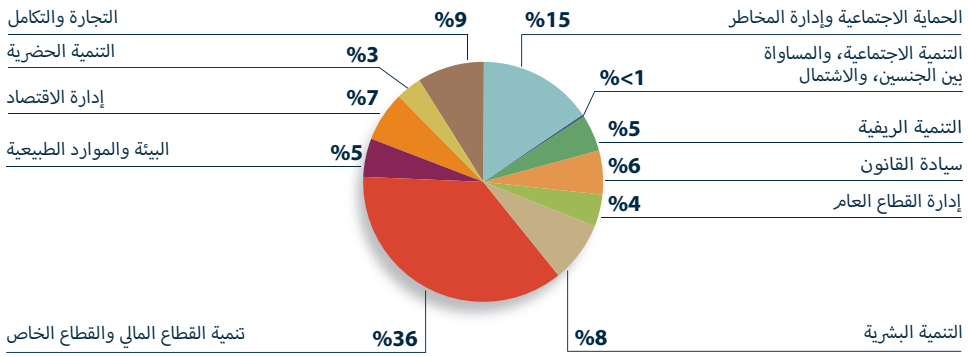

زيادة سبل الحصول على التعليم الثانوي من خلال التحويلات النقدية المشروطة

تجتهد كريستينا دونيفسكا وزوليجلا أبدولوفا، شأنهما شأن زميلاتهما في مدرسة بورو بتروسيفسكي الثانوية المهنية في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، لتحصيل درجات جيدة. وتأتيان إلى المدرسة كل يوم تملأهما الآمال والأحلام للمستقبل. وبخلاف معظم زميلاتهما في المدرسة، فإن مجرد القدرة على الانتظام في الدراسة أمر صعب بالنسبة لهما نظرا لضيق حال أسرتيهما. فقد كان يصعب بشدة على أسرتيهما تدبير الأموال اللازمة لشراء الكتب المدرسية والكراسات والملابس ودفع مصاريف الانتقال.

لكن ذلك ليس مقصورا على أسرتيهما فقط. فهناك ما يُقدَّر بنحو 24 في المائة من سكان جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة يعيشون تحت خط الفقر المدقع، ولا يستطيعون شراء ما يكفيهم من الغذاء أو تلبية احتياجاتهم الأساسية الأخرى. وبرغم النمو الاقتصادي، فإن معدل الفقر لم يتراجع منذ عام 2002.

وبفضل أحد برامج التحويلات النقدية المشروطة الذي يسانده البنك الدولي منذ عام 2009، أصبح الالتحاق بالمدرسة أكثر سهولة الآن بالنسبة للفقراء في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية. ففي إطار هذا البرنامج، تحصل الأسر التي تضم نحو 7500 تلميذ في جميع أنحاء البلاد على 200 يورو سنوياً ما استمر أبناؤها في التعليم الثانوي. وتتيح هذه المنحة الصغيرة نسبيا للآلاف من الشباب في مقدونيا مواصلة دراستهم.

ويُعد هذا البرنامج الذي يسانده البنك بالغ الأهمية حيث تظهر الأبحاث أن البطالة هي العامل الدافع للفقر في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة. وترى إستراتيجية التوظيف الوطنية أن نقص المهارات هو أحد المحددات الرئيسية لبطالة الفرد، مع التنويه إلى أن حوالي 70 في المائة من البالغين الذين لم يحصلوا إلا على التعليم الابتدائي هم فقراء. وقد تحركت الحكومة بسرعة، انطلاقاً من إدراكها أن كسر حلقة الفقر يتطلب زيادة سبل الحصول على التعليم.

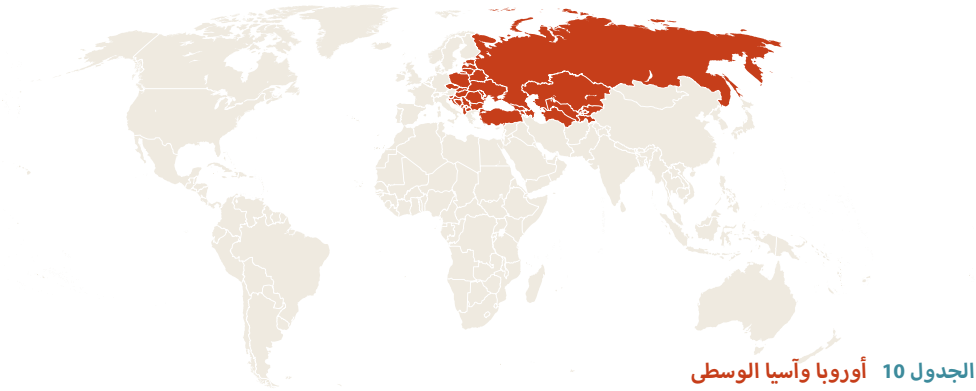

الجدول 10 أوروبا وآسيا الوسطى

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2008	البيانات الحالية[أ]	الاتجاه العام
إجمالي عدد السكان (الملايين)	246	253	264	
النمو السكاني (% سنوياً)	0.3	0.5	0.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	1803	5425	6864	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	5.8	2.7	1.4	
عدد من يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	18[ب]	2	2	
العمر المتوقع عند الميلاد، إناث (بالسنوات)	73	75	76	
العمر المتوقع عند الميلاد، ذكور (بالسنوات)	65	67	69	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	98	—	99	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	99	—	100	
معدل المشاركة في القوى العاملة، إناث (% من السكان فوق سن 15 عاماً)	47	44	46	
معدل المشاركة في القوى العاملة، ذكور (% من السكان فوق سن 15 عاماً)	69	68	69	
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	7	14	19	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	1128	1370	1401	
نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (طن متري)	4.6	5.4	5.4	

التقدّم المُحرز في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية

الأهداف الإنمائية للألفية	خط الأساس 1990	البيانات الحالية[أ]	المستهدف لعام 2015	الاتجاه العام+ المستهدف لعام 2015
الهدف الفرعي 1.أ القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2005)	1.5	0.5	0.8	
الهدف الفرعي 2.أ معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	96	100	100	
الهدف الفرعي 3.أ نسبة البنات إلى البنين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي (%)	95	98	100	
الهدف الفرعي 4.أ معدل وفيات الرضّع (لكل 1000 مولود حي)	44	20	15	
الهدف الفرعي 4.أ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	56	23	19	
الهدف الفرعي 5.أ نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	62	28	16	
الهدف الفرعي 7.ج مدى توفر مياه الشرب المأمونة (% السكان الذين تتوفر لديهم المياه)	87	95	94	
الهدف الفرعي 7.ج مدى توفر مرافق الصرف الصحي الأساسية (% السكان الذين تتوفر لديهم مرافق الصرف الصحي)	87	94	94	

ملاحظة: الأهداف الفرعية المندرجة تحت الأهداف الإنمائية للألفية هي مؤشرات استرشاديه على المستوى الإقليمي تستند إلى الأهداف الإنمائية العالمية للألفية.

أ. = أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2010 و 2014؛ يرجى زيارة موقع http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب. = بيانات 1999.

● = الأهداف الإنمائية للألفية المستهدفة لعام 2015.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

تمتعت أمريكا اللاتينية بعشر سنوات من النمو الاقتصادي القوي والتقدُّم الاجتماعي الكبير، وذلك بفضل ارتفاع أسعار السلع الأولية والإصلاحات الهيكلية المشجعة للنمو. فخلال السنوات العشر الماضية، بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي بين أفقر 40 في المائة من السكان 5.2 في المائة، متفوقاً بذلك على أداء تلك الشريحة في أية منطقة أخرى في العالم. وفي عام 2011 ولأول مرة على الإطلاق في المنطقة، تخطى عدد سكان أمريكا اللاتينية المنتمين للطبقة الوسطى عدد الفقراء.

وكان التقدُّم الاقتصادي والاجتماعي في منطقة البحر الكاريبي محدودا بدرجة أكبر. وظلت هذه المنطقة الفرعية، التي تعتمد اعتمادا شديدا على الطلب الخارجي من البلدان الغنية وتتعرض بدرجة كبيرة للكوارث الطبيعية، تنمو بوتيرة أبطأ بكثير، كما كانت المكاسب الاجتماعية في بعض البلدان ثابتة دون تغيير. وفي محاولة لتعزيز النشاط الاقتصادي، قام البنك الدولي في يونيو/حزيران برعاية المنتدى الإقليمي الثالث للنمو في منطقة الكاريبي، وهو مبادرة لإشراك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مساندة الإصلاحات المشجعة للنمو.

ومع انحسار الرياح المواتية للاقتصاد العالمي، من المتوقع أن ينخفض معدل النمو في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى نحو 0.4 في المائة عام 2015. ويخفي هذا المتوسط فروقا كبيرة داخل المنطقة نظراً لأنه يُتوقع أن يبلغ معدل النمو في بوليفيا والجمهورية الدومينيكية وبنما وبيرو حوالي 4 في المائة أو أكثر. ولحماية المكاسب الاجتماعية التي تحققت على مدى السنوات العشر الماضية، سيتعيَّن اعتماد إستراتيجيات جديدة لتعزيز النمو. وستكون هناك حاجة إلى رفع الإنتاجية لدفع متوسط معدل النمو ليتجاوز 3 في المائة، وهو ما سيمكِّن المنطقة من مواصلة ما شهدته من رخاء أثناء طفرة أسعار السلع الأولية.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك على تقديم 6 مليارات دولار لتمويل 33 مشروعا في المنطقة في هذه السنة المالية. وشملت المساندة تقديم 5.7 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و 315 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وكانت القطاعات التي حصلت على أكبر تمويل هي الصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى (1.6 مليار دولار)، والإدارة العامة والقانون والعدالة (1.3 مليار دولار)، والتعليم (مليار دولار).

ويقوم البنك بتكييف خدماته المالية والمعرفية والتنسيقية المتنوعة لتلائم الاحتياجات الملحة للمنطقة بما فيها رفع الإنتاجية، وزيادة التكامل التجاري، وتحسين إدارة مخاطر الكوارث، وتوفير تعليم جيد النوعية وفرص عمل. ويلبي البنك هذه الاحتياجات من خلال تمويل المشروعات، والآليات المبتكرة مثل صندوق الاستثمار في الأنشطة المناخية، والتقارير المتعمقة مثل التقرير المعنون "المعلمون العظام: كيفية رفع مستوى تحصيل التلاميذ في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي" والتقرير المعنون "أمريكا اللاتينية وصعود الجنوب: تغيُّر العالم وتغيُّر الأولويات".

وتمهيداً لعقد الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ليما ببيرو في أكتوبر/تشرين الأول 2015، نظمت مجموعة البنك سلسلة من الفعاليات تحت عنوان "الطريق إلى ليما". وقامت هذه الفعاليات بالترويج لمناقشة التحديات والحلول الإنمائية. كما أبرزت مساهمة منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في النقاش العالمي حول التنمية، لاسيما أهمية البلدان متوسطة الدخل في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار.

البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي*

أنتيغوا وبربودا
أوروغواي
إكوادور
الأرجنتين
البرازيل
الجمهورية الدومينيكية
السلفادور
المكسيك
باراغواي
بليز
بنما
بيرو
ترينيداد وتوباغو
جامايكا
جمهورية فنزويلا البوليفارية
دولة بوليفيا متعددة القوميات
دومينيكا
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سانت كيتس ونيفس
سانت لوسيا
سورينام
شيلي
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
كوستاريكا
كولومبيا
نيكاراغوا
هايتي
هندوراس

*في 30 يونيو/حزيران 2015

تعزيز الرخاء المشترك

حققت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مكاسب مبهرة في السنوات الأخيرة بزيادة حجم الطبقة الوسطى وتخفيض أعداد الفقراء. لكن لا يزال مستوى التباين مرتفعا، وقد يتوقف تخفيض أعداد الفقراء. فهناك حوالي 75 مليون شخص ما زالوا يعيشون على أقل من 2.50 دولار للفرد في اليوم، كما أن نحو ثلثي سكان المنطقة فقراء أو معرضون للسقوط في براثن الفقر، وهو وضع يمكن أن يتفاقم بسبب بطء النمو.

وتأتي مساعدة البلدان في مواصلة التصدي لفجوة التباين بإتاحة الفرص للجميع في صدر أجندة البنك الإقليمية. وفي إكوادور، سيستفيد حوالي مليون من السكان من مشروع للبنك يسعى إلى زيادة سبل الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسَّنة والحد من تلوث مياه الصرف بين القطاعات الضعيفة المعرضة للمعاناة في مدينة غواياكيل. وفي البرازيل، سيعود برنامج يسانده البنك بالنفع على مليون شخص من المنحدرين من أصول أفريقية أو السكان الأصليين من خلال تحسين الخدمات العامة.

زيادة الإنتاجية

يتعارض النمو غير العادي الذي حققته المنطقة مؤخراً وقدرتها على تجاوز آثار الركود العالمي في 2008-2009 مع تأخر معدلات إنتاجيتها. وتشمل الاختناقات ارتفاع تكلفة الخدمات اللوجستية، التي تزيد بمرتين إلى أربع مرات عن تكلفتها في بلدان العالم الرائدة، وعدم كفاية مرافق البنية التحتية وانخفاض نوعية التعليم. ومن الضروري تحسين التعليم والرعاية الصحية لزيادة رأس المال البشري وتعزيز الإنتاجية.

وفي الجمهورية الدومينيكية، يسعى البنك إلى مساعدة حوالي 1.3 مليون شخص عن طريق تحسين سبل الاستفادة من نظام للرعاية الصحية المدعمة وزيادة القدرة على التوظيف لبعض من الأشخاص الأشد ضعفا، مع التركيز على الشباب من الجنسين. وقام البنك أيضا في هذا العام بمساندة الإصلاحات في جامايكا التي تستهدف تحسين مناخ الاستثمار والقدرة على المنافسة والإدارة المالية العامة.

زيادة كفاءة أجهزة الدولة

يؤدي غياب إمكانية الحصول على الخدمات العامة الجيدة التي تقدمها الدولة، بما فيها خدمات التعليم والأمن، إلى إحباط أحلام وطموحات الفقراء والطبقة الوسطى. ومن بين المشروعات الكثيرة التي تسعى إلى مساعدة الحكومات على بناء خدمات عامة تشمل الجميع، يساند البنك برنامج الحماية الاجتماعية الجديد في المكسيك الذي يستهدف تجاوز مسألة توفير الرعاية الأساسية إلى إتاحة خيارات إنتاجية للمستفيدين.

زيادة القدرة على مجابهة الكوارث وحماية البيئة

تضم منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تسعة من البلدان العشرين الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية في العالم، وهو ما يكبد حكومات بلدان المنطقة حوالي ملياري دولار سنويا. ونتيجة لذلك، أصبحت البلدان أكثر دراية بمجابهة الكوارث وتزيد من حدة تركيزها على الوقاية منها. ويوفر البنك الأدوات والآليات لزيادة القدرة على مجابهة الكوارث، بما في ذلك أحدث الأدوات مثل التأمين ضد مخاطر الكوارث. وفي هذا العام، وافق البنك على تقديم أكبر تمويل له على الإطلاق إلى بوليفيا لمساعدتها في إدارة مخاطر الكوارث.

الجدول 11 أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2013 - 2015

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	4769	4609	5709	5308	5662	5726
المؤسسة الدولية للتنمية	435	460	315	273	306	383

حافظة المشروعات الجاري تنفيذها حتى 30 يونيو/حزيران 2015: 27.0 مليار دولار.

الشكل 7 أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات • السنة المالية 2015

الحصة من المجموع البالغ 6 مليار دولار

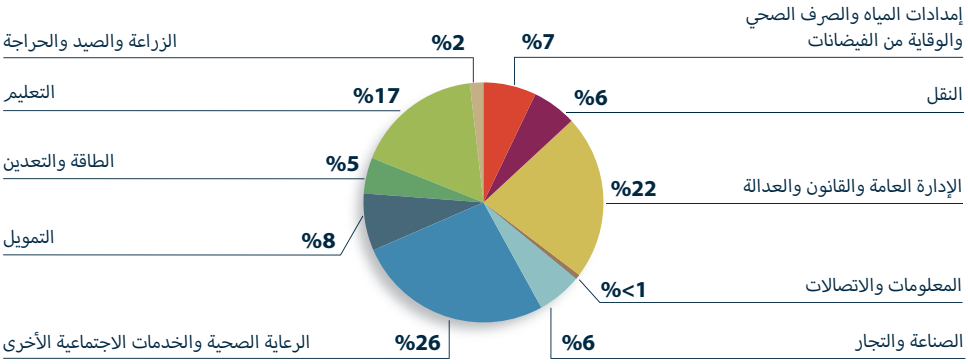

الشكل 8 أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز • السنة المالية 2015

الحصة من المجموع البالغ 6 مليار دولار

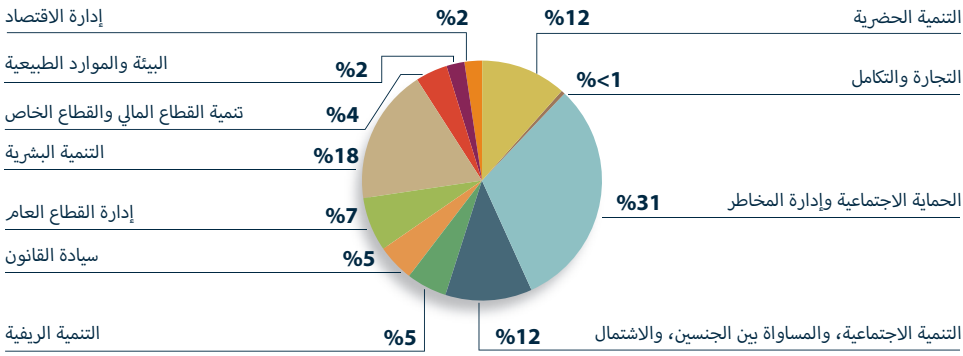

التأمين ضد مخاطر الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي

شهدت تسعة بلدان في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي كوارث طبيعية تجاوز الأثر الاقتصادي الناجم عنها 50 في المائة من إجمالي الناتج المحلي السنوي في العقود الثلاثة الماضية. فالزلزال الذي ضرب هايتي في عام 2010 قد كبَّدها خسائر تُقدَّر بنحو 120 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي. وتسبب الإعصار المداري أجاثا، الذي ضرب غواتيمالا في العام نفسه، في زيادة معدلات الفقر بنسبة 5.5 في المائة وخفض معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية في المناطق الريفية بنسبة 4 في المائة.

ولمعالجة هذه المشكلة، طلبت الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة مساعدة من البنك الدولي لإنشاء أول آلية لتجميع الموارد في العالم لمساعدة البلدان على الحصول على تغطية تأمينية بتكلفة ميسورة ضد الأعاصير والزلازل والأمطار الغزيرة لأجل الحد من إمكانية تعرضهم لمخاطر مالية. وأسفرت هذه المبادرة عن إنشاء صندوق الكاريبي للتأمين ضد مخاطر الكوارث بتمويل من الجهات المانحة التي تضم كندا والولايات المتحدة. وفي عام 2015، أصبحت نيكاراغوا أول بلد في أمريكا الوسطى ينضم إلى البلدان الأعضاء الأصليين الستة عشر في منطقة البحر الكاريبي. ومن المتوقع انضمام بلدان أخرى من أمريكا الوسطى في وقت لاحق هذا العام وفي عام 2016. ويمكن أن تؤدي هذه الشراكة بين بلدان البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى إلى تدعيم المشاركة الاقتصادية في عموم حوض البحر الكاريبي.

ومنذ إنشائه في عام 2007، استطاع صندوق الكاريبي للتأمين ضد مخاطر الكوارث توفير التغطية التأمينية بنحو نصف تكلفة وثائق التأمين التي يتم شراؤها على نحوٍ فردي. وحتى الآن، دفع الصندوق 12 مطالبة بلغ مجموع قيمتها 35.6 مليون دولار إلى ثمانٍ من حكومات البلدان الأعضاء.

الجدول 12 أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2008	البيانات الحالية[أ]	الاتجاه العام
إجمالي عدد السكان (الملايين)	439	487	522	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.5	1.2	1.1	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	3606	6507	9051	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	3.0	2.4	0.6	
عدد من يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	55[ب]	31	28	
العمر المتوقع عند الميلاد، إناث (بالسنوات)	74	77	78	
العمر المتوقع عند الميلاد، ذكور (بالسنوات)	68	70	72	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	97	—	98	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	96	—	98	
معدل المشاركة في القوى العاملة، إناث (% من السكان فوق سن 15 عاماً)	49	53	55	
معدل المشاركة في القوى العاملة، ذكور (% من السكان فوق سن 15 عاماً)	82	81	80	
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	15	22	29	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	932	1135	1210	
نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (طن متري)	2.1	2.3	2.4	

التقدّم المُحرز في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية

الأهداف الإنمائية للألفية	خط الأساس 1990	البيانات الحالية[أ]	المستهدف لعام 2015	الاتجاه العام+ المستهدف لعام 2015
الهدف الفرعي 1.أ القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2005)	12.6	4.6	6.3	●
الهدف الفرعي 2.أ معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	89	101	100	●
الهدف الفرعي 3.أ نسبة البنات إلى البنين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي (%)	102	102	100	تحقق في البداية
الهدف الفرعي 4.أ معدل وفيات الرضّع (لكل 1000 مولود حي)	44	16	15	●
الهدف الفرعي 4.أ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	55	18	18	●
الهدف الفرعي 5.أ نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	150	87	38	●
الهدف الفرعي 7.ج مدى توفر مياه الشرب المأمونة (% السكان الذين تتوفر لديهم المياه)	84	93	92	●
الهدف الفرعي 7.ج مدى توفر مرافق الصرف الصحي الأساسية (% السكان الذين تتوفر لديهم مرافق الصرف الصحي)	64	80	82	●

ملاحظة: الأهداف الفرعية المندرجة تحت الأهداف الإنمائية للألفية هي مؤشرات استرشاديه على المستوى الإقليمي تستند إلى الأهداف الإنمائية العالمية للألفية.

أ. = أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2010 و 2014؛ يرجى زيارة موقع http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب. = بيانات 1999.

● = الأهداف الإنمائية للألفية المستهدفة لعام 2015.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمر بمرحلة انتقالية. وفي حين يبدو أن تونس وجمهورية مصر العربية تمضيان نحو تحقيق بيئات سياسية أكثر استقرارا، فإن الوضع في الجمهورية اليمنية قد شهد تدهورا شديدا. ولا تزال أعمال العنف تقع في العراق وليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن، كما يعاني العراق والأردن ولبنان من وجود أعداد كبيرة من اللاجئين. ولا تزال دول مجلس التعاون الخليجي والأردن والمغرب مستقرة.

ونتيجة لأوضاع الصراع وانعدام الاستقرار وانخفاض أسعار النفط وتباطؤ وتيرة الإصلاحات، من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو في المنطقة إلى ما يتراوح بين 3.1 و3.3 في المائة عامي 2015 و2016. لكن المعدلات ستتفاوت تفاوتا ملحوظا فيما بين بلدان المنطقة. فمن المتوقع أن تحقق دول مجلس التعاون الخليجي معدل نمو يتراوح بين 3.2 و3.8 في المائة عام 2015، في حين لن يتجاوز معدل النمو في البلدان النامية بالمنطقة 2 في المائة. ويُتوقع ألا يرتفع الناتج سوى بنسبة 0.9 في المائة في الجزائر والعراق، وبنسبة 0.6 في المائة في جمهورية إيران الإسلامية.

ولا تزال معدلات الفقر المدقع في المنطقة منخفضة عند نسبة 2.6 في المائة. لكن إمكانية الوقوع في براثن الفقر مرتفعة للغاية، حيث يعيش 53 في المائة من السكان على 4 دولارات أو أقل للفرد في اليوم.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك على تقديم 3.5 مليار دولار للمنطقة من أجل تمويل 17 مشروعا في هذه السنة المالية، من بينها 3.3 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و198 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما ارتبط البنك بتقديم تمويل خاص بقيمة 75 مليون دولار لصالح 6 مشروعات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت القطاعات الثلاثة التي حصلت على أكبر تمويل هي الطاقة والتعدين (مليار دولار)، وإمدادات المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات (611 مليون دولار)، والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى (600 مليون دولار).

أنجز البنك 122 أداة من أدوات العمل الاقتصادي والقطاعي بالإضافة إلى المساعدات الفنية غير الإقراضية في السنة المالية 2015. وتناول تقرير ريادي بالبحث كيف يؤدي غياب تكافؤ الفرص وتحكم الدولة إلى إعاقة خلق فرص العمل في المنطقة. ورصدت دراسة أخرى نقاط الضعف الهيكلية في شركات التصدير وقدمت مقترحات لإصلاحات السياسات من شأنها تعزيز النمو وخلق فرص العمل. وقام برنامج الخدمات الاستشارية مستردة التكاليف الخاص بالمنطقة بتقديم خدمات تحليلية واستشارية بقيمة تزيد على 30 مليون دولار إلى الحكومات. واقترح البنك سبلا لتعزيز كفاءة وفاعلية أنظمة الرعاية الصحية والتعليم، وتحسين نظام الإدارة العامة بما في ذلك التوصية بتقوية إدارة الشؤون المالية العامة، وخلق فرص العمل، وتنويع أنشطة الاقتصاد بما فيه تنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

وما زال إطار عمل البنك يستند إلى نظام الإدارة العامة والاشتمال وفرص العمل والنمو المستدام، وكذلك إلى القضايا المشتركة المتعلقة بالتكامل الإقليمي والعالمي والمساواة بين الجنسين وتنمية القطاع الخاص. ويعيد البنك التفكير في إستراتيجيته لتعظيم تأثيرها، مع التركيز على ضمان تحقيق السلام

والاستقرار. وستعزز الإستراتيجية الجديدة عمل البنك من أجل تحقيق النمو والرخاء اللذين يجني ثمارهما الجميع. وسيعمل البنك مع الشركاء لتمهيد الطريق أمام تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية دائمة في المنطقة، وهي إحدى المنافع العامة العالمية نظراً للآثار الدولية الناجمة عن الفوضى واستمرار العنف.

البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي*

الأردن
الجزائر
العراق
المغرب
تونس
جمهورية إيران الإسلامية
جمهورية اليمن
جمهورية مصر العربية
جيبوتي
لبنان
ليبيا

يتضمن هذا القسم أيضاً معلومات عن الضفة الغربية وقطاع غزة.

*في 30 يونيو/حزيران 2015

تدعيم نظام الإدارة العامة

واصل البنك البناء على التركيز الموجّه نحو نظام الإدارة العامة الذي بدأ في أعقاب الربيع العربي. فقد وافق على تقديم قرض بقيمة 300 مليون دولار إلى تونس للتنمية الحضرية والإدارة المحلية، ومشروع بتكلفة مليون دولار معني بالمساءلة الاجتماعية في تونس.

زيادة الاشتمال الاجتماعي والاقتصادي

تُعد زيادة الاشتمال الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة عنصرا رئيسيا لضمان تحقيق الاستقرار والسلام. ولتحسين الاشتمال، وافق البنك على تقديم قرضين كبيرين لمصر، أحدهما بقيمة 500 مليون دولار لبناء إسكان شامل لكافة الفئات والآخر بقيمة 400 مليون دولار لتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي. وسيقوم مشروع بتكلفة 100 مليون دولار في المغرب بتدعيم تقديم خدمات الرعاية الصحية. ويركز مشروع للأشغال العامة كثيفة العمالة بتكلفة قدرها 50 مليون دولار في اليمن على توفير وظائف مؤقتة للفئات الأشد عرضة للمعاناة. وشملت الإجراءات التدخلية الأخرى تقديم 90 مليون دولار في شكل مساندة طارئة للحماية الاجتماعية في اليمن وتمويل إضافي بقيمة 5 ملايين دولار لشبكات الأمان الاجتماعي في جيبوتي.

خلق فرص عمل

منح البنك الدولي المغرب قرضا بقيمة 200 مليون دولار لزيادة القدرة على المنافسة والنمو و 100 مليون دولار للمساعدة في تأمين فرص عمل أكثر وأفضل لخريجي الجامعات عن طريق المواءمة بين مهاراتهم واحتياجات سوق العمل. كما منح الأردن قرضا بقيمة 50 مليون دولار لمساعدته على تحفيز نمو مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تمثل الشريحة الأكبر من القطاع الخاص هناك.

تسريع وتيرة النمو المستدام

ولتحفيز النمو المستدام، منح البنك مصر قرضا بقيمة 500 مليون دولار لزيادة سبل الحصول على الغاز الطبيعي على نحوٍ منتظم وبتكلفة أقل عبر الربط بشبكة الغاز. وفي لبنان، سيقوم مشروع لزيادة إمدادات المياه بتكلفة قدرها 474 مليون دولار بزيادة كميات المياه المتاحة لمنطقتي بيروت الكبرى وجبل لبنان. وتم منح قرض بقيمة 400 مليون دولار لصالح مشروع نور ورزازات للطاقة الشمسية المركزة، وهو ما سيؤدي إلى زيادة قدرة المغرب وإنتاجه من الطاقة المتجددة وتوفير طاقة مستدامة لتصديرها إلى أوروبا. وسيساند قرض بقيمة 130 مليون دولار الجهود التي تبذلها الحكومة المغربية لتحسين الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لقطاع النفايات الصلبة البلدية، كما سيقوم مشروع للطاقة النظيفة وكفاءة استخدام الطاقة بتكلفة قدرها 125 مليون دولار بتعزيز مشاركة القطاع الخاص وكفاءة استخدام الطاقة الشمسية.

الجدول 13 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2013 - 2015

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	1809	2588	3294	1786	1666	1779
المؤسسة الدولية للتنمية	249	199	198	200	273	194

حافظة المشروعات الجاري تنفيذها حتى 30 يونيو/حزيران 2015: 11.7 مليار دولار.

الشكل 9 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات • السنة المالية 2015

الحصة من المجموع البالغ 3.5 مليار دولار

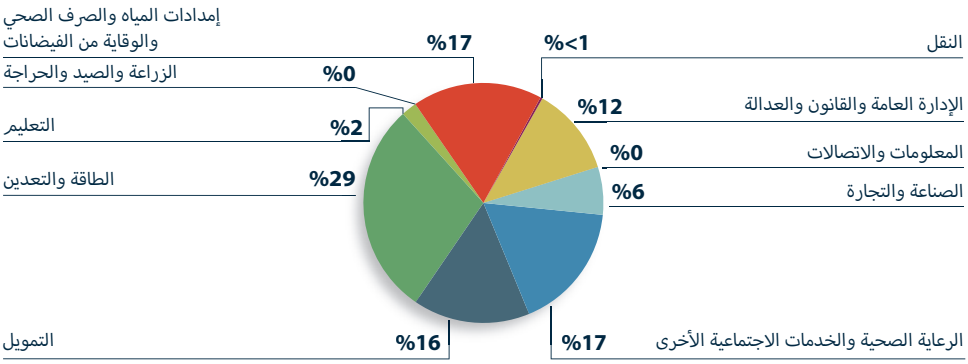

الشكل 10 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز • السنة المالية 2015

الحصة من المجموع البالغ 3.5 مليار دولار

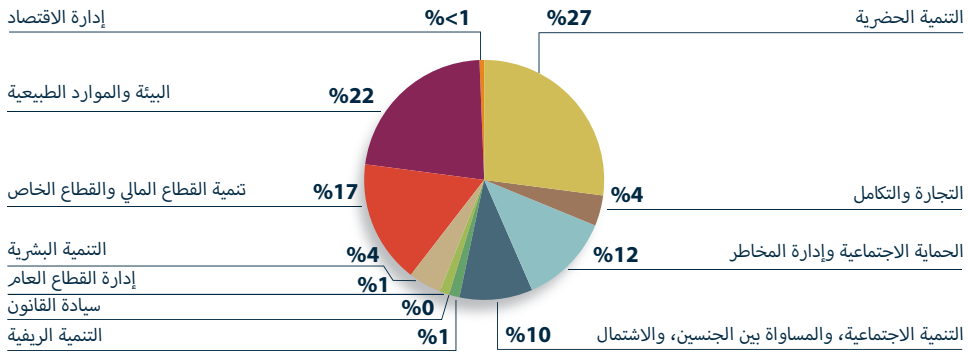

الاستجابة السريعة للأزمة في قطاع غزة

كان للصراع المسلح، الذي شهده قطاع غزة في شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب عام 2014، آثار مدمرة على السكان والبنية التحتية. فقد لقي أكثر من ألفي شخص مصرعهم، وأُصيب ما يزيد على 11 ألف شخص، وتشرَّد نحو نصف مليون شخص، أي ما يشكّل قرابة ثلث إجمالي سكان قطاع غزة. وتسبب الصراع أيضا في حدوث أضرار تُقدَّر بنحو 2.8 مليار دولار، حيث تم تدمير معظم مرافق البنية التحتية بالقطاع وكذلك الاقتصاد الذي انكمش خلال عام 2014 بنسبة 15 في المائة بالقيمة الحقيقية. وقد قُدِّرت التكلفة الإجمالية لأنشطة التعافي وإعادة الإعمار في غزة بمبلغ 3.9 مليار دولار.

وفي أعقاب الأزمة، طلبت السلطة الفلسطينية من البنك الدولي إجراء تقييمات للأضرار في قطاعات المياه والصرف الصحي، والطاقة، والتنمية البلدية. وبحلول أواخر شهر أغسطس/آب، أي تقريباً فور توقف الأعمال القتالية، شكَّل البنك فرقا للعمل هناك وأعاد توجيه مجموعة منحه المقررة نحو إعادة إعمار غزة. وبحلول شهر أكتوبر/تشرين الأول، كان مجلس المديرين التنفيذيين قد وافق على أربع منح تتضمن إعادة هيكلة المشروعات القائمة في وقت قياسي. وفي يناير/كانون الثاني 2015، وافق المجلس على تقديم منحة خامسة.

وشملت المساعدة تقديم مساندة طارئة للموازنة بقيمة 41 مليون دولار، ومساندة طارئة بقيمة 15 مليون دولار لإعادة تأهيل شبكة الكهرباء، وتمويل إضافي طارئ بقيمة 3 ملايين دولار لإعادة تأهيل وإعمار شبكات المياه ومياه الصرف المتضررة، ومساندة طارئة بقيمة 3 ملايين دولار لاستعادة الخدمات البلدية ذات الأولوية، ومبلغ قدره 8.5 مليون دولار لتدعيم قدرة نظام الرعاية الصحية على مجابهة الأزمات.

وحفزت الاستجابة السريعة للبنك جهات مانحة أخرى، حيث انضم خمسة مانحين جدد لتوجيه أموالهم باستخدام برنامج البنك.

الجدول 14 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2008	البيانات الحالية[أ]	الاتجاه العام
إجمالي عدد السكان (الملايين)	277	317	351	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.8	1.8	1.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	1494	3197	4460	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	1.7	2.0	-1.7	
عدد من يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	13[ب]	7	6	
العمر المتوقع عند الميلاد، إناث (بالسنوات)	71	73	74	
العمر المتوقع عند الميلاد، ذكور (بالسنوات)	67	69	69	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	80	—	88	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	90	—	94	
معدل المشاركة في القوى العاملة، إناث (% من السكان فوق سن 15 عاماً)	18	19	20	
معدل المشاركة في القوى العاملة، ذكور (% من السكان فوق سن 15 عاماً)	74	72	73	
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	4	9	17	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	873	1212	131	
نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (طن متري)	3.2	3.8	3.9	

التقدّم المُحرز في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية

الأهداف الإنمائية للألفية	خط الأساس 1990	البيانات الحالية[أ]	المستهدف لعام 2015	الاتجاه العام+ المستهدف لعام 2015
الهدف الفرعي 1.أ القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2005)	5.8	1.7	2.9	
الهدف الفرعي 2.أ معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	76	93	100	
الهدف الفرعي 3.أ نسبة البنات إلى البنين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي (%)	80	94	100	
الهدف الفرعي 4.أ معدل وفيات الرضّع (لكل 1000 مولود حي)	52	21	17	
الهدف الفرعي 4.أ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	67	26	22	
الهدف الفرعي 5.أ نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	160	78	40	
الهدف الفرعي 7.ج مدى توفر مياه الشرب المأمونة (% السكان الذين تتوفر لديهم المياه)	87	90	93	
الهدف الفرعي 7.ج مدى توفر مرافق الصرف الصحي الأساسية (% السكان الذين تتوفر لديهم مرافق الصرف الصحي)	70	88	85	

ملاحظة: الأهداف الفرعية المندرجة تحت الأهداف الإنمائية للألفية هي مؤشرات استرشاديه على المستوى الإقليمي تستند إلى الأهداف الإنمائية العالمية للألفية.

أ. = أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2010 و 2014؛ يرجى زيارة موقع http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب. = بيانات 1999.

● = الأهداف الإنمائية للألفية المستهدفة لعام 2015.

جنوب آسيا

يُعد النمو الاقتصادي في منطقة جنوب آسيا الأسرع في العالم. ومن المتوقع تسارع وتيرة معدل النمو السريع بالفعل والبالغ 6.9 في المائة عام 2014 ليصل إلى 7.1 في المائة عام 2015، مدفوعاً بالتوسع القوي في الهند وانخفاض أسعار النفط.

ولا تزال معدلات الفقر في المنطقة مرتفعة للغاية. فهناك حوالي 399 مليون شخص، أي 40 في المائة من الفقراء في العالم، يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم. كما يعيش أكثر من 200 مليون شخص في الأحياء العشوائية، ويُحرم نصف مليار شخص من الحصول على الكهرباء. وتعاني بلدان كثيرة في المنطقة من وجود أشكال متطرفة من الإقصاء الاجتماعي وفجوات هائلة في البنية التحتية، كما تشهد البلدان الأكبر تزايدا في التفاوت وانعدام المساواة. وسيشكل تحقيق التنمية في المنطقة عنصرا رئيسيا في الوفاء بهدفي إنهاء الفقر وتحقيق الرخاء في العالم.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك على تقديم 7.9 مليار دولار للمنطقة لتمويل 38 مشروعاً في هذه السنة المالية. وشملت المساندة 2.1 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و 5.8 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وكانت القطاعات التي حصلت على أكبر تمويل هي المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات (1.4 مليار دولار)، والنقل (1.3 مليار دولار)، والإدارة العامة والقانون والعدالة (1.2 مليار دولار).

ولإطلاق العنان لإمكانات المنطقة الإنمائية، تركّز إستراتيجية البنك لمنطقة جنوب آسيا على التكامل الإقليمي، والنمو، والاشتمال الاجتماعي، وإدارة المناخ والبيئة، بالإضافة إلى محاور التركيز المشتركة لتحسين نظم الإدارة العامة والمساواة بين الجنسين.

تعزيز التكامل الإقليمي

منطقة جنوب آسيا هي إحدى أكثر المناطق ديناميكيةً في العالم، لكنها أيضا واحدة من المناطق الأقل تكاملاً على الصعيد الاقتصادي. ولا تشكّل التجارة البينية بالمنطقة سوى 5 في المائة من إجمالي حجم التجارة، مقابل 25 في المائة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونظراً لاشتراك كثير من بلدان المنطقة في التاريخ والثقافة، فإن هناك إمكانية كبيرة لتحقيق التكامل الاقتصادي.

ويقوم برنامج البنك للتكامل الإقليمي في منطقة جنوب آسيا بإدارة حافظة قيمتها 910 ملايين دولار في مجالات الطاقة والتجارة والنقل والحفاظ على الحياة البرية. والمشروع الأبرز لهذا البرنامج هو مشروع نقل وتجارة الكهرباء بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا الذي يستهدف نقل فائض الطاقة الكهرومائية من جمهورية قيرغيز وطاجيكستان إلى أفغانستان وباكستان اللتين تعانيان من نقص شديد في الطاقة. وهناك مشروع آخر يعزز تنفيذ أجندة التكامل الإقليمي، وهو مشروع طرق ولاية ميزورام الثاني لربط شبكات النقل الإقليمية الذي سيحسن وصلات الطرق بين ولاية ميزورام في الهند وبنغلاديش وميانمار.

تحفيز النمو والحد من الفقر

تؤدي فجوات البنية التحتية في منطقة جنوب آسيا إلى تعثر النمو وترسيخ جذور الفقر. ولمساعدة المنطقة على سد هذه الفجوات، وقعت حكومة الهند والبنك في هذه السنة المالية على اتفاقية لقرض ثانٍ بقيمة 1.1 مليار دولار لتمويل الممر الشرقي المخصص للشحن، وهو عبارة عن خط سكك حديدية مخصص

الهند © مايكل فولي/البنك الدولي

لشحن البضائع. وسيؤدي هذا المشروع إلى زيادة سرعة وكفاءة نقل المواد الخام والسلع تامة الصنع بين شمال وشرق الهند.

وتمت الموافقة على تقديم اعتماد ثانٍ من شريحة واحدة بقيمة 500 مليون دولار لمساندة برنامج الإصلاح الموجَّه نحو النمو لحكومة باكستان. وسيتمحور اعتماد سياسات التنمية هذا حول ركيزتين أساسيتين: تعزيز تنمية القطاع الخاص والقطاع المالي، وتعبئة الإيرادات وتوسيع نطاق الإنفاق الاجتماعي ذي الأولوية. ووافق البنك أيضا على تقديم 50 مليون دولار لتحسين برامج التدريب على المهارات في قطاعات النمو ذات الأولوية في إقليم البنجاب بباكستان. ويستهدف المشروع تحسين نوعية برامج التدريب وملاءمتها لسوق العمل، وكذلك إتاحة الحصول على التدريب مع التركيز على التأهيل للتوظيف. وسيعود هذا المشروع بالنفع المباشر على ما يُقدَّر بنحو 70 ألف متدرب، ستشكِّل النساء منهم 15 في المائة على الأقل.

البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي*

أفغانستان
الهند
باكستان
بنغلاديش
بوتان
سري لانكا
ملديف
نيبال

*في 30 يونيو/حزيران 2015

وفي هذه السنة المالية، شملت مساندة البنك لبنغلاديش الموافقة على 1.1 مليار دولار لتمويل ثلاثة مشروعات: تمويل إضافي بقيمة 400 مليون دولار للبرنامج الثالث لتطوير التعليم الابتدائي، و375 مليون دولار لمشروع الإيواء في حالات الكوارث متعدد الأغراض، و300 مليون دولار لمشروع برنامج مساندة الدخل للأشخاص الأشد فقرا. وسيستفيد من هذه المشروعات قرابة 36 مليون شخص عن طريق تحسين نوعية التعليم الابتدائي، وبناء قدرة المجتمعات المحلية الساحلية على مجابهة الكوارث الطبيعية، وزيادة التغذية والتطور الإدراكي للأطفال المنتمين للأسر المعيشية الأشد فقرا.

مجابهة الكوارث الطبيعية

استجاب البنك الدولي بسرعة للزلازل التي ضربت نيبال في شهري أبريل/نيسان ومايو/أيار من هذا العام والتي أدت إلى مقتل وإصابة آلاف الأشخاص، وتدمير المنازل والمباني الحكومية والمواقع الثقافية وإحداث أضرار هائلة بها. وشملت مساندة البنك المشاركة في إجراء تقييم للخسائر والأضرار والموافقة على مساندة للموازنة بقيمة 100 مليون دولار وتدعيم القطاع المالي. إضافة إلى ذلك، تجري معالجة الإجراءات الخاصة بتقديم مساعدة إضافية لإعادة إعمار المنازل، كما يجري بذل جهود لإعادة الإعمار في قطاعات أخرى من خلال تعبئة المشروعات الموجودة بالفعل على أرض الواقع.

تبادل المعارف وتقديم الحلول

نشر البنك تقريرين مهمين في هذه السنة المالية، أحدهما بعنوان "التصدي للتباينات في جنوب آسيا" الذي يظهر تزايد التباينات النقدية في معظم بلدان المنطقة، والآخر بعنوان "العنف ضد النساء والفتيات: دروس مستفادة من جنوب آسيا" الذي يوثق العنف طوال مراحل دورة الحياة بدءاً من الطفولة المبكرة حتى الكِبَر. ويتناول التقرير المعنون "التركيز الاقتصادي في جنوب آسيا، ربيع 2015: تحقيق الاستفادة القصوى من النفط الرخيص" لهذا العام، وهو تقرير اقتصادي نصف سنوي بآخر المستجدات، فرص التصدير والفرص التي يتيحها انخفاض أسعار النفط. كما أعد البنك لحكومة نيبال مذكرات للسياسات تضع رؤية إستراتيجية للتنمية تقوم على ثلاثة عناصر للنمو (الاستثمار والبنية التحتية والاشتمال).

الجدول 15 جنوب آسيا

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2013 - 2015

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	378	2077	2098	1103	1165	1266
المؤسسة الدولية للتنمية	4096	8458	5762	2724	4271	3920

حافظة المشروعات الجاري تنفيذها حتى 30 يونيو/حزيران 2015: 43.5 مليار دولار.

الشكل 11 جنوب آسيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات • السنة المالية 2015

الحصة من المجموع البالغ 7.9 مليار دولار

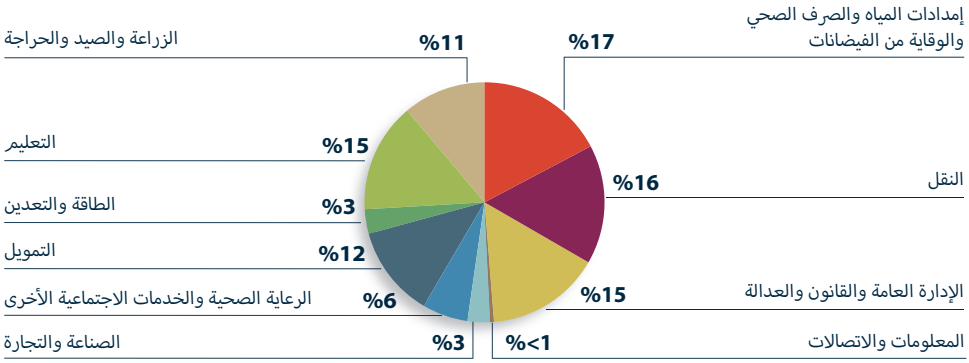

الشكل 12 جنوب آسيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز • السنة المالية 2015

الحصة من المجموع البالغ 7.9 مليار دولار

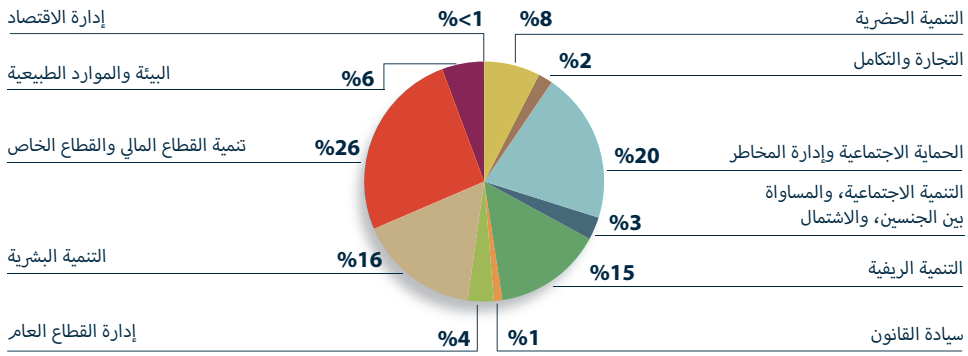

زيادة شفافية أنشطة مجموعة البنك الدولي في الهند

تتهيأ الهند لانتشال ملايين البشر من براثن الفقر في السنوات القادمة. ويتطلب هذا التحدي الجسيم بذل جهود طموحة من جانب الحكومة ومجموعة البنك الدولي، كما هو مبيَّن في إستراتيجية الشراكة القطرية للهند للفترة 2013-2017. ويُعد تطبيق "الهند المنفتحة" تجسيدا رقميا ومباشرا لهذه الإستراتيجية التي تسمح للمواطنين باستكشاف عمل مجموعة البنك في الهند، وتتبع ما تحرزه من تقدُّم، وتقديم تعليقاتهم من خلال واجهة سهلة الاستخدام.

يقوم هذا التطبيق الأول من نوعه بربط النقاط بين كل نشاط للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في الهند، وذلك ضمن سياق التحديات الإنمائية التي تواجه البلد. ويتتبع التطبيق النتائج المحققة مقارنةً بأهداف الإستراتيجية ويقدم تقارير عن التقدُّم المحرز مقابل الأهداف الإنمائية لمشروعات البنك الجاري تنفيذها في البلد. كما يتيح التطبيق سهولة الوصول إلى معارف البنك وأبحاثه في مختلف القطاعات بالهند ويوفر أكثر من مائة من مؤشرات التنمية للدول التي يعمل بها البنك.

وفي إطار مبادرة البيانات المفتوحة للبنك، يقوم التطبيق بالاستفادة من البيانات ومشاركتها لزيادة شفافية عمل مجموعة البنك الدولي في الهند وإخضاعه للمساءلة بدرجة أكبر. ويتيح الإصدار 2.0 من التطبيق، الذي تم إصداره في مايو/أيار 2015، للمواطنين إمكانية المشاركة مع مجموعة البنك في الهند، وإرسال تساؤلاتهم أو تعليقاتهم عن أي نشاط للمجموعة، والوصول بسهولة إلى آليات التظلم ذات الصلة. ويمثل هذا الإصدار الخطوة التالية نحو زيادة إشراك المواطنين وتعزيز شفافية النتائج كما هي محققة على أرض الواقع من خلال إتاحة البيانات المفتوحة للجميع.

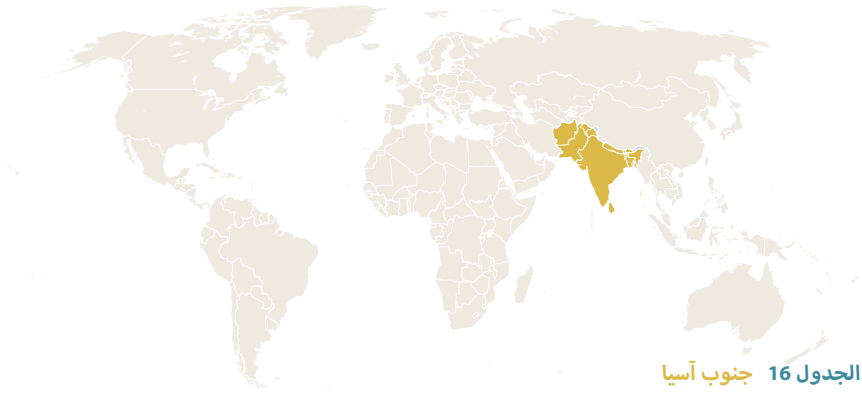

الجدول 16 جنوب آسيا

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2008	البيانات الحالية[أ]	الاتجاه العام
إجمالي عدد السكان (الملايين)	1382	1564	1692	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.8	1.4	1.3	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	452	991	1527	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	2.3	2.5	5.8	
عدد من يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	617[ب]	540	399	
العمر المتوقع عند الميلاد، إناث (بالسنوات)	64	67	69	
العمر المتوقع عند الميلاد، ذكور (بالسنوات)	62	64	65	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	64	—	73	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	80	—	86	
معدل المشاركة في القوى العاملة، إناث (% من السكان فوق سن 15 عاماً)	35	34	31	
معدل المشاركة في القوى العاملة، ذكور (% من السكان فوق سن 15 عاماً)	83	82	81	
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	8	18	19	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	1336	2023	2328	
نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (طن متري)	1.0	1.3	1.4	

التقدّم المُحرز في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية

الأهداف الإنمائية للألفية	خط الأساس 1990	البيانات الحالية[أ]	المستهدف لعام 2015	الاتجاه العام+ المستهدف لعام 2015
الهدف الفرعي 1.أ القضاء على الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2005)	54.1	24.5	27.0	●
الهدف الفرعي 2.أ معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	64	91	100	●
الهدف الفرعي 3.أ نسبة البنات إلى البنين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي (%)	68	97	100	●
الهدف الفرعي 4.أ معدل وفيات الرضّع (لكل 1000 مولود حي)	92	45	31	●
الهدف الفرعي 4.أ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	129	57	43	●
الهدف الفرعي 5.أ نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	550	190	138	●
الهدف الفرعي 7.ج مدى توفر مياه الشرب المأمونة (% السكان الذين تتوفر لديهم المياه)	71	91	86	●
الهدف الفرعي 7.ج مدى توفر مرافق الصرف الصحي الأساسية (% السكان الذين تتوفر لديهم مرافق الصرف الصحي)	21	40	60	●

ملاحظة: الأهداف الفرعية المندرجة تحت الأهداف الإنمائية للألفية هي مؤشرات استرشاديه على المستوى الإقليمي تستند إلى الأهداف الإنمائية العالمية للألفية.

أ. = أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2010 و 2014؛ يرجى زيارة موقع http://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب. = بيانات 1999.

● = الأهداف الإنمائية للألفية المستهدفة لعام 2015.

أدوار البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ومواردهما

دور البنك الدولي للإنشاء والتعمير

البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 188 بلداً. وباعتباره أكبر بنك إنمائي في العالم وعضوا بمجموعة البنك الدولي، يعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على تحقيق هدفين رئيسيين، هما: إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030، وتعزيز الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار. وهو يسعى لتحقيق هذين الهدفين على نحوٍ أساسي من خلال تقديم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر وخبرات في التخصصات الفنية المتعلقة بالتنمية، وكذلك عن طريق تنسيق تدابير التصدي للتحديات الإقليمية والعالمية. (انظر: **worldbank.org/ibrd**).

الارتباطات والخدمات المالية التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير

في السنة المالية 2015، بلغت ارتباطات الإقراض الجديدة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير 23.5 مليار دولار لتمويل 112 عملية. وكان هذا المبلغ أعلى من المتوسط التاريخي السابق للأزمة (13.5 مليار دولار سنويا في السنوات المالية 2005 – 2008)، و 18.6 مليار دولار في السنة المالية 2014. وتلقّت منطقة أوروبا وآسيا الوسطى ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أكبر نصيب من القروض الجديدة، وذلك بواقع 6.7 مليار دولار و 5.7 مليار دولار على الترتيب، ثم منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ التي تلقت 4.5 مليار دولار. وحصلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على ارتباطات بقيمة 3.3 مليار دولار، ثم منطقة جنوب آسيا على 2.1 مليار دولار، وأخيرا منطقة أفريقيا على 1.2 مليار دولار. وعلى صعيد القطاعات، حظي قطاع الإدارة العامة والقانون والعدالة بأعلى نصيب من الارتباطات التي قدّمها البنك (4.3 مليار دولار)، تلاه قطاع التمويل (3.4 مليار دولار)، ثم قطاع الطاقة والتعدين (3.2 مليار دولار). وكانت محاور التركيز التي تلقت أكبر حصة من الارتباطات هي: تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص (26 في المائة)، والتنمية الحضرية (15 في المائة)، والحماية الاجتماعية وإدارة المخاطر (14 في المائة).

يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير للبلدان المتعاملة معه أيضا أدوات مالية تتيح لها العمل بكفاءة على تمويل برامجها التنموية وإدارة المخاطر ذات الصلة بكل من: العملات، وأسعار الفائدة، وأسعار المواد الأولية، والكوارث. وفي السنة المالية 2015، أنجزت وحدة خدمات الخزانة بالبنك معاملات تحوّط لحساب البلدان الأعضاء تعادل قيمتها 3.3 مليار دولار، منها معاملات تحوط ضد تقلبات أسعار الفائدة بما يعادل مليارَي دولار، ومعاملات تحوط ضد تقلبات أسعار العملات بما يعادل 1.2 مليار دولار، وذلك لمساعدة البلدان المقترضة على إدارة أسعار الفائدة ومخاطر تقلب العملات خلال أجل قروضها من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وشملت معاملات إدارة مخاطر الكوارث واحدةً بقيمة 43 مليون دولار لحساب المؤسسة الدولية للتنمية لتجديد تغطية برنامج التأمين ضد المخاطر بمنطقة المحيط الهادئ الذي يوفر الحماية ضد الزلازل وموجات تسونامي والأعاصير المدارية لجزر كوك وجزر المارشال وساموا وتونغا وفانواتو. بالإضافة إلى ذلك، نفذت وحدة خدمات الخزانة بالبنك معاملات مقايضة بما يعادل 24 مليار دولار لإدارة تأثير المخاطر على موازنة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وما يعادل 727 مليون دولار لإدارة تأثير المخاطر على موازنة المؤسسة الدولية للتنمية. (انظر: **treasury.worldbank.org/bdm/htm/risk_financing.html**).

موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يصدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير سندات في أسواق رؤوس الأموال الدولية لمساندة التنمية المستدامة. ويستخدم البنك موارده في الحد من الفقر وتشجيع النمو الشامل للجميع، وذلك من خلال تقديم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر والخدمات الاستشارية إلى البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية. وفي السنة المالية 2015، قام البنك بتعبئة ما يعادل 57.7 مليار دولار من خلال إصدار سندات بواحدة وعشرين عملة. وتمكن البنك، نظرا لما يتمتع به من مكانة في أسواق رؤوس الأموال وقوته المالية، من اقتراض هذه المبالغ الكبيرة بشروط مناسبة للغاية بالرغم من الظروف المتقلبة التي تمر بها الأسواق.

الشكل 13 نسبة المساهمات في رأس المال إلى القروض

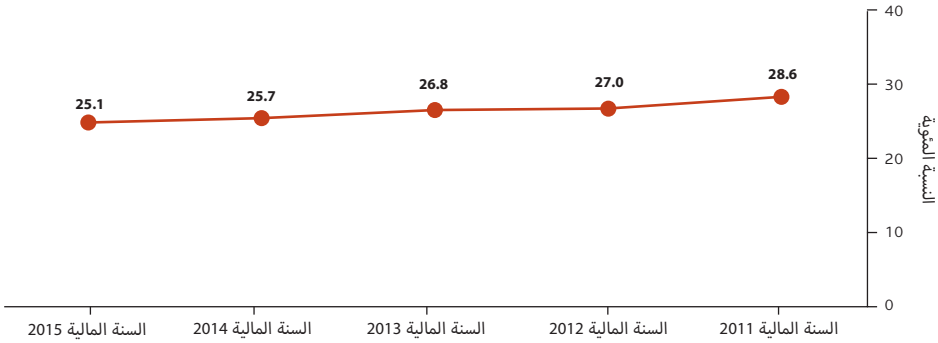

وتستند القوة المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى قوة مركزه الرأسمالي ودعم البلدان المساهمة، فضلا عن سياساته وممارساته المالية الحصيفة، التي تساعده على الاحتفاظ بتصنيفه الائتماني من الفئة AAA. وتتألف المساهمات في رأس ماله على نحوٍ رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات. وبموجب قرارات الزيادة العامة والزيادة الانتقائية في رأس المال التي أقرها مجلس المحافظين في 16 مارس/آذار 2011، من المُتوقع أن يرتفع رأس المال المكتتب به حوالي 87 مليار دولار، سيُدفع منها 5.1 مليار دولار على مدى ست سنوات. وقد مدد مجلس المديرين التنفيذيين للبنك فترة السداد لعام واحد في أعقاب الموافقة على طلبات التمديد التي تقدمت بها البلدان المساهمة بالنسبة لسداد الزيادة الانتقائية في رأس المال. وحتى 30 يونيو/حزيران 2015، بلغ حجم الزيادة التراكمية في رأس المال المكتتب به 62.7 مليار دولار. وبلغت المبالغ المدفوعة المتصلة فيما يتعلق بزيادة رأس المال ما قيمته 3.7 مليار دولار.

وباعتباره مؤسسة تعاونية، فإن البنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يسعى إلى تعظيم أرباحه وإنما يسعى إلى تحقيق دخل يكفي لضمان قوته المالية واستمرارية أنشطته الإنمائية. وأوصى مجلس المديرين التنفيذيين أن يوافق مجلس المحافظين على تحويل مبلغ 650 مليون دولار من صافي دخل البنك القابل للتخصيص في السنة المالية 2015 إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وتخصيص مبلغ 36 مليون دولار إلى الاحتياطي العام.

واتساقا مع الرسالة الإنمائية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، تتمثل المخاطر المالية الرئيسية التي يتعرض لها في المخاطر الائتمانية القُطرية المتأصلة في حافظة قروضه وضماناته. وتُعتبر نسبة المساهمات في رأس المال إلى القروض مقياساً موجزاً لصورة المخاطر التي يتحملها، وهي نسبة تتم إدارتها عن كثب بما يتفق مع الآفاق المالية وآفاق المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها. وبلغت تلك النسبة 25.1 في المائة في 30 يونيو/حزيران 2015.

وحتى 30 يونيو/حزيران 2015، قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير، باعتباره إحدى الجهات الرائدة في أسواق السندات الخضراء وأحد كبار مصدري السندات الخضراء، بتعبئة ما يعادل أكثر من 8.4 مليار دولار من خلال 100 عملية في مجال السندات الخضراء بثماني عشرة عملة، وذلك منذ أول إصدار له للسندات الخضراء في عام 2008. وتساند سندات البنك الدولي الخضراء عمليات الإقراض إلى برامج التنمية المؤهلة التي ترمي إلى التصدي لتحديات تغير المناخ، بما في ذلك مشروعات وبرامج التخفيف، وكذلك الأنشطة التي تساعد البلدان على التكيف مع آثار التغيرات المناخية وبناء قدرتها على الصمود في وجهها. (انظر: **treasury.worldbank.org/cmd/htm/WorldBankGreenBonds.html**).

دور المؤسسة الدولية للتنمية

المؤسسة الدولية للتنمية هي أكبر مصدر متعدد الأطراف للتمويل الميسر، وهي أيضا الأداة الرئيسية لتحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار في بلدان العالم الأكثر فقرا. ويساند التمويل الذي تقدمه المؤسسة جهود البلدان الرامية إلى: زيادة النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء. وفي السنة المالية 2015، بلغ مجموع البلدان المؤهلة للحصول على المساعدة من المؤسسة 77 بلداً. (هذا الرقم يستبعد الهند التي تخرجت من أهلية الاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بنهاية السنة المالية 2014، لكنها ستظل تتلقى مساندة مؤقتة على أساس استثنائي حتى نهاية العملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة). (انظر: **worldbank.org/ida**).

الارتباطات المالية للمؤسسة الدولية للتنمية

في السنة المالية 2015، بلغت قيمة ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية 19.0 مليار دولار، منها 15.9 مليار دولار من الاعتمادات، و 2.4 مليار دولار من المنح، و 600 مليون دولار من الضمانات. ووجهت المؤسسة أكبر حصة من مواردها إلى منطقة أفريقيا التي تلقت 10.4 مليار دولار من المجموع الكلي لارتباطات

الشكل 14 عمليات تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية

مليارات الدولارات

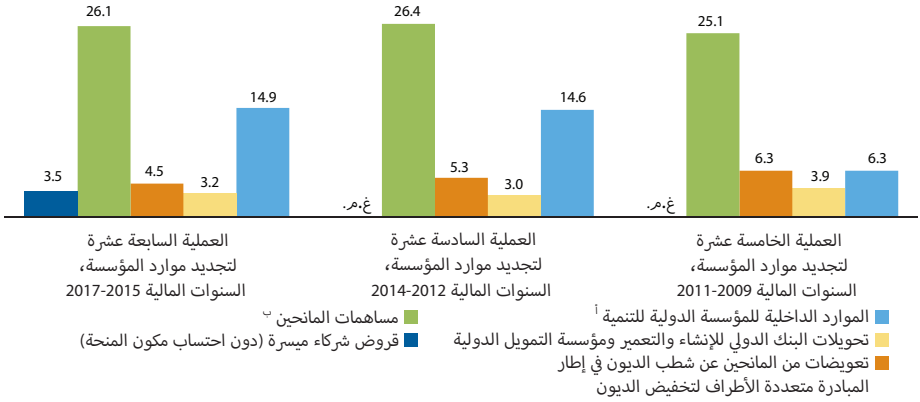

ملاحظة: غ.م. = غير منطبق. البيانات تعكس التقارير النهائية المتفق عليها لعمليات إعادة التجديد وأسعار الصرف المستخدمة في مناقشات التجديد.

أ. الموارد الداخلية للمؤسسة الدولية للتنمية تشمل مدفوعات سداد أصل الاعتمادات والرسوم والدخل من الاستثمارات.

ب. دون احتساب الفجوة الهيكلية في التمويل.

المؤسسة. وحصلت منطقة جنوب آسيا ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ أيضاً على حصتين كبيرتين من ارتباطات المؤسسة بواقع 5.8 مليار دولار و 1.8 مليار دولار على الترتيب، تلتهما منطقة أوروبا وآسيا الوسطى (527 مليون دولار)، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (315 مليون دولار)، ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (198 مليون دولار). وكانت بنغلاديش والهند أكبر البلدان تلقياً للتمويل، بواقع 1.9 مليار دولار و 1.7 مليار دولار على الترتيب.

وبلغت الارتباطات التي قدمتها المؤسسة الدولية للتنمية لصالح مشروعات البنية التحتية، بما في ذلك قطاعات الطاقة والتعدين، والنقل، وإمدادات المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 5.8 مليار دولار. كما ارتبطت بتقديم مساندة كبيرة إلى قطاع الإدارة والقانون والعدالة (3.9 مليار دولار) وقطاع الصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى (3.7 مليار دولار). وكانت محاور التركيز التي تلقت أكبر حصة من الارتباطات: التنمية البشرية (4.1 مليار دولار)، والتنمية الريفية (3.3 مليار دولار)، والحماية الاجتماعية وإدارة المخاطر (3.2 مليار دولار).

موارد المؤسسة الدولية للتنمية

تحصل المؤسسة الدولية للتنمية على معظم مواردها التمويلية من المساهمات التي تقدمها الحكومات الشريكة. ويأتي للمؤسسة تمويل إضافي من التحويلات من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومُنح من مؤسسة التمويل الدولية، وحصيلة سداد الاعتمادات السابقة التي حصلت عليها البلدان المقترضة منها. وتعقد الحكومات المساهمة وممثلون عن البلدان المقترضة اجتماعاً كل ثلاث سنوات للاتفاق على التوجه الإستراتيجي للمؤسسة وأولوياتها ومواردها التمويلية بالنسبة لفترة التنفيذ التالية التي تمتد ثلاث سنوات.

وفي إطار العملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية التي تغطي السنوات المالية 2015 – 2017، يصل المبلغ الإجمالي للموارد إلى 33.7 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 50.8 مليار دولار). ويعكس هذا الرقم أحدث المستجدات بعد مناقشات عملية تجديد الموارد، والتحويلات من الموارد الداخلية للعملية السابعة عشرة لسد فجوة التمويل في العملية السادسة عشرة، وبرنامج التحوط لتغطية مخاطر الصرف الأجنبي. (سلطة الارتباط المخولة للمؤسسة الدولية للتنمية مقومة بحقوق السحب الخاصة. وتستند المبالغ المعادلة للدولار الأمريكي إلى سعر الصرف المرجعي الخاص بالعملية السابعة عشرة، وهذه المبالغ هي لأغراض التوضيح فقط). ويقدم خمسون شريكا، أربعة منهم شركاء مساهمون جدد، 17.2 مليار وحدة سحب (ما يعادل 26 مليار دولار) في شكل منح، منها 0.7 مليار وحدة سحب (ما يعادل 1.1 مليار دولار) هي مكون منحة من مساهمات قروض الشركاء الميسرة. ويقدم الشركاء 2.9 مليار وحدة سحب (ما يعادل 4.4 مليار دولار) من قروض الشركاء الميسرة، أو 2.2 مليار وحدة سحب (ما يعادل 3.3 مليار دولار)، باستبعاد مكون المنحة من القروض. ومن المتوقع كذلك أن يقدم الشركاء المساهمون أيضا 3 مليارات وحدة سحب (ما يعادل 4.5 مليار دولار) تعويضا عن عمليات تخفيف أعباء الديون بموجب المبادرة متعددة الأطراف لتخفيض الديون. وتقدر حصيلة سداد الاعتمادات التي تسددها البلدان المتلقية للمساعدات من المؤسسة بحوالي 9.2 مليار وحدة سحب (ما يعادل 13.9 مليار دولار). ويشتمل هذا الرقم على 0.8 مليار وحدة سحب (ما يعادل 1.2 مليار دولار) نتيجة لتشديد شروط الإقراض للبلدان المؤهلة فقط للاقتراض من المؤسسة والتي

تعاني من مستويات منخفضة ومتوسطة من المديونية، ومبلغ 1.9 مليار وحدة سحب (ما يعادل 2.8 مليار دولار) من عمليات السداد التعاقدي المعجل للاعتمادات غير المسددة من البلدان التي خرجت من أهلية الاقتراض من المؤسسة، فضلا عن عمليات السداد الطوعي قبل حلول مواعيد الاستحقاق، والرصيد المتبقي المرحل من عمليات التجديد السابقة والبالغ 0.9 مليار وحدة سحب (ما يعادل 1.4 مليار دولار). وتبلغ المساهمات من موارد مجموعة البنك الدولي، من خلال التحويلات المقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية، بما في ذلك الدخل المُتحقق من الاستثمارات، 2.1 مليار وحدة سحب (ما يعادل 3.1 مليار دولار). ويوافق على هذه التحويلات سنويا كل من مجلس محافظي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومجلس المديرين التنفيذيين لدى مؤسسة التمويل الدولية، وذلك بناء على تقييمات النتائج السنوية والقدرات المالية للمؤسستين.

ودخلت العملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية حيز النفاذ في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني 2014 عندما تم تلقي نسبة 60 في المائة من وثائق الارتباط واتفاقيات القروض الميسرة من الشركاء. وحتى 30 يونيو/حزيران 2015، كان 41 شريكا قد قدموا وثائق الارتباطات واتفاقيات القروض الميسرة إلى العملية السابعة عشرة. وتمت إتاحة مبلغ 5.4 مليار وحدة سحب (ما يعادل 8.2 مليار دولار) من مساهمات الشركاء من أجل تقديم ارتباطات الإقراض.

وتتضمن حزمة السياسات الطموحة للعملية السابعة عشرة، التي ترتكز على إستراتيجية مجموعة البنك الدولي، طائفة متنوعة من التزامات السياسات ومؤشرات الأداء في إطار نظام مؤلف من أربعة مستويات لقياس النتائج بالمؤسسة. ويركز محور التركيز الرئيسي بالعملية السابعة عشرة لتعظيم الأثر الإنمائي على مساعدة البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة على تحسين تعبئة استثمارات القطاع الخاص والموارد العامة والمعرفة، مع التركيز بدرجة أكبر على تحقيق النتائج وفاعلية التكاليف. وتهدف محاور التركيز الأربعة الخاصة للعملية السابعة عشرة — وهي النمو الشامل للجميع، والمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات — إلى تدعيم عمل المؤسسة في القضايا المستجدة على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية: حقائق وأرقام عن السنة المالية 2015

الجدول 17 أكبر 10 بلدان مقترضة

ملايين الدولارات

البنك الدولي للإنشاء والتعمير		المؤسسة الدولية للتنمية	
البلد	الارتباط	البلد	الارتباط
الهند	2098	بنغلاديش	1924
الصين	1822	الهند	1687
كولومبيا	1400	إثيوبيا	1395
مصر	1400	باكستان	1351
أوكرانيا	1345	كينيا	1305
الأرجنتين	1337	نيجيريا	975
تركيا	1150	تنزانيا	883
المغرب	1055	فييتنام	784
إندونيسيا	1000	ميانمار	700
بولندا	966	غانا	680

ملاحظة: تُخصص مبالغ العمليات متعددة البلدان بين المقترضين.

الجدول 18 صافي ارتباطات الحافظة الجاري تنفيذها

مليارات الدولارات، كما في 30 يونيو/حزيران 2015

المنطقة	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	المؤسسة الدولية للتنمية	المجموع
أفريقيا	5.1	46.9	52.0
شرق آسيا والمحيط الهادئ	22.6	9.0	31.6
أوروبا وآسيا الوسطى	23.8	2.4	26.2
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	25.0	2.0	27.0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	10.6	1.1	11.7
جنوب آسيا	15.4	28.0	43.5
المجموع	**102.5**	**89.5**	**191.9**

موجز العمليات

الجدول 19 موجز العمليات: السنوات المالية 2011 - 2015

ملايين الدولارات

البنك الدولي للإنشاء والتعمير	السنة المالية 2011	السنة المالية 2012	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
الارتباطات	26737	20582	15249	18604	23528
منها الإقراض لأغراض سياسات التنمية	9524	10333	7080	7997	7207
إجمالي المدفوعات	21879	19777	16030[أ]	18761	19012
منها الإقراض لأغراض سياسات التنمية	10582	9052	5972	9786	8935
سداد أصل القروض (شاملا السداد قبل مواعيد الاستحقاق)	13885	11970	9470	9805	9005
صافي المدفوعات	7994	7806	6361	8956	10007
القروض القائمة (غير المسددة)	132459	136325	143776	154021	157012
القروض غير المدفوعة	64435	62916	61306	58449	60211
الدخل القابل للتخصيص	996	998	968	769	686
مساهمات رأس المال القابلة للاستخدام	38689	37636	39711	40467	40195
نسبة المساهمات في رأس المال إلى القروض	%28.6	%27.0	%26.8	%25.7	%25.1

المؤسسة الدولية للتنمية	السنة المالية 2011	السنة المالية 2012	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
الارتباطات	16269	14753	16298	22239	18966
منها الإقراض لأغراض سياسات التنمية	2032	1827	1954	2489	2597
إجمالي المدفوعات	10282	11061	11228	13432	12905
منها الإقراض لأغراض سياسات التنمية	1944	2092	1662	2644	2005
سداد أصل القروض (شاملا السداد قبل مواعيد الاستحقاق)	2501	4023	3845	3636	4085
صافي المدفوعات	7781	7037	7371	9878	8820
الاعتمادات القائمة (غير المسددة)	125287	123576	125135	136011	130878
الاعتمادات غير المدفوعة	38059	37144	39765	46844	47288
المنح غير المدفوعة	6830	6161	6436	6983	6637
مصروفات منح التنمية	2793	2062	2380	2645	2319

أ. الرقم معدل من التقارير السنوية السابقة.

إقراض البنك الدولي حسب محاور التركيز والقطاعات

الجدول 20 **إقراض البنك الدولي حسب محاور التركيز والقطاعات: السنوات المالية 2011 - 2015**

ملايين الدولارات

محور التركيز	السنة المالية 2011	السنة المالية 2012	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
إدارة الاقتصاد	655	1293	484	955	1145
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	6102	3997	2470	3883	3164
تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص	7981	4743	4380	8028	8479
التنمية البشرية	4228	4961	4348	5192	6043
إدارة القطاع العام	4518	4035	3790	5252	2833
سيادة القانون	169	126	590	291	825
التنمية الريفية	5636	5443	4651	6437	5082
التنمية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والاشتمال	908	1247	1310	1064	1736
الحماية الاجتماعية وإدارة المخاطر	5691	3502	3956	3585	6577
التجارة والتكامل	2604	1872	2707	1643	1727
التنمية الحضرية	4514	4118	2861	4511	4865
مجموع محاور التركيز	**43006**	**35335**	**31547**	**40843**	**42495**

القطاع	السنة المالية 2011	السنة المالية 2012	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
الزراعة والصيد والحراجة	2128	3134	2112	3059	3027
التعليم	1733	2959	2731	3457	3534
الطاقة والتعدين	5807	5000	3280	6689	4510
التمويل	897	1764	2055	1984	4054
الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى	6707	4190	4363	3353	6647
الصناعة والتجارة	2167	1352	1432	1807	2311
المعلومات والاتصالات	640	158	228	381	322
الإدارة العامة والقانون والعدالة	9673	8728	7991	8837	8180
النقل	8683	4445	5135	6946	5151
إمدادات المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات	4617	3605	2220	4332	4760
مجموع القطاعات	**43006**	**35335**	**31547**	**40843**	**42495**
منه البنك الدولي للإنشاء والتعمير	**26737**	**20582**	**15249**	**18604**	**23528**
منه المؤسسة الدولية للتنمية	**16269**	**14753**	**16298**	**22239**	**18966**

ملاحظة: الأرقام قد لا تطابق المجاميع نتيجة التقريب إلى أقرب رقم صحيح.

الالتزام بتحقيق النتائج

يساعد البنك الدولي على تشجيع التنمية المستدامة بالبلدان الشريكة عن طريق تقديم التمويل وتبادل المعرفة والعمل مع القطاعين العام والخاص. ويتطلب توفير حلول متكاملة لمساعدة البلدان على التصدي لتحدياتها الإنمائية تركيزا على تحقيق النتائج. وفي السنوات الأخيرة، قدم البنك الدولي إسهامات مهمة في العديد من المجالات لمساندة نتائج عملية التنمية التي تضطلع بها البلدان الشريكة، وذلك على النحو المبين هنا في هذه الأمثلة المختارة من مختلف أنحاء العالم. وتظهر الخريطة المصاحبة أيضا أهلية الاقتراض الحالي للبلدان الأعضاء. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: **worldbank.org/results**.

1. **البرازيل:** في ميناس جيرايس، تحسنت معدلات تنفيذ المشروعات ذات الأولوية لأكثر من 88 في المائة في عام 2013 مقارنة بنسبة 61 في المائة في عام 2012، وذلك نتيجة لتحسن كفاءة القطاع العام.

2. **بلغاريا:** تم تخفيض متوسط وقت الخروج الخاص بنقل البضائع عند الحدود البلغارية التركية من 105 دقائق في عام 2008 إلى 13 دقيقة في عام 2014.

3. **الصين:** تم بناء أو توسيع أو إصلاح حوالي 2300 عيادة ريفية مع تحسين المعدات الطبية والمستلزمات المكتبية؛ وتم تدريب أكثر من 180 ألف عامل رعاية صحية بين عامي 2008 و 2014.

4. **جمهورية الكونغو:** أُجريت حوالي 94 في المائة من حالات الولادة تحت إشراف عاملين صحيين مهرة في عام 2014 مقارنة بنسبة 86 في المائة في عام 2008.

5. **كوت ديفوار:** بين عامي 2008 و 2014، حصل 4 ملايين شخص في أبيدجان على خدمات منتظمة لجمع النفايات الصلبة، منهم 1.5 مليون شخص لم تتح لهم خدمات جمع النفايات في السابق.

6. **جمهورية مصر العربية:** تم توصيل 330 ألف أسرة بشبكة الغاز الطبيعي، مما أدى إلى خفض استهلاك غاز البترول المسال بواقع 132 ألف طن سنويا.

7. **إثيوبيا:** بين عامي 2006 و 2013، تم تشكيل أكثر من 700 جماعة مجتمعية وتدريبها على تنظيم الجماعات والقدرات المؤسسية، وعلى جمع المدخرات وتقديم القروض.

8. **غانا:** ازدادت نسبة السكان في الخميس الاجتماعي والاقتصادي الأدنى التي سجلت للحصول على بطاقة النظام الوطني للتأمين الصحي من 14 في المائة في عام 2008 إلى 48 في المائة في عام 2013.

9. **هايتي:** بين عامي 2010 و 2014، تم إعفاء حوالي 340 ألف طفل من دفع رسوم الالتحاق بالتعليم الابتدائي، مما ساهم في زيادة معدلات الالتحاق من 78 في المائة إلى 90 في المائة على مدى السنوات الخمس الأخيرة.

10. **الهند:** حصل أكثر من 7 ملايين شخص في ريف ولاية كارناتاكا على مصادر محسّنة لمياه الشرب بين عامي 2001 و 2014.

11. **إندونيسيا:** بين عامي 2011 و 2013، أدى برنامج لتمكين المجتمعات المحلية إلى توفير فرص عمل مؤقتة لما بين حوالي 1.5 مليون ومليوني شخص سنويا، صُنف أكثر من 80 في المائة منهم على أنهم من الفقراء.

12. **العراق:** لتخفيض الاكتظاظ بالفصول الدراسية، أُضيف 59 ألف مقعد آخر؛ واستفاد أكثر من 56 ألف طالب من تحسن ظروف الدراسة في المدارس المبنية حديثا خلال الفترة بين عامي 2009 و 2014.

13. **جامايكا:** تلقى نحو 10500 رجل وامرأة وطفل بلغوا مرحلة متقدمة من الإصابة بفيروس الإيدز مركّبات علاجية من مضادات الفيروسات الرجعية وفقا للمبادئ التوجيهية الوطنية للعلاج في عام 2012 مقارنة بما يبلغ 3000 شخص في عام 2007.

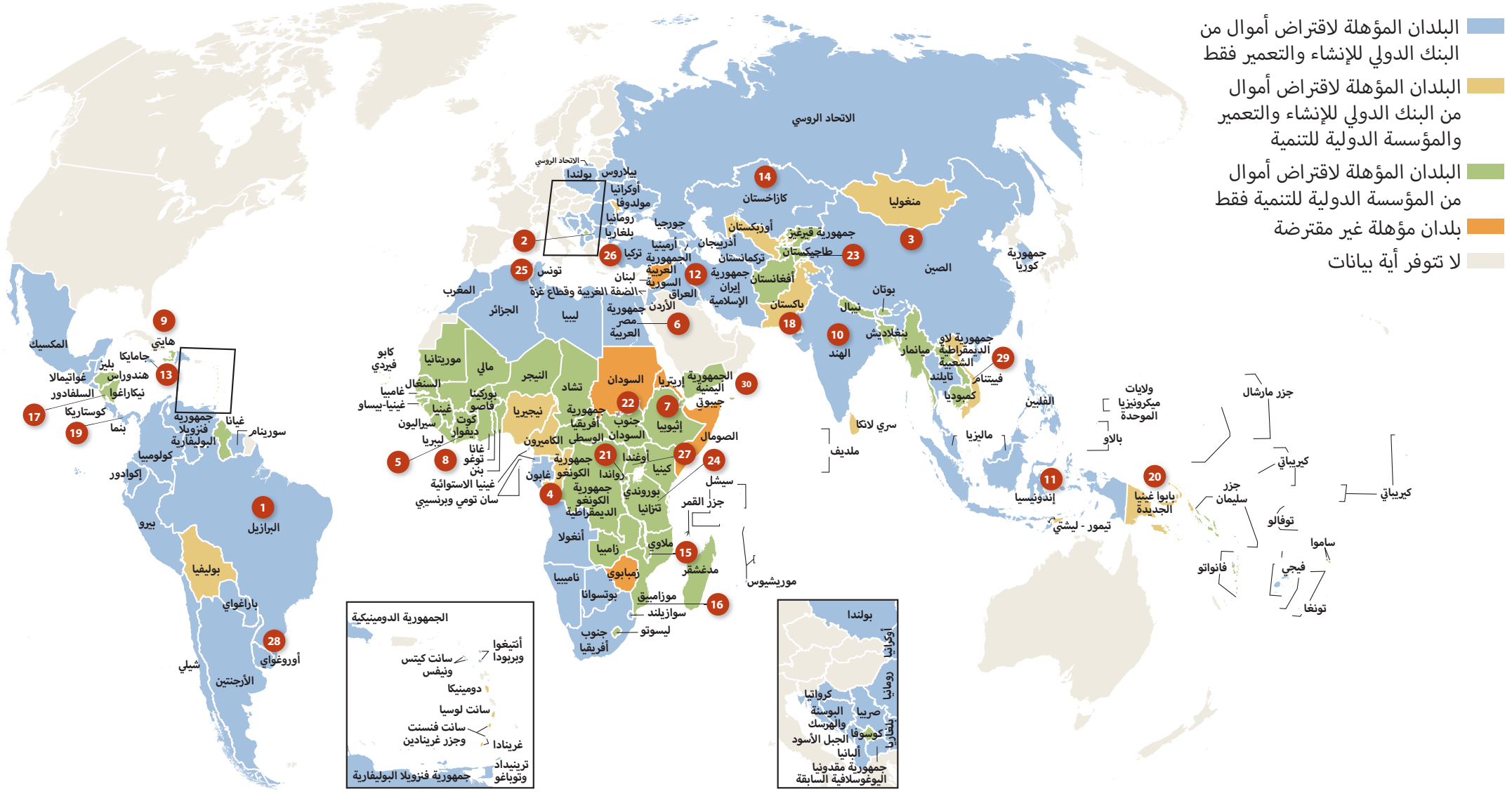

14 **كازاخستان:** تمت زراعة أكثر من 40 ألف هكتار من أراضي الغابات في إطار مشروع حماية الغابات وإعادة التحريج بين عامي 2005 و 2014.

15 **ملاوي:** استفادت 434 ألف أسرة تعاني من انعدام الأمن الغذائي بصورة رئيسية من برامج الأشغال العامة سنويا في الفترة بين عامي 2008 و 2014.

16 **موزامبيق:** ازداد عدد ليالي المبيت في المنشآت السياحية في المناطق المستهدفة من 15 ألفا في عام 2006 إلى أكثر من 196 ألفا في عام 2014.

17 **نيكاراغوا:** زادت نسبة سكان الريف الذين يتوفر لديهم طريق صالح للسير عليه في كل الأجواء المناخية من 28 في المائة في 2010 إلى 38 في المائة في 2014.

18 **باكستان:** تلقى 93 في المائة، من حوالي 4.6 مليون مستفيد من شبكات الأمان الاجتماعي في عام 2014، مدفوعات من خلال وسائل تكنولوجية، مما أتاح لهم سبل الحصول على حسابات مصرفية بدون فروع بنكية لأول مرة في حياتهم.

19 **بنما:** تلقى أكثر من 234500 شخص في مناطق يسكنها سكان أصليون لم يحصلوا في السابق على خدمات الرعاية الصحية على تدخلات التطعيم والتغذية بين عامي 2008 و 2014.

20 **بابوا غينيا الجديدة:** تم تقديم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية لحوالي 500 ألف شخص محرومين منها في المناطق الريفية بين عامي 2009 و 2014، مما رفع إجمالي تغطية السكان من 20 في المائة إلى حوالي 93 في المائة.

21 **رواندا:** ساعدت إصلاحات مناخ الاستثمار بين عامي 2008 و 2013 البلاد على تحسين ترتيبها على مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال من المركز 160 إلى المركز 32.

22 **جنوب السودان:** تلقى قرابة 375 ألف شخص خدمات رعاية صحية حيوية في ولايتي جونقلي وأعالي النيل بين عامي 2012 و 2014 بالرغم من استمرار النزاعات الداخلية.

23 **طاجيكستان:** شكلت الفتيات ما نسبته 41 في المائة من الطلاب المسجلين بالتعليم العالي في 2014 مقارنة بنسبة 34 في المائة في عام 2013.

24 **تنزانيا:** ازداد إنتاج الذرة 2.3 مليون طن نتيجة لتحسن قدرة صغار المزارعين على الحصول على البذور المحسنة والأسمدة بين عامي 2010 و 2014.

25 **تونس:** بين عامي 2006 و 2014، أدى إنشاء أربع مؤسسات تعليم عال جديدة إلى زيادة أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي حوالي 6500 طالب.

26 **تركيا:** في إسطنبول، تم تعديل أو إعادة بناء أكثر من 1000 مبنى حكومي بهدف خفض المخاطر التي قد تنجم عن الهزات الأرضية بين عامي 2005 و 2012، وشمل ذلك مدارس تخدم أكثر من 1.1 مليون طالب ومعلم، ومستشفيات وعيادات طبية تخدم حوالي 8.7 مليون مريض سنويا.

27 **أوغندا:** حصل أكثر من 5.5 مليون شخص على خدمات الإرشاد والفحص للوقاية من الإصابة بفيروس ومرض الإيدز في عامي 2013 و 2014.

28 **أوروغواي:** استفاد أكثر من 3 ملايين شخص من تحسن خدمات مرفق المياه الوطني الذي رفع مستوى التزامه بأفضل الممارسات الدولية المتعارف عليها من 23 في المائة إلى 74 في المائة بين عامي 2006 و 2013.

29 **فييتنام:** في شمال فييتنام ووسطها، تم إصلاح أكثر من 3200 كيلومتر من الطرق الريفية بين عامي 2006 و 2014، وارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون على بعد كيلومترين من طريق صالح للسير عليه في جميع الأحوال المناخية من 76 في المائة إلى 87 في المائة.

30 **الجمهورية اليمنية:** تلقى أكثر من 390 ألف أسرة فقيرة تحويلات نقدية من خلال مشروع طارئ للتعافي من الأزمات بين عامي 2011 و 2014.

القوائم المالية مدرجة بالإشارة إليها. وتُعد مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة والقوائم المالية المدققة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ("القوائم المالية") جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير السنوي. ويمكن الاطلاع على القوائم المالية على الموقع التالي: **worldbank.org/financialresults.**

يمكن الاطلاع على المعلومات المالية ومعلومات الإقراض ومعلومات الهيكل التنظيمي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية بالكامل على الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2015: **worldbank.org/annualreport.**

- التقرير السنوي للبنك الدولي 2015 (كتاب رقمي)، في ثماني لغات
- بطاقات قياس الأداء المؤسسي لمجموعة البنك الدولي والبنك الدولي
- مؤشر المبادرة العالمية لإعداد التقارير للسنة المالية 2015
- ملاحق أنشطة البنك الدولي في السنة المالية 2015:
  - بيانات الإقراض
  - العمليات الجديدة التي تمت الموافقة عليها
  - الدخل حسب المناطق
  - معلومات عن الهيكل التنظيمي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية
- إقراض البنك الدولي في السنة المالية 2015 (باوربوينت)

فريق إعداد التقرير السنوي للبنك الدولي 2015

الناشر
Carlos Rossel

منسق التحرير
Daniel Nikolits

منسق التصميم والإنتاج
Susan Graham

المحررون الاستشاريون
Nancy Lammers
John Felton
Barbara Karni
Audrey Liounis
Janet Sasser

منسق إنتاج النسخة المطبوعة
Denise Bergeron

إنتاج نسخة الويب
Paschal Ssemaganda

الترجمة
وحدة الترجمة التحريرية والفورية في البنك الدولي (GSDTI)

التصميم والتنضيد والطباعة
الغلاف الخارجي والإنفوجرافك من تصميم Hank Issac of River Rock Creative؛ والصفحات الداخلية من تصميم Debra Naylor of Naylor Design؛ أما ملخصات نتائج عمل مجموعة البنك الدولي 2015 فمن تصميم Addison؛ وقامت BMWW بتنضيد التقرير؛ وتولت طباعته كل من Professional Graphics Printing Co. في الولايات المتحدة، وQuad Graphics في ليما، بيرو.

يلتزم التقرير السنوي بالمعايير الموصى بها لاستخدام الورق التي وضعتها مبادرة الصحافة الخضراء. ويحتوي الورق المستخدم أليافا معاد تدويرها من نفايات المستهلكين في طابعة مجازة من مجلس رعاية الغابات وإيكولوجو FSC® and EcoLogo، وتم تصنيعه باستخدام طاقة متجددة مستخرجة من الغاز الحيوي، وعملية التصنيع خالية من عنصر الكلور الأولي.

© 2015، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW، Washington، DC 20433
هاتف: 1000-473-202، موقع الإنترنت: www.worldbank.org
بريد إلكتروني: feedback@worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة
1 2 3 4 18 17 16 15

هذا التقرير هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي. ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة في أي خريطة في هذا الكتاب أي حُكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

ليس بهذه الوثيقة ما يشكل أو يعتبر قيداً على أو تخلياً عن الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والتصريح بالطبع والنشر

هذا العمل متاح بموجب ترخيص المشاع الإبداعي (عزو العمل الأصلي إلى المؤلف — استخدام غير تجاري — لا اشتقاق) (CC BY-NC-ND 3.0 IGO): http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo/deed.ar.
وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ، أو توزيع، أو نقل، أو اقتباس هذا العمل، لأغراض غير تجارية فقط، مع الالتزام بالشروط التالية:

عزو العمل إلى المؤلف— يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: البنك الدولي. 2015. التقرير السنوي للبنك الدولي 2015. واشنطن العاصمة: World Bank. doi: 10.1596/978-1-4648-0575-2. الترخيص: ترخيص المشاع الإبداعي (عزو العمل الأصلي إلى المؤلف –استخدام غير تجاري- لا اشتقاق) (CC BY-NC-ND 3.0 IGO).

الاستخدام غير التجاري— لا يجوز استخدام هذا العمل لأغراض تجارية.

لا اشتقاق— لا يجوز تعديل أو تغيير هذا العمل أو البناء عليه.

محتوى الطرف الثالث— البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مكون أو قسم يملكه طرف ثالث متضمن في هذا العمل بحقوق هؤلاء الأطراف. وتقع مخاطر أي دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا كنت ترغب في إعادة استخدام أحد مكونات هذا العمل، فإن مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على تصريح لإعادة الاستخدام أو الحصول على تصريح من صاحب حقوق الملكية يقع على عاتقك وحدك. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى شعبة النشر والمعرفة بالبنك الدولي على العنوان التالي: The World Bank، 1818 H Street NW، Washington، DC 20433، USA، فاكس: 202-522-2625؛ بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org.

ISBN: 978-1-4648-0575-2
eISBN: 978-1-4648-0583-7
doi: 10.1596/978-1-4648-0575-2

الشفافية والمساءلة والنتائج:
إطلاق العنان لقوة المعلومات

تألف البنك الدولي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، وهو أكبر مصدر واحد للمعارف الإنمائية في العالم ويعمل وفق مبدأ التنمية المفتوحة.

تتعلق التنمية المفتوحة بإتاحة المعلومات والبيانات مجانا للجميع على نحو قابل للبحث فيه، وذلك بغرض التشجيع على تقديم المعلومات التقييمية (feedback)، وتبادل المعلومات، وتشجيع المساءلة. وقد توسع البنك الدولي منذ عام 2010، في إتاحة الوصول إلى معلوماته ومعارفه وبحوثه للجمهور من خلال مجموعة متنوعة من الموارد. وقد ساعد هذا الإفصاح المسبق على نشر ما لدى البنك من ثروة من المعلومات والبحوث والإحصاءات والبيانات عن التحديات الإنمائية في مختلف أنحاء العالم. تعرّف على المزيد من المعلومات على الموقع: **worldbank.org/opendevelopment.**

موارد التنمية المفتوحة بالبنك الدولي

الحصول على المعلومات
يمكنك الاطلاع على أية معلومات في حوزة البنك الدولي، فيما عدا تلك المدرجة في قائمة الاستثناءات العشرة. **worldbank.org/wbaccess**

البيانات المفتوحة
اكتشف أكثر من 18 ألف مؤشر إنمائي، منها نوافذ بيانات عن الصحة، وتعميم الخدمات المالية (الاشتمال المالي)، والفقر، وأكثر من ذلك. **data.worldbank.org**

البيانات المالية المفتوحة
يمكنك الوصول إلى ملخصات البيانات المالية الخاصة بأنشطة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية وعرضها عرضا بيانيا وتبادلها مع الغير.
finances.worldbank.org

مستودع المعرفة المفتوحة
ابحث في هذا المستودع المفتوح للوصول إلى بحوث مجموعة البنك الدولي ومنتجاتها المعرفية.
openknowledge.worldbank.org

بطاقة قياس الأداء المؤسسي لمجموعة البنك الدولي
شاهد عرضا إستراتيجيا رفيع المستوى عن أداء مجموعة البنك الدولي لتحقيق أهدافها.
worldbank.org/corporatescorecard

تطبيقات البنك الدولي
نزل تطبيقات مجانية للهاتف المحمول عن بيانات ومشاريع التنمية ومعلومات عن البنك الدولي.
apps.worldbank.org

بعد مضي خمس سنوات على إطلاق سياسته الرئيسية المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات ومبادرة البيانات المفتوحة، برز البنك الدولي باعتباره قوة قادرة على تجميع الأطراف المختلفة معا، ولعب دور قيادي، والدخول في شراكات في مجال الشفافية العالمية، وهو يمهد الطريق حاليا لنهج إنمائي ينصب تركيزه على المواطنين.

worldbank.org/annualreport

البنك الدولي
IBRD • IDA | مجموعة البنك الدولي

SKU 210575